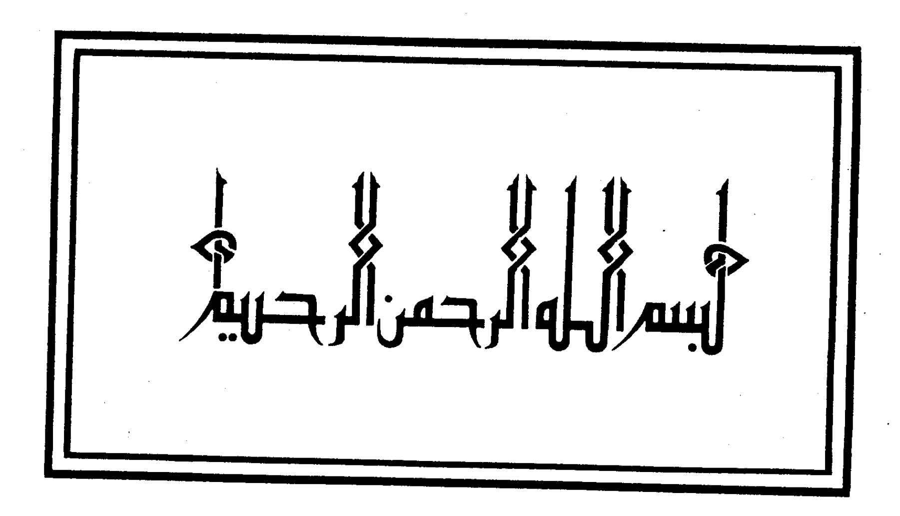
نظم الحكم العنصرية
في جنوب افريقيا
(١٨٠٦ ـ ١٩١٠)

دكتور. السيد على أحمد فليفل


بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

إلى الرُّوح الإنسانيةِ الرافضة للقهر في كل مكان
وإلى البَشر الحقيقيين ذوى النفوس القوية الكبيرة
ورغم الضغوط العصيبة ..

وإلى القيادات المُخلصة ، التي تُطوِّرُ النضالَ
وأبدًا لا تنحَرِف به ..

إلى يَاسِر عرفات ..

وإلى نِيلسُون مَانِديلا ..

أهدى هذا الكتاب ..

المؤلف

مقدمـــــة

توالت وتتوالى الدراسات حول الممارسات العنصرية للأقلية البيضاء فى الجنوب الأفريقي، محاولةً تسليط الأضواء حول السقطة الإنسانية التي تهاوت إليها هذه الأقلية ، وراغبةً فى كشف صلاتها العضوية بالدول الغربية ، وعاملةً على تلمس أفضل السبل والتوصل لأفضل الوسائل لمقاومة لهذه الردة الإنسانية ، على أساس علمي سليم ، تجنبًا لكل خسارة ممكنة فى الأرواح وتفاديًا لتحول الرفض الأفريقى للفكرة العنصرية وممارسيها إلى مواجهة سافرة . فإنه بإزاء حرص الدول الغربية علي دعم الأقلية البيضاء ،لاعتبارات المصلحة الاقتصادية وللدواعى الاستراتيجية ، ولأسباب أخرى حضارية وثقافية أيضاً ، فإن حكم الأقلية البيضاء يملك من آلات الحرب ، ووسائل الفتك ما يمكن به أن يجعل عملية النضال السياسى الأفريقي تجربةً دمويّة مَهُولة ، تقترب في طبيعتها الحقيقية من العلاقة غير المتكافئة بين الذبيحة والجزار .

وَلَكِنْ كانت الحركاتُ الافريقية المقاومة للعنصرية ، إنسانيةً في توجهها إلى مدى غير متخيل ، فلم يَرِدْ فى برامجها السياسية ـ علي سبيل المثال ـ تركيزٌ علي ضرورة إنهاء الوجود الأبيض من الجنوب الأفريقى . بيد أن هذه الحركات المتعاقبة والمتمثلة في مقاومة القبائل والممالك الأفريقية للاستعمار الاستيطانى ـ علي الرغم من تراجعها المستمر ، وخسارتها المستمرة أيضا لمعارك الصراع مع البيض ـ حالت دون تكرار نموذج الاستعمار الأوربي للأمريكتين علي حساب سكانها الأصليين من الهنود الحمر .

ويتشابه الاستعمار الأبيض في جنوب أفريقيا مع نظيره في الامريكتين وفلسطين المحتلة ، فى أنه جاء ليبقى ، وأنه يستند إلي النزعة البيضاء العنصرية ، ويتدعم بترابط الجميع فى ظل النظام الرأسمالى الدولي الذي قادته بريطانيا فى الماضى ، وتقوده الولايات المتحدة حالياً .

ولئن كُتب على القوة الكبرى الثانية ـ الاتحاد السوفيتى ـ أن يتراجع عن موقف الدعم للحركات الوطنية الرامية إلى التخلص من الاستعمار القديم والجديد معا ، فإن الحتمية التاريخية الحقيقية هي سمو الحياة الإنسانية وارتقاؤها نحو وحدة الكون وارتباطه ، وصوب التخلص من كل مظاهر الحقد والكراهية والتمييز بين الأجناس والألوان والعقائد ، وسيادة جو من التراحم البشري . ولئن تراجع الاستقطاب الدولى بين القوى الاستراتيجية الكبرى ـ ولو مؤقتا ـ فإن الروح الباحثةَ عن الحق ، والوثابةَ إلي العدل لا تتراجع .

إن الحتمية التاريخية الحقيقية تسير صوب التخلص من الممارسات العنصرية ، بحيث يوشك أن يتبلور ضمير دولي راق، يسود العالم ، يسميه البعض الرأي العام العالمى . ورغم سيطرة الغرب علي هذا الرأي العام من خلال أجهزة الإعلام ، وعلى رأسها ما تبثه الأقمار الصناعية ، فإنه ليس متوقعا أن يسيطر على ضمير العالم .ذلك أن شعوب الدنيا تتعاطف اليوم مع الحركة الأفريقية الدؤوبة الرامية إلى التخلص من السيطرة العنصرية . وإذا كان الحليف الاشتراكى لهذه الحركة قد تراجع، فإن الضمير الإنسانى قد ملأ الفراغ ، وحال دون تزايد قوة العنصريين ، وجعل سلاحهم المدمر فى مجابهة الأطفال والصبية مجرد عصي مكسورة .

وليس غريباً أن يكون موقف الأطفال العزل في فلسطين المحتلة والجنوب البائس أقوى من موقف مستغليهم ومستعمريهم البيض ﴿ **ذلك وإن الله مُوهِنُ كيد الكافرين** ﴾.

ولقد قدر لمؤلف هذا الكتاب أن يدرس كيانين عنصريين في جنوب افريقيا فى رسالتين للماجستير والدكتوراه ، وهما جمهورية جنوب أفريقيا "الترنسفال" ومستعمرة رأس الرجاد الصالح البريطانية . ومن ثم فقد توفرت لديه خبرة لا بأس بها فى التعامل مع وثائق المستوطنين العنصريين ، كفلت له ـ بفضل الله وعونه ـ إمكانية صياغة مادة تاريخية وفيرة حول كافة أوضاع الاستيطان العنصرى الأبيض في الجنوب الافريقي .

وتعانى المكتبة العربية من نقص حاد فى الدراسات المتعلقة بالنظم العنصرية فى جنوب أفريقيا ، والتى تتصاعد أهميتها لمصر والبلاد العربية ، بتصاعد التعاون العنصري بين الامريكان في جنوب أفريقيا والصهاينة فى فلسطين المحتلة . ومن ثم فقد قر رأيى علي نشر دراسات لى سابقة حول تاريخ الجنوب الأفريقى ، واستكمال دراسة ما كنت أضعه فى ذهني ومخططى من هذا التاريخ . كما أعتزم بمشيئة الله دفع عدد من طلاب الدراسات العليا لدراسة موضوعات هامة في هذا الصدد ، يضيق وقتى عن إتمامها ، وإن امتلكنى الطموح لدراستها . إحساسا بمدى خطرها ، وشدة طلب المعرفة العربية لها .

وانسجاماً مع هذا كله أبدأ بكتابى هذا الذي أضع من خلاله ـ بين يدى القارئي العربى الكريم ـ دراسة لنظام الحكم فى جنوب أفريقيا خلال فترة تمتد من عام ١٨٠٦ حين بدأ استعمار بريطانيا لرأس الرجاء الصالح ، لتنهي بذلك حكم شركة الهند الشرقية الهولندية لها ، والذى كان قد بدأ فى عام ١٦٥٢، وتستمر الدراسة حتى تولى الحزب الوطنى النقى للسلطة فى اتحاد جنوب افريقيا فى عام ١٩٤٨ ، لتكتمل بذلك حلقات العنصرية اللونية في جنوب افريقيا ، مع رفيقتها الدينية فى فلسطين ، حيث استقر مستعمر عنصرى استيطانى ينتهج العنصرية الدينية منطلقا له .

وتستوى فى هذه الدراسة جهود وثائقية مكثفة سُلطت علي نظام الحكم العنصرى في الترنسفال ـ وهو نظام نشأ على أيدى البوير أو الهولنديين ، كما سُلطت أيضاً علي نظام الحكم البريطاني في رأس الرجاء الصالح ـ وهو نظام نشأ علي أيدى إمبراطورية لم تكن الشمس تغيب عن أرجائها .

وسوف يكتشف القارئ أى حجم من العنصرية تمت ممارسته وإقراره علي حساب صاحب الأرض الأصلى ، وهو الإنسان الافريقى ،وأية صياغة دقيقة حاول واضعوا هذا النظام من خلالها ، إبعاده عن ممارسة الحقوق السياسية ، بل والحقوق المدنية والإنسانية ، رغم ما يتشدق به دعاة الحرية والحضارة فى أوروبا .

وقد اعتمدت الدراسة علي وثائق حكومتى المستعمرتين أنفتى الذكر الترنسفال والرأس ، ومن ثم توفرت الفرصة لتصوير الحقيقة التاريخية من أقرب الزوايا ، ولصياغة الواقع بنبضه الحقيقى وملامحه الكئيبة .

وقد عالجت الدراسة فى **الفصل الأول** "الأصول التاريخية للتفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا" ، الظروف التاريخية لنشأة الاستيطان الأبيض ، والتطور التاريخى للنظرة العنصرية والإحساس باللون ، والأسس الأقتصادية والأيديولوجية للتفرقة العنصرية .

أما **الفصل الثانى** "بريطانيا والاستيطان الأبيض فى جنوب افريقيا" فقد اختص بظروف نشأة الاستعمار الاستيطانى في كافة أرجاء الجنوب بعد الاحتلال البريطاني ،وأسباب الصدام بين المستوطنين الهولنديين والمستعمرين البريطانيين ،وتأسيس جمهوريتى الترنسفال وأورانج البويريتين.

ومن الملاحظ أننا لم نضف دراسة نظام الحكم فى مستعمرة ناتال البريطانية ودولة أورانج الحرة البويرية ، باعتبار أن النموذج الأكبر للحالتين ستجري دراسته هنا من خلال الترنسفال ورأس الرجاء الصالح .

وأما **الفصل الثالث** "نظام الحكم البريطانى فى مستعمرة رأس الرجاء الصالح منذ تأسيسها فى عام ١٨٠٦ وحتى منحها الحكم النيابى فى عام ١٨٥٤ ، فقد استعرض الظروف التاريخية لنظام الحكم البريطانى وتأسيس المجلس الاستشارى المعين فى ظل نظام مستعمرة التاج ، وكيف تحول هذا المجلس فى ظل طموح البوير إلى السلطة ليكون أول برلمان فى المستعمرة فى عام ١٨٥٤ .

وأما **الفصل الرابع** "نظام الحكم فى مستعمرة رأس الرجاء الصالح فى ظل الحكم النيابى والذاتى ١٨٥٤ ـ ١٩٠١" فقد اختص بدراسة تبلور سلطات هذه المستعمرة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ويقدم لها دراسة وثائقية ، كما يلمح لظروف منح المستعمرة الحكم

الذاتي فى عام ١٨٧٢ ، وما أدى إليه ذلك من تعديل الدستور لإقرار مسئولية الوزارة أمام البرلمان وليس أمام الحاكم العام البريطانى .

وأما **الفصل الخامس** "نظام الحكم فى جمهورية جنوب افريقيا "الترنسفال" " فقد استعرض نشأة السلطة السياسية فى الدولة العنصرية فى الترنسفال ، واستقرار نظمهابعد إصدار دستور روستنبج ،وفصل هذه السلطات وعلاقاتها الداخلية .

وأما **الفصل السادس** والأخير "نظام الحكم فى اتحاد جنوب افريقيا " فقد قدمنا له بدراسة كيفية تكوين هذا الاتحاد ، ومراحل ذلك ، والظروف التاريخية لتوحيد الجمارك والسكك الحديدية ، وإصدار الدستور الاتحادي ، ثم النظم التي أسسها هذا الدستور سيما السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية .

وبعد فإنني أرجو أن يكون هذا الكتاب وما احتوى عليه من جهد مقدمة لمزيد من الإصدارات العلمية ، التى تستهدف تزويد القارئ العربي بالمعرفة الدقيقة حول الجنوب الافريقى وسوف يتلو هذه الدراسة ـ إن شاء الله تعالي ـ دراسة للبنية الاقتصادية والاجتماعية للعنصرية البيضاء في جنوب افريقيا .

وتلك كلها لبنات فى تاريخ الجنوب الافريقى ، تستجيب مع التطلع العري لفهم معطيات الصراع هناك ، والذى أرجو أن يثق بنو العروبة جميعا، أنه ليس منبت الصلة عن الصراع الدائر هنا . كما أرجو أخيرا أن يكون الفهم الصحيح للنظم العنصرية ـ الذى توفره الدراسات الجادة ـ هو الحجرالذى يرجم به المثقفون هذا الداء الإنسانى الخبيث . فلعل المثقفين ـ في عصرنا هذا ـ بحاجة إلى "انتفاضة علمية" توقظهم من الجمود ، وتحركهم صوب المشاركة الجادة في القضايا الإنسانية والعلمية الراهنة ، حتى يستوى الناس جميعا علي الجادة ، ولا يستغل بعضهم بعضا تحت أى زعم ،دون سند من قيم الحق أو العدل ، بل هى المصلحة العاجلة ، وازدراء البشر ، والقوة الغاشمة ، وقسوة القلوب :

﴿ولكن قست قلوبهم وزين لهم الشيطان ما كانوا يعملون (٤٣) فلما نسوا ما ذُكروا به فتحنا عليهم أبواب كل شئ حتى إذا فرحوا بما أتوا أخذناهم بغتة فإذا هم مبلسون (٤٤) فقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين (٤٥)﴾ . "سورة الأنعام " قرآن كريم .

والله المستعان والهادى إلي سواء السبيل

السيد فليفل
معهد البحوث الافريقية
جامعة القاهرة

الفصل الأول

الأصول التاريخية للتفرقة العنصرية في جنوب افريقيا

من الأهمية بمكان متابعة الفكرة العنصرية في جنوب افريقيا منذ نشأتها وحتى تبلورها ، ذلك أن الاقتصار على معالجة النظام العنصري القائم ، باعتبار وضعيته الراهنة ، ومنزلته الحالية بين النظم الدولية المختلفة ، لا يمكن أن يقدم فهما حقيقيا لتجربته ، ولا تصورا واقعياً لممارساته ، ولا منطلقا فعالا لكيفية مواجهته مواجهة فعالة ، على أمل تخليص الجنوب الأفريقي من ويلاته ، وتصحيح مسار الحضارة الإنسانية بإزالة رذيلة العنصرية التى تكاد ألا تمارس فى العالم مقننة فى غير هذه المنطقة الا في مجتمعات محدودة ، يأتى على رأسها المجتمع اليهودي ، فى فلسطين المحتلة .

وسوف ينقسم تناولنا المنهجى للأصول التاريخية للتفرقة العنصرية فى الجنوب الأفريقى إلى ما يلي :

أولا: الظروف التاريخية لنشأة الاستيطان الأبيض فى الجنوب الأفريقى .

ثانيا: التطور التاريخي للنظرة العنصرية والإحساس باللون فى الجنوب .

ثالثاً: الأسس الاقتصادية والأيديولوچية للتفرقة العنصرية .

وقد اعتمدت الدراسة التى تلى هذه المقدمة علي أقصى درجات الوثيق ، بغية دراسة هذا الموضوع الهام دراسة واقعية تقوم على أدنى اقتراب من الحقيقة التاريخية ، دون ميل إلي التهوين أو التهويل ، بحسبان انها - أى الحقيقة التاريخية - أوضح من كليهما ، وأسمى من السقوط إلي هاوية التزييف ، أو قلب الأمور علي غير وجهها .

أولاً - الظروف التاريخية لنشأة الاستيطان الأبيض فى الجنوب الأفريقى :

نشأ الاستيطان الأبيض فى الجنوب الأفريقي فى ظروف حركة الاصلاح الديني فى أوروبا ، وتبنى الهولنديين للعقيدة الكالفنية ، مخالفين بذلك الملكية الاسبانية ، صاحبة السيادة عليهم وراعية العقيدة الكاثوليكية . وقد اسفر ذلك عن ظفر الهولنديين باستقلالهم وصارت عقيدتهم دعامة وطنية قوية . وقد اعترفت إسبانيا باستقلال هولندا في عام ١٦٠٩. [١]

وبدا الهولنديون فى جلب تجار الشرق من الهند مع مطلع القرن السابع عشر وأسسوا من أجل ذلك شركة الهند الشرقية الهولندية ، التى أنشأت عددا من المراكز الساحلية بطول الطريق إلى الهند . وظهرت حاجتها للحصول على مركز وسط لاستخدامه كمستشفى ومحطة للتزود بالمؤن والمياه ، لتجنب اصابة البحارة بالاسقربوط . وهكذا ارسلت الشركة چان ڤان ريبيك Jan

Van Reibeik لتأسيس محطة لها فى شبه جزيرة الرأس . فنفذ ما عُهد إليه به فى ١٦٥٢ (٢) .

علي أن الوجود الهولندى فى الجنوب تطور سريعا لينتقل من مجرد محطة صغيرة ، إلى مستوطنة تضم مهاجرين هولنديين وألمانا وفرنسيين جاءوا إليها فى خلال عصر الحروب الدينية فى أوروبا ، حاملين أفكارها ، ثم أضفت عليهم ظروف العزلة في الجنوب ، والحياة فى وسط افريقى معاد لوجودهم ظلالا كثيفة من الجبروت والاعتماد علي الذات فى نفس الوقت (٣) .

وقد استمر الوجود الهولندي فى الجنوب قرابة قرن ونصف القرن لم يكف خلالها عن الضغط علي البوشمن والهوتنتوت للاستحواذ علي أراضيهم ، كما لم يكف هؤلاء عن مقاومته . ثم تمكن البريطانيون فى عام ١٧٩٥ من احتلال المنطقة إبان صراعهم مع الثورة الفرنسية ، ونظمت اتفاقية اميان فى عام ١٨٠٢ خروج الفرنسيين من مصر ، والبريطانيين من جنوب أفريقيا في العام التالى . ولكن بتجدد الصراع الدائر فى أوروبا أعادت بريطانيا احتلال الجنوب فى عام ١٨٠٦ ، وقد حاولت نجلزة مستعمرة الرأس ، وفرض نظمها على الهولنديين أو البوير فيها . ولكن بعضا منهم آثر الهجرة من المستعمرة إلى الشمال ، حيث تمكنوا ابتداء من عام ١٨٣٦ من تأسيس عدد من الجمهوريات فى ناتال وأورانج وترانسفال ، أخذت تنصهر تدريجيا ، حتى اندمجت فى جمهوريتين هما جمهورية جنوب افريقيا (الترنسفال) بين نهرى الفال واللمبوبو ودولة أورانج الحرة إلى الجنوب منها ، بين نهرى أورانج والفال ، بينما استقر البريطانيون فى ناتال التى صارت هى الأخرى مستعمرة بريطانية إلى الشرق من مستعمرة الرأس (٤) .

ولم تقف القبائل والممالك الأفريقية المتعددة أمام استشراء سرطان الاستيطان الأبيض مكتوفة اليدين . فلقد تصدي البوشمن والهوتنتوت للمستوطنين فى القرن الأول من عمر الاستيطان الأبيض ، وتبعهم الاكسورا فى القرن الثاني ، ثم تبع هؤلاء الزولو والباسوتو والمتابيلي والسوازى والماشونا فى القرن الثالث.ورغم أن الأقلية البيضاء من بريطانيين وهولنديين فى الوحدات السياسية الأربع ، الرأس وناتال وأورانج والترانسفال ، كانت امام اغلبية افريقية رافضة ،فإنها نجحت بفضل تقدمها التقنى في تحطيم الهياكل العسكرية للممالك والقبائل الأفريقية آنفة الذكر ، وفى فرض الخضوع على جموعها . (٥)

ثانيا ـ التطورالتاريخي للنظرة العنصرية والاحساس باللون فى جنوب أفريقيا

لم يكن الاستعمار فى جنوب أفريقيا . استعمارا عاديا مناظرا لمثيله فى انحاء القارة الأفريقية بل إنه كان استعمارا استيطانيا شبيها بالصهونيه التى أقامت دولة اسرائيل فى فلسطين ، وشبيها أيضا باستعمار امريكا علي حساب هنودها الحمر .

إن الاستعمار الاستيطانى فى الجنوب لم يحمل عصاه ويرحل عن أفريقيا مثلما فعل االاستعمار فى بقية القارة ، بل أنه قُدر علي أفارقة الجنوب أن يعانوا من داء خطير هو داء العنصرية المرتبط بلون البشرة ، والذى يرتب الناس حسب درجة لونهم ، فتزداد منزلتهم رفعة لديه ما ابيض لون بشرتهم ، ويحتقرهم بشدة ما اسود لون بشرتهم .

وسوف نستعرض فيمايلى التطور التاريخي للنظرة العنصرية فى الجنوب ، ونمو شعور المستوطنين بالكراهية للون الأسود ، ثم تحاملهم علي السود ، واقرارهم سياسة العزل والفصل العنصرى اخيرا .

عندما أنشأت شركة الهند الشرقية الهولندية فى جنوب افريقيا محطة لتموين سفنها بالمواد الغذائية فى ١٦٥٢ رأت أن من دواعى الاقتصاد أن تقوم بتهجير بعض العائلات الهولندية التى تعمل بالزراعة ، البوير Boer من أجل توفير الحبوب واللحوم لسفنها ، دون الاستعانة بالأفارقة من الهوتنتوت والبوشمن ، الذين كانوا يمتنعون عن تزويد المحطة بالمواد الغذائية ، بل ويقومون بالهجوم عليها . وعلي هذا هَجَرت هؤلاء المستوطنين فى عام ١٦٥٧ . وقبلت الشركة أيضا هجرة أعداد كبيرة من البروتستنت الألمان والهيجونوت الفرنسيين إبان حركة الاصلاح الدينى فى اوروبا. فبدأت بذلك بذرة الاستيطان الأبيض فى النمو فى المنطقة. ولكن كانت علاقة هؤلاء المستوطنين بالأفارقة علاقة متكافئة بين طرفين متسـ ـيين من الأحرار [٦] .

وقد حدث تطور هام فى هذه العلاقة عندما لجأت الشركة في عام ١٦٥٨ ، نتيجة عدم كفاية المستوطنين لزراعة المساحات الشاسعة من الأرض التى منحتها لهم ، إلى جلب أعداد من الرقيق الزنجي من غرب افريقيا للعمل فى مزارع المستوطنين . وبدأ المستوطنون يتمرسون علي معاملة الأفريقي معاملة الرقيق والتابع المملوك ، مما انعكس بالتدريج علي الهوتنتوت فيما بعد [٧] . وكان جلب الرقيق إلى المنطقة هو البداية الأولى لسلسلة المظالم التى تعرض لها الأفارقة ، والجرثومة الأولى أيضا لوباء العنصرية فى هذه المنطقة من العالم . فصار المستوطن الأبيض ينتهك ليل نهار مقدسات الحياة والحرية والكرامة لصاحب الأرض الأسود ، بعد ما كان هذا الأسود يأبي العمل لدى الأبيض ، باعتبار أنه حر طليق ، وصاحب الأرض التى يحيا عليها الطرفان .

وقد ازداد الأمر تعقيدا عندما قامت الشركة بنفى عدد كبير من معارضى استعمارها من جزيرة مالقا وجزيرة جاوه وغيرهما من الجزر التى كانت هولندا تستعمرها بغرض الحصول على التوابل . وقد شمل النفي زعماء كبارا وأفرادا عاديين مع أسرهم . وكان هؤلاء المنفيون مسلمين علي درجة طيبة من الثقافة ، فادخلوا الإسلام لأول مرة إلى جنوب افريقيا . لكنهم احتلوا منزلة وسطي بين البيض والسود ، بين أصحاب السلطة وأصحاب الأرض الأصليين ، وقد أدى هذا إلى تدرج منزلة كل عنصر وترتيبها حسب لون البشرة . فيمثل البيض قمة السلطة ، ويتلوهم الآسيويون كطبقة وسطى وهم ليسوا بيضا كالهولنديين ، ولا سودا كالأفارقة الذين احتلوا قاعدة الحياة .(٨)

وقد كان ولابد ان يحدث تزاوج بين هذه العناصر الثلاثة جميعاً من بيض وسود ومالايويين ، وكان نتاج هذا التزاوج عنصراً سكانيا جديدا هم الملونون أو المخلطون cape coloured people (٩) .

وقد ادى ما حدث من تدرج لونى إلى نتيجة خطيرة على الصعيد الاجتماعى ، وهى وقور اعتبار اللون في نفس البيض بدرجة كبيرة بحيث كانوا يرتبون الأجناس اجتماعيا حسب لون بشرتهم وقد تدعم عداؤهم للون الأسود بعد جلب رقيق غرب افريقيا من ناحية ، وبعد سلسلة الحروب التى خاضها البيض ضد السود فيما عرف بحروب الكفار .

وقد قام المستوطنون بأسرالأطفال الأفارقة فى هذه الحروب أو بجمع من فقدوا عائليهم منهم ، قاموا بمهمة تدريبهم على خدمة البيض فى المزارع وعلى الرغم من أن هؤلاء الأطفال المدربين aprenticied children كانوا احرارا فإن علاقة التبعية اضافت إلى النظرة العنصرية البيضاء للملونين والسود أعماقا وأبعادا جديدة (١٠) .

وعندما استولت بريطانيا علي مستعمرة رأس الرجاء الصالح كانت سياستها متناقضة تجاه السود . ففي عام ١٨٠٩ أصدر ايرل كاليدون أول حكام المستعمرة قانون التشرد Va-grancy Iaw. وكان هدفه هو كبح جماح الهوتنتوت في المستعمرة ومنعهم من التجول فيها والتنقل بسهولة بين أرجائها واقتراف جرائم القتل والسرقة . وكان هذا العلاج علاجا انانيا لأن تشرد الهوتنتوت هذا كان نتيجة طبيعية للاستيلاء على أرضهم . ولم يكن بوسع المستعمرة طردهم خارجها بسبب حاجتها لعملهم فى المزارع والمنازل لقاء مرتبات هزيلة ، يشترون بها قوتهم الضرورى وبعض الخمور الرديئة والسجاير ولم يكن بوسع المستعمرة أيضا أن تطردهم خارجها لأن كثيرا من الرقيق قد تزوجوا من سيدات الهوتنتون وربما أدى طردهن إلي هروب الرقيق . (١١)

وكان الهوتنتوت يعتبرون أحرارا علي قدم المساواة مع البيض ، ولكنهم لم يكونوا يخضعون للقانون فى المستعمرة مثلما هوالحال بالنسبة للأوروبيين والرقيق من أتباعهم . وقد أصدر كاليدون قانون التشرد ليقضى علي المشاكل التى يسببها الهوتنتوت للمستوطنين . وقد تضمن القانون تقييد حرية الهوتنتوت فى الانتقال ، وذلك بإلزامهم بالحصول علي تصريح المرور من منطقة إلى أخرى . وخوّل صاحب العمل أو الحاكم المدني Civil Commissioner بإصدار هذه التراخيص للهوتنتوت العاملين فى المستعمرة ، وبهذا خضعوا للقانون الأوروبى بصفة رسمية . (١٢) وكان هذا القانون أول هذه السلسلة الطويلة من قوانين تقييد حريات الأفارقة التى انتهت بالتفرقة العنصرية .

وفى عام ١٨١١ أصدر سير جون كرادوك - خلف كاليدون - أمراً يقضى باحتجاز أطفال الهوتنتوت الفقراء وتدريبهم لدى البيض لحين بلوغهم سن الرشد . وكان هؤلاء الأطفال - قانونا - وبعد تدريبهم احرارا لهم كامل حقوق الأحرار ، إلا أن تقنين التدريب جعل علاقة السيد والخادم هى أساس التعامل بين الأبيض والأسود ، حتى بعد انتهاء فترة التدريب . (١٣)

ونتيجة لهذا كله لم يعد المستوطنون فى المستعمرة يفرقون بين الأفريقى العبد والأفريقي الحر . وبينما كانت بريطانيا تشهد إلغاء الرق فى عام ١٨٠٧ كانت جنوب أفريقيا تشهد حملة عنيفة شنتها السلطات البريطانية والمبشرون البريطانيون ضد سوء معاملة البوير للعمال والخدم الأحرار . وتوالت الأحكام القضائية ضد البوير تدين تصرفاتهم في هذا الصدد . وعلي هذا رفض المدعو جان بزديدنهوت المثول امام المحكمة ، وقاوم الشرطة هو ورفاقه الا أنه لقى حتفه . وأعقبت هذا محاكمة من آزره من البوير فى مقاومة الشرطة حيث تم إعدامهم فى سيلاجترزنك Slagtersnek قرب سومرست ايست فى عام ١٨١٦ . (١٤)

وقد عملت بريطانيا عي تهجير أعداد كبيرة من البريطانيين إلى جنوب أفريقيا فى العشرينات من القرن التاسع عشر . وكان هؤلاء المهاجرون أكثر تحررا من البوير ، يحملون أفكار الثورة الصناعية ويحيون حياتها السريعة ، على عكس المزارعين البوير الذين يحيون حياة رتيبة فى مزارعهم ومراعيهم . ولم تكن حياة المهاجرين فى الإقليم الشرقى لمستعمرة الرأس حيث مدن جراها - مزتاون وبورت اليزابيث وايستلندن ، بحاجة إلي عمل الرقيق فى المنازل أو فى حقولهم . ولقد كان على بريطانيا ان ترعى مهاجري العشرينات البريطانيين في مجال العمل الأفريقى الرخيص وذلك بتحرير الرقيق من الخضوع للبوير ، وتحويلهم إلي عمال يتقاضون اجرا ، وهو ما يفضله هؤلاء المهاجرون . (١٥)

وقد وجهت بريطانيا ضربة مبدئية لنظام الرق فى المستعمرة حين أصدرت فى عام ١٨٢٨ ماعرف باسم القانون رقم خمسين 50 th Ordirance، الذي الغى تصاريح المرور التى كان كاليدون قد فرضها على الهوتنتوت ، كما الغي ما فرض عليهم بعد ذلك من خدمات إجبارية كانوا يرغمون على تقديها للبوير ، كما منح الهوتنتوت كل الحقوق والامتيازات التى يتمتع بها البيض . وقد أدي هذا القانون إلي حرمان البوير من مزايا العمل الأفريقي الرخيص من غير الأرقاء ، مما زاد من مصاعبهم الاقتصادية وزاد معارضتهم السياسية للحكم البريطاني . [١٦]

ومن هذا المنطلق الاقتصادى يمكن أن يفهم أن سياسة بريطانيا في المساواة بين البيض والسود لم تكن سياسة مخلصة ، بل كانت سياسة انانية تهدف إلى ضرب سيطرة البوير على اقتصاد المستعمرة ، واتاحة أقصى فرصة ممكنة للمهاجرين البريطانيين . وقد أتبَعت بريطانيا هذا القانون بقانون إلغاء الرق فى مستعمراتها فى عام ١٨٣٣ ، فى إجراء جديد قصد به إنهاء سيطرة البوير علي عمل الرقيق ، وتوجيههم إلى سوق العمل ، لصالح البريطانيين. [١٧]

وقد جاءت الهجرة الكبري التى قام بها البوير تعبيرا عن اعتراضهم علي هذه الإجراءات . أو كما قالت أنا ستينكامب خلال الهجرة ، رغبة منهم فى المحافظة علي العلاقة المناسبة بين السادة البيض والخدم السود . والواقع أن تحريرالرقيق وتحريم الاسترقاق قانونا لا يعني التحرير والتحريم اجتماعيا ، فإن عديدا من مظاهر علاقة السيد بالعبد كانت لا تزال قائمة بعد إلغاء الرق فى ١٨٣٣ ، وكانت هناك اعمال لا يتولاها إلا السود، ولم يكن متاحا ان يجالس البيض السود علي قدم المساواة . وأنكر البوير هذه المساواة صراحة علي أساس مخالفتها لكل القيم الدينية والاخلاقية والسياسية التي يؤمنون بها ، ففى نظرهم ان المسيحية لا تعنى منح المساواة بين البيض والسود . [١٨]

ولهذا كان البوير لايحبون ان يتحول الأفارقة إلى المسيحية ، حتي يظل التمايز بين الأوروبى الأبيض المسيحى المتقدم وبين الأفريقى الأسود الوثنى المتخلف بينا واضحا. وقد نشأت المجتمعات البويرية فى أعقاب الهجرة فى ناتال والترنسفال وأورنج علي هذه القيم العنصرية صراحة .[١٩] بيد أنه يمكن القول باطمئنان ان هذا ليس مبررا للظن بان البريطانيين لم يكونوا دعاة للعنصرية ، فإن المساواة لم تكن إلاحبرا علي ورق ،وشهدت علاقتهم بالسود كل مظاهر التحامل والبغض والفصل العنصري.

ولعل أبرز الأدلة الوثائقية علي ذلك أننا نجد بعض البيض من البوير يقتلون الأفارقة لمجرد اللهو . [٢٠] بل ولقد نجد تهاونا كاملا من السلطات البويرية إزاء بويرى قتل سيدتين

افريقيتين ، ثم أفرج عنه عند نشوب حرب البوير فى عام ١٨٩٩ لينم تجنيده ، وكأن شيئا لم يكن . (٢١)

ولقد اكد كثير من المؤرخين أنه كانت هناك فروق جوهرية فى طريقة معاملة كل من الانجليز والبوير للأفارقة . والواقع أن الدراسة الوثائقية المتفحصة لا تجد فارقا بين طريقتى الفريقين فى معاملة الأفارقة فى واقع الحياة ، سواء فى مزارع البوير أو فى مناجم الانجليز . وفي المناجم والمراكز الصناعية كان الأفارقة يبذلون جهودا جبارة لكى يستفيد بعرقهم المستثمرون الأوروبيون ، ويكونوا ثروات ضخمة فى أسرع وقت . كذلك فقد عانت القبائل الخاضعة للحكم البريطاني من ويلات العمل الإجبارى . (٢٢)

ومن ناحية أخرى يفخر المدعو القس مرنسكىMerensky عضو جمعية برلين التبشيرية بتحطيم البوير لقوة الأفارقة فى الترنسفال وطردهم شمالا وجنوبا ، وتشتيتهم فى الكهوف والصحارى . (٢٣) ويذكر بول كروجر فى مذكراته ، بفخر غير خاف أنه نجح فى إحراق بضعة آلاف من الأفارقة فى أحد الكهوف الذى اختبأوا به تحت وطأة الأسلحة النارية المصوبة إليهم . (٢٤)

وفى مواجهة الأغلبية الأفريقية اتحد البيض بعنصريهم الرئيسيين البوير والبريطانيين وبدولهم الأربع ترنسفال وأورانج والرأس وناتال . وعلي الرغم من خلافاتهم السياسية وتناقضاتهم الاقتصادية ، فإنهم قد اجتمعوا علي ضرورة التعايش معا ، والاتحاد ضد الأفارقة . (٢٥)

ثالثاً: الأسس الاقتصادية والأيديولوجية والسياسية للتفرقة العنصرية :

راينا كيف تعقدت الحياة الاجتماعية فى جنوب افريقيا بتهجير جماعات مختلفة إليها . ونمو أجناس مختلطة فيها ، مع امتداد الاستيطان الأبيض فى قلب المنطقة وتدميره لكياناتها الأفريقية ، فى نفس الوقت الذى ينمو فيه ويشتد الإحساس باللون لدى البيض ، كنتيجة أولية لمشكلة دفاعهم عن وجودهم الاستيطانى . وكانت مشكلة الدفاع هذه ذات شقين:

الشق الأول: منهما شق خارجى يتمثل فى أضعاف الملكيات الأفريقية والقبائل المحيطة بالوجود الاستيطاني ، بحيث لا تمتلك ناحية القوة جميعا بمايهدد هذا الوجود ، إلى أن يحين الوقت لابتلاع إرضها ، وإنهاء تنظيماتها الملكية أو القبلية ، أو إبقائها مجرد صورة شوهاء ، بغية امتصاص حماس الأفارقة ، واستغلالها كموئل موحد للتعامل مع الشعوب من

خلالها ، وفى هذا ما فيه من استمرار سيطرة البيض بشكل غير مباشر .[٢٦]

والشق الثاني:- منهما شق داخلى يتمثل فى الرغبة الجارفة لدى البيض فى كبح جماح الأفارقة داخل الوحدات السياسية البيضاء وهم فيها أغلبية كبيرة . ومن هنا جاء التطور التدريجى في التقنين للعنصرية ، بداية من قوانين المرور ، وانتهاء بقوانين العزل ، والحرمان من الحقوق السياسية .

ويمكن القول ان التفرقة العنصرية وجدت أرضا خصبة في جنوب افريقيا بسبب ما آلت إليه الأوضاع على صعيد ملكية الأرض. فقد صار ذلك عاملا خطيرا وأساسيا في تعميق الفوارق بين الأجناس ، بحيث ترتبت عليه نتائج خطيرة علي طريق اقرار الفكرة العنصرية وتقنينها فى الجنوب الأفريقى .

أ ـ الأسس الاقتصادية للتفرقة العنصرية :

حافظ البيض على نمط معين من ملكية الأرض يقوم علي امتلاك المزارع الأبيض لمساحة شاسعة من الأرض ، تصل في المتوسط إلى نحو، خمسة آلاف ايكر ، وقد تصل أحيانا إلى السيطرة على نهير صغير من منبعه إلى مصبه . وقد درج البيض ، وبخاصة البوير ، علي استخدام جزء صغير من هذه المساحة كمزرعة للحبوب والفواكه للاستهلاك المحلى ، أما بقية المزرعة فتصير مرعى لأعداد كبيرة من رؤوس الماشية ، بغض النظر عن كفاءتها فى إنتاج الألبان واللحوم والصوف والجلود.[٢٧] وجرت عادة البوير على أن يخصصوا لكل ابن من أبنائهم يبلغ الحلم أعدادا من رؤوس الماشية والجياد ، يبدأ بها حياته ، فى منطقة جديدة يتوسع فيها البيض علي حساب الأفارقة ، ولما كانت اسرة البوير أسرة كبيرة ممتدة ، تضم الأجداد والأبناء والأحفاد، ولما كانت الرغبة لدى أفرادها جارفة فى الاستحواذ على مزرعة كبيرة ، فقد سيطر البيض منذ فترة مبكرة من تاريخ المنطقة على مساحات رهيبة من الأرض رغم قلة أعدادهم ، بينما صار الأفارقة أصحاب الأرض الأصليون مضطرين إلي التقوقع فى معازل صغيرة حشرهم فيها البيض ، فصار حشدهم عاجزا عن توفيرالطعام للأفواه المفتوحة ، أو المرعى للماشية ، وساءت أحوالهم بالتالى ، وانخفض متوسط أعمارهم وقبلوا أخيرا أن يعملوافى أرضهم التى استحوذ عليها البيض كإجراء لقاء أجر زهيد .[٢٨]

وترجع فكرة المعزل فى الأصل إلى بعض المبشرين من أمثال الأب الانجليزى جون فيليب ، أذ نادي بحماية الأفارقة من البوير ، وعزل هؤلاء عن أولئك وتهيئة فرصة نمو الأفارقة نموا طبيعيا دون ضغوط البوير . ولم تكن هذه الفكرة إنسانية مجردة ، ذلك أنها تضمنت قدرا من التخطيط الاقتصادى الخبيث يقوم علي أن الفصل علي هذا النحو سيحرم البوير من استغلال

الأفارقة فى أرضهم وبهذا تتاح للمستوطنين البريطانيين الجدد فى خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر ، فرصة متكافئة لتوطيد اقدامهم الاستيطانية دون أن يتفوق عليهم البوير . وقد أدى الأخذ بفكرة العزل هذه إلى ظهور المعازل الكبيرة Reserves ثم ظهور سياسة البانتوستاناتBantust ثم سياسة الأوطان الأفريقية Homelands والجمهوريات المستقلة الصغيرة الحالية ، كنوع من فصم عّرى تعاون التجمعات الأفريقية الكبيرة وتفتيتها ليسهل التعامل معها . (٢٩)

وعلى الرغم من نجاح البيض فى فرض النمط الذى أرادوه فيما يتعلق بملكية الأرض فقد عرفت جنوب افريقيا ما يسمى بمشكلة نقص الأرض أو الحاجة إليها Land Hunger . ولم يكن معنى هذا ان أرض الجنوب قد ضاقت بأهلها ، بل إن البيض كانوا فى جوع شديد إلى ما يمكن أن نسميه الموت تخمة بالأرض ، ليس لحاجة حقيقية إليها . بل لحرمان السود منها ، وتوفير فرصة ملكية أرض شاسعة للأبناء .

وقد ابدع دعاة العنصرية البوير نظام التدريب (٣٠) الذى قضى - إدعاءً بالإنسانية - بجمع أبناء الأفارقة المشردين نتيجة الحروب مع البيض ، والتى قتل فيها ذووهم ، ثم يعهد لكل مزارع بعدد منهم لتدريبهم على أعمال الزراعة والخدمة ، وبمعنى آخر لتسخيرهم فى أرضه ، حتي سن الحادية والعشرين . (٣١)

ثم أضاف البوير إلى هذه الأنماط الاستغلالية انماطا أخرى مثل العمل الإجباري في أوقات ومواسم الحصاد ، وتخصيص خمس أسر افريقية للعمل في أرض كل مزارع بصفة مستمرة ، وتكريس عمل السجناء الأفارقة لخدمة المزارعين البيض بالتناوب. (٣٢)

وإذا كان هذا ما كان حادثا في مجال الزراعة لدى البوير ، فإن مثيلا له بل وأشد منه قد تكرر في مجال التعدين ، حيث اكتشف الناس فى مدينة كيمبرلى عام ١٨٦٧ والتى ضمتها مستعمرة الرأس إليها ، واكتشفت مناجم الذهب فى الراند Rand جوهانسبرج الحالية فى جمهورية جنوب افريقيا . وقد توفر المال اللازم لاستثمار هذه المناجم عن طريق ممولين بريطانيين ، بينما توفرت العمالة الماهرة بتهجير عمال أوروبيين ، أما العمالة غير الماهرة فتوفرت عن طريق تعاقدات جائرة بين أصحاب المناجم البيض والعمال الأفارقة من كافة أنحاء الجنوب ، بوساطة شركات متخصصة فى هذا الصدد . (٣٣)

وفى المناجم - كما في المزارع - أجبر الأفارقة على العمل بغض النظر عن قوانين العمل المعترف بها ، أو ضمانات الأمن الصناعى في أعمال الأرض السحيقة . وحرمت جموعهم من

أبسط حقوقها الاجتماعية ، برفض السماح لأسرهم بالاقامة معهم، ، فيظل أحدهم بعمل لثلاث سنوات متصلة على أن يعود لأسرته ببعض المال . (٣٤)

وهكذا اجتمعت عشرات الآلاف من العمال الأفارقة فى المناجم لتصبح عرضة لقوانين فرضها البيض ونفذوها بدقة . وقد كان العمل الأفريقى الرخيص أحد المزايا النسبية للمستثمرين البيض فى جنوب القارة .(٣٥)

ويمكن بنظرة سريعة إلى سيطرة البيض المطلقة علي الحياة الاقتصادية لا سيما فى مجالى ملكية الأرض الزراعية وملكية المناجم ، ان نؤكد ان سيطرة البيض هذه كانت أحد الأسباب الرئيسية ان لم تكن أهمها علي الاطلاق ، والتى حدت بهم إلى العمل على تكريس هذا الوضع بالتقنين للتفرقة العنصرية . ولكن هذا التقنين جاء فى مرحلة تالية بعد مرحلة تلمس التبريرات للممارسات البيضاء ، والبحث عن وازع أخلاقى يغطى البيض به تصرفاتهم اللا أخلاقية .

ب ـ الأسس الأيديولوجية للتفرقة العنصرية :

أتبع البيض سيطرتهم علي مقدرات الأفارقة بحثهم عن مبررات أخلاقية يغرسونها في نفوس أبنائهم ويقنعون بها أنفسهم ، عملا على استمرار هذه السيطرة. ولقد توفرت المبررات للبيض مع كل تجربة تاريخية مروا بها ، ومع تراكم العداء الموروث من حرب وراء حرب بين الطرفين ، وبفضل الضراوة التى خاض بها الأفارقة حروبهم الدفاعية ، غدا البيض يعتبرون أنفسهم أصحاب رسالة في الجنوب. ففضلا عن أنهم بيض أوروبيون مسيحيون متحضرون فان خصومهم في مواجهتهم سودا افارقة وثنيين متخلفين . (٣٦) ولقد عملت فئات البيض المختلفة علي التمسك بعناصر تميزهم وتفوهم على الأفارقة ، وشأن كل أقلية مالوا إلى التآلف والتماسك ، مهما اختلفت فئاتهم ، فى مواجهة الأغلبية الأفريقية (٣٧) . ولما كانت عناصر تميز وتفوق البيض من مسيحية وحضارة يمكن اختراقها واسقاطها بتحول الأفارقة إلى المسيحية ، وتلقيم العلم وتقليهم علي مدارج الحضارة ، فان عنصر التمايز الأساسى للأوروبيين كان لون البشرة ، على اعتبار أنه لا يمكن اختراقه أو اسقاطه ،ثم صارمن أهم مقررات العلاقات بين الطرفين . فالأبيض رجل متحضر ، والأسود رجل متبربر. (٣٨)

كذلك فلما كان الأفريكانرز ، وهم البوير الهولنديون مدعومين بأصول المانية وفرنسية ، وباحساس قوي بالتمايز كمستوطنين ولدوا فى القارة ويعتبرون البريطانيين دخلاء عليها ـ كانوا فى الغالب من البروتستنت الكالفنيين . (٣٩) وقد جاءت هجرتهم إلى الجنوب ابان فترة

الحروب الدينية فى أوروبا ، وقبل عصر الثورة الصناعية ، فتمكنت أفكار التعصب الدينى من نفوسهم خلال عزلتهم وحروبهم الأفريقية فى الجنوب . ووجد هؤلاء فى الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد مايدعم حملهم السلاح أمرا يرضي "رب الجنود" ، وما يوجب على العبد السمع والطاعة أمرا واجب التنفيذ . (٤٠) وصارت امثال هذه الاشارات مبررا لاخضاع الأفارقة في المزارع والمناجم .

ومن الطريف أن البيض البوير الذين اعتبروا أنفسهم أبناء الله ، بعد أن تمكنوا من الهجرة من مستعمرة الرأس في ١٨٣٦ هربا من الحكم البريطاني ، عقدو المقارنة بين خروجهم هذا وخروج بنى اسرائيل من مصر . ومثلما أن اليهود خرجوا بقيادة موسى عليه السلام هربا من فرعون ، فانهم خرجوا من مستعمرة الرأس بقيادة بيتر ريتيف إلي ناتال والترنسفال ، هربا من بريطانيا . وهكذا صارت بريطانيا فى نظرهم فرعون ، وصارت بلاد المهجر أرض ميعاد ، وصاروا هم أنفسهم شعبا مختارا . ومثل اليهود اعتبروا انفسهم أهلا لرسالة الرب دون غيرهم ، وصار كل شخص غير كالفنى حتى ولو كان مسيحيا ، غير مرغوب في معيشته معهم . (٤١)

وبينما صارت كتب المطالعة في دولتى أورانج والترنسفال تعلم التلاميذ باستفاضة أن للرجل الأبيض الكالفنى رسالة ومهمة مقدسة باعتباره ابن الله فى هذه الأرض الأفريقية ، وأنهم قد ابتعثوا فيها لحمل هدايته والمحافظة على نقائهم ، فان القادة العسكرين لهاتين الدولتين كانوا لا يتورعون مطلقا عن تدميرالقرى الأفريقية ، ونقل قبائل باكملها ، من أجل أن تتوفر لأبناء الله أرض تشبع نهمهم ، ثم يقومون بعد ذلك بتجميع العمال الأفارقة ، حيث يتم ارغامهم على العمل . وهكذا صارت المبادئ البروتستنتية ، ولا سيما الكالفنية منها ، محددا آخر من محددات العلاقات بين الطرفين الأفريقى والأوروبى ، ومنطلقا هاما لفكر العنصرية فى الجنوب ، ونقطة التقاء مع الفكر الصهيونى المعاصر . (٤٣)

كذلك فقد تدعمت العنصرية البيضاء فى الجنوب بنظريات التفوق الأوروبى ، التى سادت في الحضارة الأوروبية ، وانتجت الدارونية ، والآرية ، والنازية ، والانجلو سكسونية ، بل والصهيونية بشقيها المسيحي واليهودى، إلى غير ذلك من الفصائل العنصرية الأوروبية.

وغذت التجربة التاريخية الفكر العنصرى فى الجنوب بأقوال غدت من ثوابته ، كالقول بقدم البيض في المنطقة ، وارجاع هذا الوجود إلى عصر يسبق عصر الوعى الأفريقى بأهمية الأرض ذاتيها أو إلى عدم وجود أفارقة فى شبه جزيرة الرأس ، حين وطأتها أقدام ريبيك ورفاقه ، نظرا لوجود الأفارقة فى الشمال . ومن الأسانيد التاريخية للوجود الأبيض فى

الجنوب القول بتنازل الملوك والزعماء الأفارقة عن أرضهم للبوير فى أعقاب هجرتهم من مستعمرة كالرأس ، وتوجيههم الضربات المتوالية إلى الأفارقة . ومن ذلك تنازل الملك دينجان عن أرض الزولو ، وتنازل ملك السوازي عن شمال الترنسفال . (٤٣) واقد تمسك البوير بهذه الأسانيد التاريخية ، رغم وهنها ، ورغم تناقضها الواضح مع التسلسل التاريخي للأحداث ، ومع حق الشعوب الأفريقية فى البقاء علي أرضها .

وانطلاقا من هذه الأسس وانعكاسا للأخذ بها ، لم يعد يجوز تشجيع الأفارقة علي اعتناق المسيحية ، لما فى ذلك من تحطيم لأحد الأسس الفكرية للعنصرية (٤٤) . كذلك لم يعد يجوز لديهم مساواة الأبيض بالأسود لا فى الدولة ولا فى الكنيسة (٤٥) ،ولا أن يكلف حرس أفريقى اسود بالرقابة على المجرمين البيض ، وهكذا . (٤٦)

وصارت العدالة لدى البوير امرا مختلفا عنها لدى بقية الشعوب والأمم فى ضوء محددات فكرهم العنصرى . فبينما كانت تسيطر عليهم سياسات العنف والقوة وتصبغهم طبيعة عنصرية وعسكرية واضحة كانوا ينزلون بكل أفريقى يعثر معه علي سلاح أى سلاح عقوبة رادعة . (٤٧)

كذلك فبينما حَرم الأفارقة من حقوقهم السياسية ، بل وحرم كثير من المهاجرين البيض الجدد منها فى دولتى البوير ، كانت هذه الحقوق تمنح للبيض منهم الذين يقاتلون السود فى الحروب الوطنية . (٤٨)

ولما كان البيض فى جنوب افريقيا قد مكنوا من امتلاك ناحية القوة العسكرية ، وسيطروا علي الأرض ، وحولوا الأفارقة إلى عمالة فيها ، فقد عملوا على تكريس هذا الوضع وديمومته . ولم يكن ليتأتى لهم ذلك الا بفرض نظم سياسية تقوم على ضبط اجتماعى متنوع الأساليب ، يكبح يعنف كل طموح افريقي ، ويردى إلى الدمار كل تنظيم سياسى ، ويعمل علي منع الأفريقى من ان يرنو يناظريه إلى البيض متحديا ، ناهيك عن قيامه فعلا باتخاذ أية خطوات فعلية فى هذا الصدد (٤٩).

وقد جاء اصرار البيض علي تحقيق السيادة السياسية المطلقة علي حساب الممالك الأفريقية القائمة . ومنذ بدأ استيطانهم للجنوب فى ١٦٥٢ وعلي مدى قرون ثلاث قدم الأفارقة مملكة فمملكة ، وقبيلة فقبيلة فلذات أكبادهم دفاعا عن أرضهم . وقد شهد القرن الأول من عمر الاستيطان الأبيض اخضاع البوشمن والهوتنتوت ، وشهد القرن الثانى اخضاع مملكة الاكسوزا وقبائل الجايكا والجاليكا والتمبو ، شرق مستعمرة الرأس ، وشهد القرن الثالث

انطلاقة الاستيطان الأبيض على حساب ممالك الباسوتو والزولو والسوازى والمنابيلي والماشونا والشونا ، وآلت هذه الممالك إلى وضعيتها الأولى قبل أن تقوم فيها قائمة الملكية ، وعادت سيرتها الأولى من حيث القبلية ونعراتها والتفتت الذى يعقبها ، والفوضى السياسية التى تعمها .

إذاً كان النمط الاستعمارى الأوروبى فى جنوب أفريقيا ينتمى إلى ذات الأنماط التى شهدتها امريكا الشمالية ، وتشهدها الآن فلسطين المحتلة . فلم يرحل المستعمر الأبيض فى مرحلة تصفية الاستعمار ، وظل ينشب أظفاره فى الجسد الأفريقى فى الجنوب . علي أنه لا ينبغى أن يظن ان المستوطنين البيض قد استولوا على المنطقة وسخروا أهلها بسهولة ، ذلك ان سيطرتهم الحالية قد استغرقت قرونا ، واقتضى الأمر مساهمة كل من هولندا وبريطانيا في تدعيم هذا الاستيطان ، وفرض المستوطنون حروبا مريرة ضد الأفارقة . وهذا أمر ينبغى أن تتم دراسته والاهتمام بتوضيحه . وربما آمكن لنا يوما ما أن نوجه أحد الباحثين إلى تكريس جهده فيه .

وكالنازية والصهيونية استندت العنصرية الأفريكانرية فى الجنوب علي سيطرة مطلقة علي الأرض والثروة ، وعززت هذه السيطرة باستخدام القوة العسكرية ، وبررتها بنظرية الشعب المختار ، ونظرية النقاء العنصرى .

وفى ظل هذه التبريرات استشرى استخدام كل السبل من قانونية واجتماعية وسياسية ، لتكريس الأوضاع الجائرة في المجالات الاقتصادية المختلفة .

وسوف نفصل فيما يلى أنظمة الحكم العنصرية والاستعمارية فى وحدتين سياسيتين من الوحدات السياسية البيضاء الأربع ، أورانج والترنسفال ورأس الرجاء الصالح . فالأولى كانت جمهورية بويرية استيطانية ، والثانية كانت أول المستعمرات البيضاء وأكبرها حجماً واكثفها سكانا وهى نموذج للمستعمرات البريطانية . وبذا يمكن أن تكفل دراستهما معا توفير صورة واضحة للقارئ الكريم عن نظم الحكم العنصرية فى الجنوب الأفريقى .

وقد رأينا من المفيد أن يسبق دراسة نظامى الحكم العنصرى في الترنسفال ورأس الرجاء الصالح ، عرض تاريخي سريع للخلفية التاريخية للاستيطان الأبيض فى الجنوب الأفريقى .

* * *

المصادر والمراجع

١) عن التجربة الهولندية ، والاصلاح الديني ، والعقيدة الكلفنية .

راجع : هربرت فيشر ، ترجمة: زينب عصمت راشد وأحمد عزت عبد الكريم ـ أصول التاريخ الأوروبى من النهضة الأوروبية إلى الثورة الفرنسية ، القاهرة ، دار لمعارف، ١٩٦٢ ، الفصلان الثامن والخامس عشر .

٢) Wakler, Eric-A. A History of South Africa, London, 1941. pp. 30-2.

٣) عن الشخصية البويرية علي الحدود راجع ص٢١ ، ٢٣، وكذلك Ibid., pp. 62, 98-99. ونظر مثالا هذه الشخصية في مذكرات بول كروجر : Memories of Paul Kruger, Vol. 1, London, 1920.

٤) عن الدول البيضاء في جنوب افريقيا ـ راجع : Wakler, Eric-A. (Editor): The Cambridge History of The British Empire, Vol. B, South Africa .

Daneport, T. R. H. : South Africa A Modern History London, 1941. pp. 96-119.

٥) وراجع عن الممالك الأفريقية وحروب الكفار التى شنتها ضد السود الأبيض :

Wakler, Eric-A. A History of South Africa, p.120, Also Theal, C. M. : Progress of South Africa in The Century, London, 1902. pp. 40-62.

٦) Ibid., p. 50.

٧) Wakler, Eric-A. A History of South Africa, p.35.

٨) Ibid., pp. 44, 68.

٩) Adam Lol's griqua.

١٠) انظرتقريرا وثائقيا أعدته الكنيسة الهولندية المستصلحة في جنوب أفريقيا :
Dutch Reformed Church C. O. 879. 46, Emclosure in No. 507, Dutch Reformed Church & The Boer p. 535.

١١) Wakler, Eric-A. : Op. Cit., pp. 181, 207.

١٢) Ibid.

١٣) راجع ما سبق .

١٤) C. O. 879. 46, Emclosure in No. 507, D. R. Ch. & The Boer ., p. 538.
هذا وقد أطلق البوير علي هذه القوانين والأحكام البريطانية من الأوصاف مايعبر عن سخطهم عليها مثل : Vexation Laws

١٥) Wakler, Eric-A. : Op. Cit., pp. 150-2.

١٦) Ibid., p. 177 .

١٧) C. O. 879. 46, Emclosure in No. 507, D. R. Ch. & The Boer P.537.

١٨) Ibid., PI. 536. وكذلك السيد على أحمد فليفل : جمهورية جنوب أفريقيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، فصل الحياة الاجتماعية .

١٩) انظر انتقادا موجها للبوير بخصوص محاربتهم جهود تنصيرالأفارقة في :
C. O. 879. 46, Emclosure in No. 507,pp. 538-9.

٢٠) C.O.879. 46,enclosure in No . 188, Resident ,Magistrate , Ndo-vadwe, to the Civil Commissioner , Zululandm Nongaman, Gan.3, 1900,p. 217.

٢١) Nongoma, Ibid., enclosure in No 189, Report On the Natiue affairs, Deco 26, 1899.

٢٢) Ibid ., Enclowure in No . 507 ,p. 535.

٢٣) Ibid ., p. 536.

٢٤) Memories of Paul kruger, pp. 50-8.

٢٥) C.O. 879. 46, enclosur in No. 152, Matitzurg Church Conucil to the .Governor of Natal , Jan. 5, 1900. Signed b y Jhon Bruce,Presadelt

٢٦) Ibid ., Enclowure in No . 507 ,pp. 535-6.

٢٧) السيد على احمد فليفل : مستعمرة الراس البريطانية، رسالة دكتوراه غير منظورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، فصل الحياة الاقتصادية.

٢٨) C.O. 879. 46, Enclosure in No. 156, Resident Commissioner, Basotuland, to The High Commissioner, Cape town, (39/99) Dec. 22, 1899.

٢٩) Theal, C.M.: Op. Cit., P. 166

وراجع ايضا السياسة البريطانية تجاه الزولو أو الباسوتو أو السوازى فى الصادر التاريخية المختلفة لاسيما: C.O. 879. 46, Enclosure in No. 507, pp. 535-7.

٣٠) راجع عن نقص الأرض ـ السيد على أحمد فليفل : جمهورية جنوب افريقيا، متفرقات، وعن التدريب: C.O. 879. 46, Ibid., Enclosure in No. 507, p. 335.

٣١) Ibid.

٣٢) Memories cif Paul Kruger, P. 53.

٣٣) انظر اشارات متفرقة فى وثائق وزارة المستعمرات.C.O. 879. 46:

٣٤) De Kiewiet, C.: A History of Souith Africa, Social & Economic.

٣٥) Ibid.

٣٦) بل ونجد من البوير من يطالب الأيري البريطانيين خلال حرب البوير بالحفاظ على عهدهم بعد الهروب قائلاً : You are not thieves or Blackguards .

أنظر : C.O. 879. 46, 8628, No. 500, Governor of Natal, Sir W.H. Hutchinson, to the Sec. of State for Colonies, Mr. Chamberlain, feb. 22, 1900.

٣٧) راجع حاشية (٢).

٣٨) C.O. 879. 46, Enclosure in No. 159, ` The Pretoria Press ", Jan. 14, 1896, fhe Polotical Situalon.

٣٩) لعب الأساقفة الكالفنيون دورا هاما وخطيراً في التقنين للعنصرية . ولم يكن دورهم الا دورحملة الفكر ورواد الكلمة ، نظرالضعف ثقافة البوير ، واقتصار التعليم لديهم غالبا على التعليم الملحق بالكنيسة . راجع التقريرالسابق الذي أعتدته الكنيسة الهولندية المستصلحة وهي كنيسة الدولة البويرية . التي لم تقبل دخول الأفارقة الذين اعتنقوا المسيحية اليها ، ونظر كذلك نماذج من مساهمة رجال الدين الكالفينين في الحياة الساسية بل وفي

المعارك الحربية في : C.O. 879. 46, 3894, Enclosure in No. : 189. Chark of The Peace, Newcastle to The Attorney General, Pieter maritzbutg, Jan. 8, 1900 .

٤٠) راجع تقرير الكنيسة الهولندية المستصلحة السابق.

٤١)نفسه، وكذا & Patterson, Sheilla: The Last trek, AStudy of The Boer- Afrikaner Nation, London, 1957. PP. 176-217.

٤٢) لا تتفق العنصريتان الافريكانرية والصهيونية فقط في مسألة الشعب المختار ، بل ان لهما مصالح مشتركة منذ ماقبل قيام دولة اسرائيل . فقد تركز اليهود في صناعتي تعدين الماس والذهب وتحاول اسرائيل . الآن نقل السوق الفني لتقطيع الماس من لندن إلى تل أبيسب . هذا فضلا عن برامج التعاون العسكري بين العنصريتين ، لا سيما في المجال النووي.

٤٣) C.O. 879. 46, Enclosure in No. 507, D.R. C h. & The Boer, PP. 536 - 7.

٤٤) Ibid. PP. 53889

٤٥) راجع ماسبق فى حاشية (١٩).

٤٦) والغريب ان ترفض وزارة المستعمرات ايضاً وضع البوير تحت حراسة جنود سود في جزيرة سانت هيلانة ، وتنبه علي وزارة الحرب البريطانية بمراعة ذلك ، أنظر:

C. O. 879. 46. 9643, No. 612, Colonial oggice to War Office, D. st. March 29, 1900.

٤٧) راجع الدراسة الدقيقة لدستورالترانسفال Tr ansvaal Groodwet والتي أعدها لوزارة المستعمرات البريطانية سير جيمس روز اينز Sir J. Ross-Innes في الوثيقة التالية :

C. O. 879. 45. Correspondence relating the state of Affairs in the South African Republic, 7892, No 268, Sir W. H. Hutchinson to Mr. Chaberlain, March 25, 2896.

٤٨) C. O. 879. 46. 3709. No. 177, High Commissioner, Sir A. Milner to Mr. Chaberlain, feb. 1, 1900, No. 75.

٤٩) راجع ماذكر أنفا في حاشيتى (٢٣) و (٢٤).

٥٠) السيد علي أحمد فليفل : مستعمرة الرأس البريطانية ، م . سن . ذ . متفرقات .

الفصل الثانى

بريطانيا والاستيطان الأبيض فى جنوب أفريقيا

ذكرنا فى الفصل السابق كيف بدأ استعمار الهولنديين لمنطقة رأس الرجاء الصالح ، وكيف تحول هذا الاستعمار من مجرد الاهتمام بالنواحى الاستراتيجية المتعلقة بموقع المنطقة علي الطريق بين الشرق والغرب، وتوفير المؤن اللازمة للسفن المستخدمة لهذا الطريق الملاحي، إلى الإهتمام بإستيطان المنطقة وإستعمار أرضها علي حساب أهليها .

وقد أدي هذا إلي تحول هام في المكونات النفسية للمستعمرين الهولنديين في جنوب أفريقيا . فغدوا يحسون بتمايز واضح عن الهولنديين من أبناء أوروبا ، وبصفة خاصة من موظفي شركة الهند الشرقية الهولندية . وإزاء المصاعب التي واجهها هؤلاء المستوطنون في إحتلال مزيد من أرض الأفارقة وعلي حسابهم ، بدأوا يشعرون بضرورة الإعتماد على النفس ، ومواجهة الأفارقة بالقوة ، سواء ساعدتهم الشركة أم لا.

وقد أسفر هذا آخر الأمر عن تبلور شخصية بوير الحدود Frontier Boer المقاتلين الأشداد . وبلغت هذه الشخصية مرحلة التناقض مع الافريقيين وحكم شركة الهند الرشكية الهولندية ذاتها ، بثورة إقليمى جراف راينت Graff Reinet وسوليندام Swellemdam ضد حكم الشركة فى عام ١٧٩٥ .

وفى نفس هذا الوقت كان الصراع محتدما بين الثورة الفرنسية وبريطانيا فى أوروبا . وجلب هذا الصراع مجموعة من السفن الحربية الألجليزية إلى جنوب افريقيا ليبدأ بذلك صلة وثيقة بين بريطانيا والمنطقة . احتلت بريطانيا مستعمرة رأس الرجاء الصالح فى عام ١٧٩٥ ، وظلت بهاحتى عام ١٨٠٣ . فبانتهاء الحرب بين فرنسا وبريطانيا اتفقت الدولتان في معاهدة اميان فى ٢٧ مارس ١٨٠٢ علي عودة مستعمرة الرأس إلى هولندا حليفة فرنسا . وقد ظهرت لبريطانيا أهمية مستعمرة الرأس بالنسبة لتأمين طرق مواصلاتها إلى الهند . وتجدد الصراع بين الطرفين ، ونجاح الجيش الفرنسى في دخول هولندا وتحويلها إلى جمهورية باتافيا أصبحت مستعمرة رأس الرجاء الصالح مكانا ملائما لتوجيه ضربة قوية للجمهورية الوليدة . وعلي هذا شرعت القوات البريطانية فى النزول إلى مستعمرة الرأس لاحتلالها في يوليو ١٨٠٦ ، ليبدأ بهذا الاحتلال البريطاني الثانى للمنطقة ، وتبدأ أيضا مرحلة هامة وطويلة من علاقة بريطانيا بالجنوب ، بل لتحمل بريطانيا مسئولية جسيمة إزاء المنطقة .

وقد واجه المستعمرون البريطانيون فى جنوب افريقيا مشكلة أكثر تعقيدا من المشاكل التى واجهوها في المستعمرات الأخرى ، ألا وهى وجود أغلبية أفريقية ومستوطنين هولنديين ينظرون إلى بريطانيا باعتبارها مغتصبة للمستعمرة . وقد زادت المشكلة تعقيدا باختلاف الجانبين البريطاني والهولندى حول الطريقة المثلى لمعاملة الطرف الثالث وهم الأفارقة .[1]

وساعدت الأحداث المحلية والدولية علي وصول البوير أو الافريكاندرز [٢] إلى قرار خطير بهجر المستعمرة والاندفاع إلى الشمال في هجرة منظمة . ذلك أن بريطانيا التى دخلت حربين طويلتين ضد الأفكار الثورية التي نادت بها كل من فرنسا والمستعمرات البريطانية فى أمريكا الشمالية ، جاءت إلى جنوب افريقيا لتجد اقليمي جراف راينت وسوليندام قد أعلنا استقلالهما عن الحكم الهولندى علي هدى هذه الأفكار الثورية . [٣]

أسباب هجرة البوير الكبرى ١٨٣٦:

ولم تول الحكومية البريطانية أدنى اهتمام بهذه النزعة الاستقلالية ، فإذا كان البوير قد ثاروا على بنى جلدتهم فلا عجب أن يثوروا على الحكام الجدد الذين يخالفونهم لغة وعادات . وراح حكام المستعمرة يصدرون القرار تلو القرار دون مراعاة مشاعر البوير وآرائهم . ففى أول نوفمبر ١٨٠٩ أصدر كاليدون حاكم المستعمرة البريطانى ماعرف باسم قوانين الهوتنتوت أو قانون التشرد Vagrancy Lawوالتي منحوا بمقتضاها حق الحصول علي عقد عمل من مستخدميهم البيض ، وكذا حتى الشكوى للهيمرادين Heemraden واللانددروست Land-dost [٤] حرم عليهم التجول فى المستعمرة دون الحصول على تصريح مرور من أصحاب العمل . [٥] وقد كان لهذا القانون أثر كبير فى تحطيم النظام القبلى للهوتنتوت ، وتحويلهم للعمل لدى المستوطنين الانجليز علي حساب البوير . [٦] وقد شهدت الأعوام التالية حملات مريرة شنها المبشرون ضد البوير لاساءتهم معاملة الهوتنتوت . فكانت نتيجة هذه الحملات الدعائية أن وقعت أحدى المحاكم الجائلة عقوبات علي من ثبتت ادانته من البوير ، وكانت هذه العقوبات من الشدة حتى أطلق البوير علي هذه المحكمة السوداء ، مما أدى إلى مزيد من النفور بين الانجليز والبوير . [٧]

وفي عام ١٨١٥ وقعت حادثة كان لها أبعد الأثر علي تطور الأحداث بين عنصري البيض فى جنوب أفريقيا ، أي الهولنديين البوير والبريطانيين.فقد وجهت لجان بزويدنهوت-Jan Be zuidenhout البويري المقيم فى جلين ليندين Glen Lynden تهمة اساءة معاملة خادمه الهوتنتوتي ، وطلب اليه المثول أمام المحكمة ، ولكنه أبي وجاءت مجموعة من رجال الشرطة بينهم بعض الهوتنتوت لالقاء القبض عليه ، ولم يكتف بزويدنهوت برفض التسليم لهم بل حاول مقاومتهم بالقوة فأطلقوا عيه النار فأردوه قتيلا [٨] وتبع ذلك تمرد عدد من أصدقائه وجيرانه الا أنه أمكن القضاء على تمردهم وقضت المحكمة التى حاكمتهم باعدام خمسة من

زعماء التمرد ، ونفذ الحكم في سلاجترزنك Slagtesnek قرب سومرست ايست فى عام ١٨١٦ . ورفض لورد سومرست حاكم المستعمرة تخفيف الحكم رغم غضبه الهولنديين . (٩) وأدان سومرست محاولة بعض البوير الآثمة للتسوية بين الأفارقة الأحرار والأفارقة الأرقاء (١٠) .

وبهذا أصبحت سلاجترزنك مكانا يجسد مشاعر كراهية من البوير للانجليز ، وساعدت على تقوقعهم حول ذاتيتهم العرقية ، وتمسكهم بعاداتهم وتقاليدهم . (١١)

ومما مزاد من ضيق البوير السياسة التى انتهجها الحكام البريطانيون للمستعمرة بجلب أعداد كبيرة من البريطانيين اليها لاحداث نوع من التوازن مع البوير . وكانت هناك خطة كبيرة بهذا الشأن حيث وصل مايزيد عن خمسة آلاف نسمة إلي المستعمرة في ١٨٢٠ (١٢) وكان السكان الجدد يختلفون عن البوير كثيراً فهم متحررون منطلقون يحملون أفكار الثورة الصناعية وطابع الحياة السريع علي عكس المزارعين الهولنديين الذين يحيون حياة رتيبة فى مزارعهم ومراعيهم . وكان مستوطنوا ١٨٢٠ مصممين على الحصول علي أكبر ثروة ممكنة ونشر نفوذ بريطانيا وما يموج فيها من أفكار تحررية وصحبهم عدد من المبشرين الذين لعبوا دورا هاما في هذا الخصوص أمثال جون فيليب John Philip ، مما أدى إلى ازدياد مشاعر حذر البوير تجاه البريطانيين (١٣) ، وبخاصة بعد ما نشر فيليب كتابه Researches in South Africa في عام ١٨٢٦ فى انجلترا متضمنا هجوما مريرا علي معاملة البوير للأفارقة . (١٤)

وفي ٢٤ يناير ١٨٢٨ صدر قانون آخر زاد من مشاعر حذر البوير ، كان متعلقا بالنواحي اللغوية هذه المرة ، حيث نص علي أن تقدم كل الطلبات والمذكرات إلى الحكومة مكتوبة باللغة الانجليزية أو مرفقا بها ترجمة انجليزية ، وذلك رغم أن معاهدة استسلام مستعمرة الرأس لبريطانيا ، فى ١٨٠٦ تضمنت نصا صريحا بعدم المساس باللغة الهولندية في المحاكم والمجالس التمثيلية . (١٥) وقد أدى هذا إلى رفض البوير تعليم أبنائهم اللغة الانجليزية ، رغم أنهم كانوا من قبل يسعون إلى هذا جاهدين ., (١٦) وقد أعقب هذا القانون قانون آخر صدر فى ١٧ يوليو ١٨٢٨ ، عرف بالقانون رقم خمسين ، وقد ألغي بمقتضاه نظام تصاريح المرور التى فرضت علي الهوتنتوت ، وألغيت كذلك الخدمات الاجبارية التى كانوا يرغمون علي تقديمها للبوير . ومنح الهوتنتوت كل الحقوق والامتيازات التى يتمتع بها البيض . وقد أدى هذا القانون إلى صعوبة حصول البوير على العمال الأفارقة ، مما زاد مصاعبهم الاقتصادية ، وزاد معارضتهم السياسية للحكم البريطاني . (١٧)

وألغى البريطانيون كذلك النظام القضائى الذى اعتاده البوير ، وهو نظام محاكم

اللاندروست والهيمرادين ، ومحل محلهما نظام جديد هو نظام الحاكم المقيم والمندوب المدنى.[١٨] Resident Magistrate and Civil Commissioner كما ابتدعوا نظام المحاكم المتجولة التى بدأت تنظر فى قضايا معاملة البوير لرقيقهم وخدمهم على أساس المساواة [١٩]، مما كان صدمة للعقل البويرى آنئذ . وتغير شكل المحكمة العليا التى بدأت تنتهج النهج البريطاني ونقلت القضايا الجنائية من ورسيستر Worcester إلى مدينة الرأس Cape town للحكم فيها حيث أنه لا يوجد محلفون يفهمون الانجليزية فى ورسيستر ، رغم أن الشهود يتحدثون الهولندية فقط ويمكن ترجمة كل كلمة يقولونها . [٢٠] ولم يكن أثر هذه القوانين قاصرا علي الناحية القضائية فحسب بل امتد إلى الناحية التعليمية إذ نصت علي عدم ربط التعليم بالكنيسة وهو ما اعتبره البوير نوعا من الهرطقة . [٢١] وقد عبرالبوير عن غضبهم على هذه القوانين فسموها بقوانين الإغاظة . [٢٢]

ومن أبرز العوامل التى أدت بالبوير إلى التفكير فى هجر المستعمرة الترتيبات التى التى اتخذتها حكومتا بريطانيا والمستعمرة بشأن العلاقة بين البوير والأفارقة . ولاشك أن القول بأن هذه الترتيبات كانت السبب المباشر للهجرة قول تدعمه الأحداث التاريخية . ففي عام ١٨٣٤ أصدر البرلمان البريطانى قانونا بتحرير الرقيق في المستعمرات البريطانية [٢٣] ، اعتبارا من أول ديسمبر ١٨٣٤ ، وذلك بعد سلسلة من الضغوط من جمعيات تحرير الرقيق والانسانيين مثل ويليام ويلبرفورس [٢٤] وبهذا تم تحرير ثمانمائة ألف عبد فى الامبراطورية البريطانية منهم أقل قليلا من أربعين ألفا فى مستعمرة الرأس . وبذا أصبح لهم نفس الحقوق المدنية التى يتمتع بها البوير . وذهبت صيحات الاستغراب والاستنكار من جانب البوير هباء . وقد أقر القانون تعويضا ماليا عن الرقيق اعتبره البوير مجحفا بهم ولا يمثل سوى ثلث القيمة الحقيقية للرقيق . [٢٥] ومما زاد البوير ضيقا تخفيض عدد ساعات عمل السود إلى تسع ساعات يوميا . [٢٦]

وقد حاول البعض ومنهم رجال الكنيسة الهولندية المستصلحة Dutch Reformed Church الدفاع عن موقف البوير من تحرير الرقيق . فقالوا ان النظرية التى ترجع الهجرة الكبرى التى قام بها البوير فى ١٨٣٦ إلى الرغبة فى استمرار تجارة الرقيق هى نظرية خاطئة على أساس أن أعداد الرقيق كانت قليلة فى الأقاليم التى خرجت منها أغلب أعداد المهاجرين البوير [٢٧] ولكن هذا الاستدلال ، فضلاً عن عدم دقة الاعداد المعطاة ، يتجاهل أن قادة البوير المهاجرين سجلوا بأنفسهم عند خروجهم مهاجرين أنهم يريدون مكانا يتمكنون فيه من حفظ

العلاقة المناسبة بين الخادم وسيده . (٢٨) وتعجب كثيرون منهم أن تجر زوجة إلى المحكمة قاطعة مسافة طويلة بين بيتها والمحكمة (٢٩) لتدافع عن نفسها ضد الاتهام الذى وجهه إليها أحد الخدم . بل أنه يمكن الجزم بأن الوضع الفعلي للمحررين لم يتغير . فان تحريم الاسترقاق قانونا لا يعني تحريمه اجتماعيا فان عديدا من مظاهر علاقة السيد بالعبد مازالت منصوصا حتى وقتنا الراهن فى التشريعات العمالية وقوانين المرور والممارسات الاجتماعية ، وهناك أعمال لا يقوم بها البيض لأنها ، كما يقولون لا تناسب سوى الرجال السود (٣٠) وأنكرالبوير امكانية أن يجالسوا السود ، فهذا أمر يأبونه اخلاقيا وعقائديا ودينيا وسياسيا (٣١) ، والمسيحية فى نظر البوير لا تعنى منح المساواة بين السود والبيض . (٣٢)

وإلى جانب هذه الناحية الاجتماعية فلقد كان تحرير الرقيق خسارة اقتصادية للبوير فإلى جانب ما أكدوه من خسارتهم نحو ثلث ثمن الرقيق فان المقيمين منهم بعيدا عن مدينة الرأس وقعوا فريسة فى أيدى المرابين الذين بخسوهم جزءا كبيرا مما تبقى من ثمن الرقيق (٣٣) وبالاضافة إلى هذا فانه صار لزاما عليهم أن يدفعوا أجرا للعمال الذين كانوا بالأمس رقيقا لا يتقاضون أجرا . وفوق كل هذا فان قدوم المستوطنين الانجليز المستمر شكل عامل ضغط اقتصادى منع البوير من تحقيق حلم أبنائهم بأن يكون لكل منهم مزرعة مساحتها نحو ستة آلاف آكر ، وبخاصة أن تناسل كل أسرة أدي إلى زيادة عددها حتى خيل للبوير أن المستعمرة قد ضاقت عليهم . (٣٤)

اتجاهات الهجرة الكبري وأثرها علي استيطان الجنوب:

حاول البوير في الربع الأخير من القرن الثامن عشر الخروج للتوسع فى المناطق الشرقية للمستعمرة ، واصطدمت هجرتهم بطبيعة الحال بالقبائل الوطنية . (٣٥) وكانت حياة البوير علي الحدود عبارة عن هجرة مستمرة ، فهم رعاة يجوبون الأرض ويقاتلون الأفارقة . (٣٦) وألح المستوطنون فى طلب مساعدة حكومة المستعمرة منذ عهد شركة الهند الشرقية ثم فى العهد البريطاني القصير ثم فى عهد الحكم الهولندى المباشر ثم فى عهد الحكم البريطانى ولكن حكومة بريطانيا، أبت ، فى عام ١٨٣٤ وما بعدها ، اجابة مطلبهم لاحجامها عن مد سلطة الامبراطورية على هذه المناطق تجنبا لنفقات ادارتها وخوفا من انتقاد دعاة الانسانية وحماة السكان الأصليين فى انجلترا . (٣٧)

وخلال الربع الأول من القرن التاسع عشر شب أبناء المستوطنين علي الحدود مستقلين عن

المستعمرة ، وعجزت حكومتها عن توقيع أي جزاء عليهم أو الوصول بسلطتها إلي منطقتهم. وقام هؤلاء بتنظيم الدفاع عن أنفسهم وضد عمليات استيلاء الوطنيين علي ماشيتهم. (٣٨) وحتى عندما شن حاكم المستعمرة سيرنيامين دوربان Benyamin D'urban حربا ضد الأفارقة فى ١٨٣٤ عرفت باسم حرب الكفرة السادسة ، ونجح فى ابعادهم عن المناطق التى يناوشون فيها البيض في منطقة الملكة اديلايد Adelaide ، مدعما من الانجليز والبوير معا في أول مرة اتفق فيها الطرفان علي شئ ، وربما تكون المرة الأخيرة ، فان وزير المستعمرات لورد جلينلج Glenelg أمره بالانسحاب ، وألغى المنطقة الحاجزة بين الطرفين المتقاتلين . (٣٩) ففقد البوير بهذا الحاكم الذى تعاطف معهم، والأرض التى احتلوها . (٤٠)

وفي هذه الفترة جاء التجار والصيادون البوير الذين كانوا يجوبون المناطق الشمالية والشرقية بأنباء عن ثراء الأرض فيها وخصبها ، ففكر البوير ، احساسا منهم بعدم امكانية نجاح ثورة يقومون بها ضد حكومة المستعمرة (٤١)، فى الانتقال إلى هذه المناطق حيث يصبحون أحرارا فى معاملتهم مع الأفارقة ، ويجدون أرضا شاسعة لأبنائهم ، ويبتعدون عن تهديد الوطنيين ، ويتحدثون لغتهم دون قيد ، ويمارسون حياتهم التى اعتادوها بعيدا عن تحرر الانجليز وحيث لا يصمهم المبشرون بالبرابرة ، وحيث يفلتون من قبضة السلطات البريطانية (٤٢) ،وحيث يمارسون حبهم للاستقلال . فالهروب هو الحل الذى سينهى مشاكلهم (٤٣) .

وقد صادف هذه الأحداث وتلك المشاعر تأخر حكومة المستعمرة فى تعويض البوير عن ماشيتهم التى استولى عليها الأفارقة ، وعن اشتراكهم الحربى في الحملات ضد هؤلاء الأفارقة كما لم تسجل حكومة المستعمرة عقود ملكية نسبة كبيرة منهم لأرضهم . (٤٤) ومن ناحية أخرى ألغى تداول العملة الورقية الهولندية مما أشعر البوير بأن أحد الرموز التي كانت ترمز إلى شخصيتهم المميزة قد تحطم ، وذلك علي الرغم من أنهم كانوا يتبعون في الغالب نظام المقايضة ، لا التعامل بالنقد . (٤٥) وفى ظل هذه الظروف برز بعض البوير يعلنون بشجاعة أنه لامفر من الهجرة خارج المستعمرة ، وكان بيتررتيف Pieterretife أحد هؤلاء فى عام ١٨٣٥ . (٤٦) وقد لقيت دعوته استجابة لدى رفاقه وجيرانه ولم تكن مستغربة حيث أن البوير اعتادوا أن لا يترددوا فى الهجرة عندما يفرض عليهم مالا يقبلون . (٤٧) وقد نوقش الأمر من بيت إلى بيت خلال المناسبات الاجتماعية ولكنهم اتفقوا علي عدم اشاعته حتى لا توضع فى سبيلهم العقبات وتحول السلطات دون حصولهم علي الأسلحة والذخائر . (٤٨) وشرع البوير فى

شراء كميات كبيرة من الذخائر ليواجهوا بها أعداءهم الأفارقة خلال هجرتهم [٤٩] وأرسلت اللجان لاستطلاع المناطق الشمالية . [٥٠]

وقد سرت إذ داك بعض الشائعات التى كان لها أكبر الأثر في التعجيل بهجرة من رغب في الهجرة وتحبيب الهجرة إلى نفس من لم يكن يميل إليها . من ذلك أن الأرض سوف تباع للمضاربين بأسعار زهيدة ثم تعطي للهوتنتوت وأن الحكومة ستشجع الزواج المختلط بين الهوتنتوت والبيض . [٥١] وكانت هذه الشائعات غير صادقة . وقد اختلف دوافع الهجرة من بيت لبيت ، فالبعض هاجر لأن علية القوم هاجروا ، والبعض الاخر هاجر خشية العزلة بعد هجرة جيرانه ، والبعض الثالث هاجر لمساعدة زملائه بعد ما سمع عن ما تعرضوا له من ويلات . وبعد استقرار المهاجرين تتابعت جماعات أخرى طمعا فى الاستقرار فى مناطق خصبة . وكان للنسوة دور فى التحريض علي الهجرة مثل آنا ستنكاب . Anna Stenkamp. [٥٢] .

وهكذا بدأت الهجرة الكبرى The Great Trek كحركة ضرورية لقوم رأواه انقاذ طريقتهم فى الحياة من الموت الذى أحدق بهم حتى صاروا قوما منعزلين كلية [٥٣] لقد كانت الهجرة الكبرى انتقالا لنظام اقتصادى يقوم علي سيطرة أقلية بيضاء تحترف الرعي على مساحات شاسعة من الأرض يعمل بها عمال أفارقة ، ويرتبط النظام السياسى والاجتماعي لهذه الأقلية بنظامها الاقتصادى هذا . [٥٤] ولم يشارك البوير جميعا فى الهجرة ، كما لم تتم الهجرة دفعة واحدة بل كان كل منهم يختار الوقت الذى يناسبه حسب ظروف أسرته ، وحتى يتخلص من مزرعته وبيته بالبيع . ثم يحمل كل بويرى ما آمكنه حمله من متاع في عربات تجرها الثيران Oxwagons ويدفع ماشيته امامه ويتحرك خارجا من مستعمرة الرأس ، [٥٥] تاركا وراءه كل امكانيات التقدم الصناعى التى سادت القرن التاسع عشر والتى بدأت تصل المستعمرة من بريطانيا آخذا معه عادات وتقاليد القرن الثامن عشر ان لم يكن السابع عشر وحياة الزراع والرعاة الرتيبة . [٥٦] .

وفى ٣٠ أغسطس ١٨٣٦ قرر النائب العام لمستعمرة الرأس بأن من حق الحاكم أن يوقف هجرة البوير . [٥٧] كما أصدر البرلمان البريطاني قانونَ عقوبات رأس الرجاء الصالح يخضع بمقتضاه جميع الرعايا البريطانيين للتشريع البريطانى حتى فى حالة مغادرتهم للمستعمرة . بيد أن ذلك لم يكن يعنى السيادة البريطانية على المنطقة التى هاجر إليها البوير فذلك مما كانت وزارة المستعمرات تعلم بمدى اعتراض وزارة المالية عليه لما يكلفه من نفقات . [٥٨]
وبينما كانت بريطانيا مشغولة بتأكيد سيادتها فى كندا واستراليا ونيوزيلند اندفع المهاجرين

فى أربع دفعات رئيسية ، خرجت أولاها فى ١٨٣٥ تحت رئاسة لويس تريجارد والذى كان يمثل الرائد الأول للمهاجرين . (٥٩) وقد استقر فترة علي ضفاف نهر كى Kei River ثم تمكن من شق طريقه بين الوطنيين ثم اتجه إلى خليج دالجوا في ميناء دوربان فى عام ١٨٣٩ . وقد لحق به فى فترة من رحلته فان رينسبرج Van Renesburg الذي عبر المنطقة التى عرفت. فيما بعد بدولة الأورنج الحرة ، ثم تقدما إلى منطقة جبال زوتبا نسبرج ثم افترقا فذهب تريجارد إلى دالجوا Delagwa Bay حيث مات وذهب رينسبرج إلى الشمال عند نهر اللمبوبو الأدني. (٦٠)

وفى فبراير عام ١٨٣٦ تحركت المجموعة الثانية بقيادة هندريك بوتجيتر H. Potgiter من تاركا Tarka فعبر نهر الأورنج حيث لحق بمجموعة من كوليسبورج Colesburg كان فيها الصبى بول كروجر Paul Kruger ولم يكن عمره يزيد عن عشر سنوات ولم ينس قط مرارة العناء طوال الهجرة . (٦١) وقد راح بوتجيتر يطلق الأسماء علي أنهار ماعرف بعد بدولة الأورنج الحرة (٦٢) ، وتمكن من شراء منطقة شمال الأورنج مقابل بعض رؤوس الماشية من أحد الزعماء الوطنيين . وقد خشى الزعيم المتابيلى موسيلكاتزي Moselikatze فى موسيجا Mosega علي ملكه من وجود هؤلاء البيض علي أرضه فعمد إلي الأغارة علي أحدى مجموعات بوتجيتر ثم تجرأ وهاجم تحصيناته فى فيتشكوب Vechtkop فى ١٧ يناير عام ١٨٣٧ . واستعد بوتجيتر للهجوم فوضع العربات على شكل دائرة ، ووقف الرجال بين العربات . ووقفت النساء والأطفال بجوارهم يناولونهم الذخائر ، وملئت الثغرات بين العربات بالاشواك (٦٣) مما مكنه من رد الهجوم . وبوصول مجموعة من المهاجرين علي رأسها بيت أويس Piet Uys شن بوتجيتر هجوما علي المتابيلى في موسيجا فقتل أربعمائة رجل واستولى على سبعة آلاف رأس من الماشية وبعد عشر أشهر أخري أى فى نوفمبر ١٨٣٧ هزم قوة مزيلكاتزى الأساسية ، فآثر هذا الانسحاب بقبيلته عبر نهر الليمبوبو Limpopo (٦٤) حيث استقر فى مملكة مونوموتابا Monomotapa القديمة حيث بقوا بعيدين عن السيطرة الأوروبية فترة من الوقت وكان لشدته أن لقبه البوير بنقمة جنوب افريقيا . (٦٥) وان كان الواقع أنه لولا هجرتهم إلى بلده ما أظهر نقمته . وقد طالبت المجموعة بالسيطرة عي مساحة كبيرة من الفيلد الأعلى بحق الغزو (٦٦) ، شملت ما عرف بعد باسم جمهورية جنوب افريقيا وبتشواناالاند الجنوبية حتى صحراء الكلهارى جزءا كبيرا من دولة الأورنج الحرة (٦٧) .

وخرجت المجموعة الثالثة من جراف راينت Graaff - Reint بقيادة جيرت مارتيز Gerrt

Maritz وكان رجلا نال بعض التعليم وذا خبرة قانونية (٦٨) ، طموحا قوى الارادة . وقد أقام وبوتجيتر جمهورية بدائية ثابانكو Thaba Nku حيث انتخب الشعب بوتجيتر قائدا عاما ، وما ريتز لاندروست ورئيسا للفولكسراد. (٦٩)

وخرج بيترريتيف علي رأس أربعمائة رجل من وينبرج Winberg فى ١٨٣٦ وكان بحق أقدر قادة المهاجرين . وقد انتخب قائدا عاما وحاكما للجمهورية الجديدة ، وبذا كانت جمهوريته ذات صبغة عسكرية . (٧٠) وقد عقد بعض المعاهدات مع الزعماء المجاورين تسمح للبيض باحتلال بلادهم مقابل بعض التعويضات ولكن وصول أعداد جديدة من البوير غذى الخلاف بين قادتهم ، ودفعهم لاستمرار الهجرة ، فاتجه بوتجيتر إلى عبور الفال ، بينما اتجه ريتيف إلى ناتال حيث رحب به الصيادون والتجار البريطانيون الذين كانوا يجوبون أنحاء ناتال فى هذا الوقت . ووعده الزعيم دنجان Dingaan بمنحه أرضا فى ناتال مقابل مساعدته له فى استعادة ماشيته وماشية قبيلته الزولو Zulu من الزعيم سيكونييلا Sikonyela وبينما نفذ له ريتيف طلبه دبر له دنجان ولمجموعة من رجاله كمينا قتلهم فيه جميعا فى ٦ فبراير ١٨٣٨ . (٧١) وذلك خوفا من أن يناله مثل الذى آخبره ريتيف نفسه به عن الخسائر التى أوقعها البوير بموزيلكاتزي ، كما ساء دونجان أن يدخل ريتيف مملكته فجأة دون اذنه . (٧٢)

وفى ١٦ ديسمبر ١٨٣٨ تحرك خمسمائة من المهاجرين بقيادة اندريس وسيل بريتوريوس Andries Wessel Pretourius للانتقام لريتيف . وكان بريتوريوس قد انتخب قائدا عاما فى نوفمبر ١٨٣٨ ، وكان أقدر المهاجرين بعد سلفه ريتيف. وكان ثريا ذكيا وان كان قليل حظ من تعليم . وبدأ فى التاسعة والثلاثين من عمره تنفيذ خطة اقتنع بها وتقضى بالقضاء علي كل الافارقة ذوى الشأن في ناتال لفتح البلاد أمام البوير . (٧٣) وفي هذا اليوم ١٦ ديسمبر أنزل بدنجان هزيمة ساحقة فى معركة نهرالدم ..Blood R مما جعل البوير يخلدونه باعتباره نقطة تميز تفوقهم العنصرى . (٧٤) وبعد ذلك طارد دنجان حتى هرب إلى سوازيلاند Swaziland ، فعين أخاه ومنافسه مباندا Mpanda ملكا علي الزولو (٧٥) واستولى البوير علي آلاف الرؤوس من الماشية وألف من الصبية تحت التدريب (٧٦) .

وفى ١٨٤٠ أسس بريتوريوس جمهورية ناتاليا Voortekker Republic of Natalia وعاصمتها بيتر ماريتزبورج Pieter maritzburg ،(٧٧) لها فولكسراد يعمل كهيئة تشريعية ، وهيئة تنفيذية عبارة عن هيئة لتلقي الشكاوى والتصديق علي تعين اللاندروست والهيمرادين . وقد اتحدت إلى حد ما جمهوريتا الفيلد الأعلي في وينبرج وبوتشفستروم ، مع

جمهورية ناتاليا . وكان لها منفذ علي البحر ولكن عابها ضعف السلطة المركزية ،وقلة الأموال اللازمة لتعيين الشرطة وانشاء الادارة . وكان عدد مواطنيهاالبيض ستة آلاف نسمة ، وكان عدد الأفارقة يزيد عن عشرين ألفا . ولكن بريطانيا رأت خطورة أن يكون لدولة أوروبية ميناء على المحيط يهدد طريقها إلى الهند ويفتح الباب للتدخل الأجنبى ، وعلي هذا رفضت الاعتراف باستقلال الجمهورية وقامت باحتلال ميناء ناتال (٧٨) ، وضمت الاقليم كله فانسحب البوير بعد أول هزيمة فى بومبلاتس Boomplaats إلى بوتشفستروم Potchefstoom وونبرج Winberg وليدنبرج Lydenberg (٧٩) وكون بعضهم جمهورية أو ترخت فيما بعد (٨٠) . وانتخب بريتوريوس رئيسا لبوتشفسروم بعد فراره إليها إثر الهزيمة . (٨١)

تأسيس جمهوريات البوير :

في عام ١٨٤٠ ومابعدها كانت المنطقة العشبية العظيمة خلف نهرالأورنج تموج بعناصر مختلفة . فوراء النهر مباشرة كانت توجد جمهوريتا الجريكوا Griquas بقيادة نيكولاس وتربوير N. Waterboer وآدم كوك Adam Kok (٨٢) وهم من جماعات الملونين. وقد كانوا ، كالبوير ، مسلحين بالأسلحة النارية وفرسانا ، ثم يتلوهم البوير الذين هاجروا قبل الهجرة الكبرى بحثا عن أرض أكثر عشبا وهؤلاء لم يتخلوا عن ولاءهم للحكومة البريطانية وأبقوا علي صلاتهم بالمستعمرة . وفى منتصف الطريق بين الأورنج والفال كانت توجد جمهورية وينرج . ووراء الفال توجد جمهورية بريتوريوس في بوتشفستروم Potchefstroom وبغض النظر عن جمورية ناتاليا ، ووراء جبال دراكنزبورج توجد جمهورية بوتجيتر فى أورجيستاد Ohrigestaad وليدنبرج . (٨٣) وقد عقد جورج نابير G. napier حاكم مستعمرة الرأس في عام ١٨٤٣ عدة اتفاقيات مع زعيمي الجريكوا وتربوير وآدم كوك لاقرار الأمن فى المنطقة . (٨٤) وعلي هذا طالبت الحكومة البريطانية بسيادتها علي منطقة شمال الأورنج . وبعد أن أوجد هارى سميث حاكم مستعمرة الرأس مستعمرتا تاج في فيكتوريا الغربية Victoria West وبريتش كافراريا British Kaffraria أعلن مد حدود المستعمرة إلي نهر الأورنج . وبترحيب البوير شمال هذا النهر فى ترانسأورانجيا أعلن قيام منطقة سيادة بريطانية فى نهر الأورنج Orange River Sovereignty ما بين نهر الأورنج والفال . وقد عارض بريتوريوس هذا الاعلان وقاومه بقومة السلاح ولكنه هزم فى بومبلاتس Poomplats (٨٥) وبذا أصبحت المنطقة مستعمرة بريطانية فى عام ١٨٤٨ وعين ميجور واردين Warden مقيما

بريطانيا فى بليمفونتين British Resident at Bloemfontein [٨٦] وبذا امتد الحكم البريطاني إلي جنوب نهرالفال [٨٧] .

وقد كان هذا الامتداد الاستعماري البريطاني لصالح الاستقرار البويري فى الترنسفال حيث انتقل بريتوريوس إليها وراح يعمل علي توحيدها تحت قبضته [٨٨] . ولم تحاول الحكومة البريطانية فرض سيادتها علي الترنسفال لبعدها ولاستمرار خلاف قادتها ، ولخوفها من تحمل نفقات ادارتها [٨٩] ، علي الرغم من اصدارحكم مستعمرة الرأس سير بنيامين دوربان اعلانا بمد الحكم البريطانى علي المهاجرين فى كل مكان جنوب خط الاستواء ومن المحيط الهندى إلى المحيط الأطلنطى وذلك فى أعقاب الهجرة [٩٠] فى ١٨٣٦ وقد أرسل بريتوريوس إلى ميجوروواردين طالبا اعتراف بريطانيا باستقلال البوير شمال نهرالفال . [٩١]

استقلال جمهوريات البوير شمال نهرالفال:

أدت الهجرة الكبرى إلى القضاء علي عدة ممالك افريقية مستقرة وأحدثت خلخلة سكانية فى مستعمرة الرأس وأدت إلى تشتيت الوطنيين فى منطقتى الأورنج والترانسفال . [٩٢] وقد جاءت تحركات الوطنيين لتخلص البوير من آخر ما يربطهم بالحكومة البريطانية وهوالبيان الذى أصدره في ١٨٣٦ دوربان بضم المناطق التى احتلوها لبريطانيا . وقد دخلت قبائل الباسوتو والاكسوزا Basuto and Xhosa تحت ضغط البوير مستعمرة الرأس . ورغم أن المهاجرين البوير لم يزد عددهم عن خمسة عشرة ألفا فانهم كانوا مسلحين وفرسانا وليس بمستغرب أن ينتج عن تحركهم هذه الخلخلة للسكان الأفارقة . [٩٣] ودخلت مستعمرة الرأس فى حرب ضروس ضد من دخلها من الأفارقة فيما بين ١٨٥٠ - ١٨٥٣ . فبدأ حاكم المستعمرة سير هارى سميث Hary Smith فى التفاوض مع البوير شمال نهرالفال وقبل الاعتراف باستقلالهم خوفا من تحالفهم مع الباسوتو ، خاصة وقد هدد بريتوريوس بقيادة ثورة مسلحة ضد بريطانيا لم تعترف باستقلالهم وهدد كذلك بالهجوم علي منطقة السيادة البريطانية فى نهر الأورنج [٩٤] . وسارع حاكم المستعمرة بتلبية طلب بريتوريوس بعد هزيمة قوات مستعمرة الرأس علي يد الباسوتو فى فيرفويت Viervot . [٩٥] كما وجدت بريطانيا أن تكلفة ادارتها في منطقة سيادتها فى نهر الأورنج أكثر تكلفة مما توقعت . [٩٦] وعلي هذا عقدت بريطانيا مع ممثلى البوير شمال الفال اتفاق نهر الساند Sand River Convention في ١٧ يناير ١٨٥٢ تعترف فيه باستقلالهم بشرط عدم ممارسة الرق . [٩٧] وقد أحس البريطانيون أن

الاتفاق يضمن لهم صداقة مزارعي الترنسفال بالاضافة إلي أنه يمنع تعديهم علي مواطني بريطانيا في منطقة سيادتها فى نهر الأورنج ،وفوق كل هذا يجنبهم مخاطر تحالف البوير مع موشش زعيم الباسوتو (٩٨) ، كما أن بريطانيا لم تكن مستعدة إذ ذاك للقيام بأي حركة استعمارية توسعية . (٩٩)

وهكذا أصبح بوير شمال الفال مستقلين . وتحقق حلم قادتهم في غل يد بريطانيا عن التدخل في شئونهم . ولكن الخلافات بينهم كانت تحول دون قيام جمهورية قوية (١٠٠) ، وأبرز دليل علي خلافهم المستمر وفرقتهم أنه حضر لنهر الساند أكثر من ثلاثمائة مزارع ، ولما كان من الصعب أن يفاوضهم البريطانيون ، فقد صار لزاما عليهم أن ينتخبوا ستة عشر مفاوضا للتباحث مع المفاوضين البريطانيين (١٠١) . وترجع فرقة البوير الترنسفاليين إلى تجربة الهجرة وسط أغلبية افريقية معادية ، جعلت كل مجموعة حريصة علي أن يكون ولاوها لقائدها العسكرى الذى يقودها . (١٠٢) كما كان للتمزق الجغرافى للترنسفال أثره فى ترسيخ الانقسام على عكس الأورنج التى كانت أصغر مساحة ، ومن ثم كانت أكثر تماسكا وتمازجا (١٠٣) ، وساعد ضعف المواصلات علي الانقسام من ناحية أخرى . وبينما كانت تجرى محاولات التوفيق بين القائدين بوتجيتر وبريتوريوس مات أحدهما فى إثر الآخر . (١٠٤) وبينما لحقت الأورنج ببوير الترنسفال فحصلت علي استقلالها طبقا لاتفاقية بليمفونتين Bloem- Convention fontein فى ٢٣ فبراير١٨٥٤ (١٠٥) وتحققت وحدتها بصفة مبدئية باختيار هوفمان -Hoff man كأول رئيس لها (١٠٦) وبدأ بذلك انقسام جنوب افريقيا إلى جمهوريات بويرية ومستعمرات بريطانية (١٠٧) ، ازدادت الترنسفال انقساما . وأبدت كل جماعة الخضوع لقائد غير الذى قادها فى فترة الهجرة ، حتى صار هناك أربعة من القادة يحمل كل منهم لقب القائد العام Commandant General . وبذا انقسمت الترنسفال إلى أربع جمهوريات مستقلة هى بوتشفستروم ، التى كانت جزء من جمهورية وينبرج ثم أصبحت نواة لجمهورية جنوب أفريقيا ، وليدنبرج Leydenberg وأوترخت Utrucht وذوتبا نسبرج Zoutpansberg .(١٠٨)

وكان علي البوير أن يبدأوا بناء نظمهم من الصغر أو ممايذكرون من الأنظمة . الهولندية قبل التغييرات التى أدخلها الحكم البريطاني ، وحيث كان البوير مزارعين غير سياسيين أو قانونيين تقوم السلطة السياسية لديهم على القوة العضوية أكثر مما تقوم علي المواد الدستورية (١٠٩) فقد كانت أنظمتهم بدائية بل انه من الصعب أن يقال آنها أنظمة على الاطلاق .(١١٠) ولكن بعد الترنسفال عن الحكم والنفوذ والحضارة البريطانية جعل بويرها

يحفظون شخصيتهم حتى غدوا نموذجا للقومية الافريقاندرية (١١١) . ولكن يثور هنا سؤال وهو كيف أمكن توحيد هذه الجمهوريات الأربع فى دولة واحدة رغم هذه الانقسامات بين القواد والنواحى الجغرافية ؟ والواقع أن هذه الانقسامات أجلت وحدة الترنسفال فقط ولم تمنعها ،ولكن الاجابة التامة علي هذا السؤال تجعل من الضروري متابعة جهود اثنين من أهم قواد الترنسفال . وهما هندريك بوتجيتر واندريس ويسيل بريتوريوس فى الترنسفال ، والذين كانا أكثر القواد الأربعة قوة .

خلف اندريس بريتوريوس بيتر ريتيف واعتنق مبادئه التى تركزت فى ثلاثة أمور هى الاستقلال واتحاد المهاجرين والحصول علي ميناء علي المحيط الهندي (١١٢) . وكانت الحياة في الترنسفال مختلفة عنها فى غيرها من المناطق التي هاجر إليها البوير ، فبويرها يبعدون عن السلطة البريطانية بنحو سبعمائة وخمسين ميلاً (١١٣) ، وقد هاجر اليها أكثر البوير عداء لبريطانيا (١١٤) إذ حولت أولئك الذين زحفوا مهاجرين وأمضوا نحو اثنتى عشرة سنة فى البراري وأولئك الذين عبروا الفال بعد كل أزمة مع بريطانيا يخشي مد هذه سلطتها عليهم سواء فى ناتال أو الأورنج . (١١٥)

نادى أتباع بوتجيتر به قائداً أعلي ، Head Commandant وطالب وأتباعه بحكم كل الترنسفال حيث له الأسبقية فى التواجد فيها . ولكن وصول جماعة قوية من ناتال فى ١٨٤٦ تحت قيادة بورجر J.J.Burger ضيع عليه الفرصة ، وخسر بوتجيتر الأغلبية التى كان يتمتع بها في الفولكسراد (١١٦) ومن ثم سيطر خصومه عليه ، وزادت سيطرتهم بامتلاكهم مدفعا . وحاول بوتجيتر السيطرة علي الأمور بعد انفضاض اجتماعات الفولسكراد ، بل وأعاق اجتماعاته ،وأعلن الغاء وتكوين فولكسراد آخر في ١٨٤٨ . ويتأزم الموقف بين الطرفين عرض بريتوريوس وساطته ، الا أن الخلاف دب بينه وبين بوتجيتر . وسارعت مجموعة من المزارعين الخائفين علي السلام بالتدخل لفض النزاع ، وعلى هذا اتفق الطرفان علي اجتماع فولكسراد لكل الترنسفال ثلاث مرات في العام ، وأن تبقي لجنة من الفولكسراد Commissie Read في خلال هذه الاجتماعات لمناقشة الدستور الذى عرض مكونا من ثلاثة وثلاثين مادة . ومنح القائد بوتجيتر لقب القائد الأعلى مدى الحياة ،ولكنه اتجه مع أنصاره إلى زوتبانسبرج وقد امتلكه الحزن . واجتمع أول فولكسراد للترنسفال من كروجرزبوست Krugerspost وضم اثنى عشر عضوا من أورجستاد (١١٧) ، واثنى عشر عضوا آخرين من كل أنحاء البلاد . وأبطل الفولكسراد سلطة بوتيجيتر وجعل من أورجستاد عاصمة له ثم نقلها فيما بعد إلى ليدنبرج لعدم ملاءمة جوها . (١١٨)

لم يخضع بوتجيتر ولم يستسلم وراح يدعم نفوذه فى الترنسفال الشرقي بسلسلة من المعاهدات عقدها مع البرتغاليين والوطنيين . (١١٩) وان رد فعل معسكر بريتوريوس هو المناداة به باعتباره القائد العام الوحيد . ولكن وباجتماع الشعب Hetvolk حدثت خلافات حول الزعامة . وعلى أمل ارضاء الجميع اتخذ قرار لم يرض أحدا ،وهو تعيين أربعة فى منصب القائد العام هم جوبرت فى ليدنبرج ، وبوتجيتر فى ذوتبانسبرج وبريتوريوس فى بوتشفستروم ومجالسبرج حيث كانت قرية روستنبرج علي وشك الظهور للوجود ، أما القاطنون فى ماريكو Marico فقد خيروا بين بريتوريوس واينسلين J.A. Enslin ولكن هذا مات فأخلى مكانة لبريتوريوس في ١٨٥١ . (١٢٠)

وبفشل حاكم مستعمرة الرأس فى تنفيذ القانون الذي أصدره بمد سلطة بريطانيا الاستعمارية علي البوير وذلك فى يوليو ١٨٥١ ، وبازدياد مصاعبه مع الأفارقة ، فانه قرر منح البوير شمال الفال استقلالهم ، خشية تعاونهم مع هؤلاء الأفارقة . واضطر قادة الترنسفال إلى اخفاء عداواتهم ومنازعاتهم حتي حصلوا علي الاستقلال فى سنة ١٨٥٢ . (١٢١) أضيفت إلى انقسام الترنسفال الجغرافى والسياسى انقاسم دينى ، وذلك عندما أبت جمهوريتا ليدنبرج وذوتبانسبرج ، واللتان ارتضيتا بالمواد الثلاثة والثلاثين دستورا لهما ، الاستجابة لطلب بريتوريوس باتباع سياسة ريتيف والتى تتلخص في قيام جمهورية بويرية واحدة تتمكن من دخول زولولاند Zululand والوصول إلى البحر ، وتحتفظ باستقلالها الدينى ، وفضلتا الارتباط بمجمع مستعمرة الرأس .Cape Synod . (١٢٢)

وقد بدا لوقت قصير أن الموت سيحل للترنسفال مشكلتها ، فلقد مات كل من بوتجيتر وبريتوريوس فى بعام واحد فى مارس ويوليو من عام ١٨٥٣ . ولكن الفولكسراد عين ماريتينوس بريتوريوس وبيت برتجيتر ليخلفا والديهما كقائدين عامين . (١٢٣) ولكن بيت قتل فى حملة قادها ضد الزعيم ماكابان في١٨٥٤ انتقاما لمقتل عمه هيرمان بوتجيتر . Her-man Potgieter . (١٢٤) خلف ستيفانوس شويمان Stepharlus Schoeman بوتجيتر كقائد عام لاقليم ذوتبا نسبرج (١٢٥) Zoutpansperg ويزواجه بأرملة بيت برتجيتر أصبح وريثا لثأر أسرة بوتجيتر ، وقد وجه إلى مارتينيوس بريتوريوس تهمة قتل بيت . وهكذا بدأ بريتوريوس الأصغر حياته السياسية وسط الأحقاد . وحاول رغم قلة خبرته أن ينفذ سياسة أبيه فى الحصول علي منفذ على البحر للبوير . ولكن جهوده مع البرتغاليين للحصول علي خليج دالجوا ومع الزعيم باندا ملك الزولو للحصول علي خليج سانت لوتشيا Sant Lochia ومع الحكومة البريطانية للحصول علي ناتال باءت جميعها بالفشل . وقد انشغل فى ديسمبر

١٨٥٣ فى حرب الزعيم الوطني مابيلا Mapela وحليفه ماكابان Makapan فى إقليم وتربرج Waterberg انتقاما لمقتل هيرمان بوتجيتر . (١٢٦)

ويدأ بريتوريوس بعد ذلك فى العمل على تحقيق أمل أبيه فى توحيد البوير شمال وجنود الفال فى دولة واحدة . (١٢٧) وقد كان هذا قصورا سياسيا ، فكيف يحقق هذا وقد فشل وأبوه فى تحقيق اتحاد الترنسفال نفسها . (١٢٨) ولكن الذى شجعه علي هذا هو ظروف دولة الأورنج الحرة . فقد كانت تخوض حربا ضد الزعيم موشش Moshesh (١٢٩) وقد نظر اليه بعض سكان الأورنج علي أنه البطل الذى سيحل أهم هذه المشكلة ، ومهدوا له الطريق . ولكن لاندروست وينبرج Landdrost of Winburg اعترض علي تقدمه ، كما حالت الأمطار بينه وبين التقدم . وقد وصل الرئيس الأورنجي بوشوف Boshoof إلى المنطقة حيث أعطاه نصف أموال خزينة دولته علي أن لا يعاود السعى للعمل ضده ، وأقنع بول كروجر رئيسه بريتوريوس بالعودة عندما بلغته أنباء عن تحالف بوشوف مع القائد العام جنرال سكويمان في أقصى شمال الترنسفال ، (١٣٠) كما اعترض المندوب السامى البريطاني سيرجورج جواى علي قيام الاتحاد باعتبار أنه مخالف لاتفاقيتي نهر الساند وبليمفونتين . (١٣١)

إعلان قيام جمهورية جنوب أفريقيا (الترنسفال) :

عمل بريتوريوس ، بعد عودته من دولة الأورنج ، علي تحقيق الاستقلال للكنيسة الترنسفالية لكى يقطع آخر خيط يربط البوير بالمستعمرة البريطانية واستعان فى ذلك بقس هولندى يدعى ديرك فان دير هوف Dirk Van der Hoff وجددت ليدنبرج اعتراضهاعلي الابن مثلما اعترضت علي أبيه وفضلت الاتحاد مع مجمع مستعمرة الرأس . (١٣٢) وسارع شويمان بتأييد ليدنبرج ، ونجح بريتوريوس في اقناع الفولكسراد بفصل أعضاء ليدنبرج فيه . فقام أحد الأعضاء ويدعي سبيس A.T. Spies بتكوين جمهورية أوترخت بين ناتال وزولولاند علي نهر بفالو Buffalo ، وأعلن تأييد جمهوريته ،بعد تعيينه لاندروست ، لليدنبرج وذوتبا نسبرج . وهكذا وقفت أقاليم الترنسفال الشرقية متحدة ضد بريتوريوس فى المناطق الوسطى والضربية ، وقررت الأقاليم الشرقية التآلف تحت تأثير الرئيس الأورنجي بوشوف فقررت السعي لوضع دستور وانتخاب رئيس ،ولكن قبل أن يتم ذلك أعلن شويمان الحرب علي غريمه فى ابريل ١٨٥٧ . وقام بول كروجر بالوساطة ، فأرسل أخاه دويو Douw Kruger إلى شويمان ، وهكذا التقى الخصمان (١٣٣)، وعرض بريتوريوس تكوين لجنة لوضع الدستر ، وأقنع الفولكسراد

بتعيينها ، واختير ثلاثة كان بينهم بول كروجر لهذا الغرض فى ١٨٥٥ . (١٣٤)

استفادت اللجنة فى عملها من دستور دولة الأورنج الحرة ، ومن دستور الولايات المتحدة الأمريكية ، ووضعت مسودة لما عرف بدستور روستنبمورج Rustenburg Grondwet ، ونص علي أن يكون الفولكسراد هو السلطة العليا فى البلاد وأن يعهد للرئيس بالاشراف علي السلطة التنفيذية وعلي تولى محكمة عليا لادارة القضاء ، وعلي أن تقصرعضوية الفولكسراد علي المواطنين البيض البروتستنت (١٣٥) كما نص صراحة علي وجود مساواة بين البيض والسود . (١٣٦)

وأجريت الانتخابات ،ولكن لم تهتم بها غير الأقاليم الغربية ، واختير بريتوريوس رئيسا ، ولكن علي روستنبمورج وبوتشفستروم فقط فلم يكن الاتحاد قد تحقق بعد . (١٣٧) واستمر بريتوريوس يطالب برئاسة دولة الأورنج الحرة ، بينما كانت ذوتبا نسبرج تطالب بارجاء الدستور لمدة عام . وفى مايو ١٨٥٦ اجتمع الفولكستراد مرة أخرى فى قرية جديدة ظهرت للوجود قبل ذلك بعام (١٣٨) لمناقشة مشروع الدستور ، وأطلق عليها اسم بريتوريا Pretoria نسبة إلى بريتوريوس الأكبر وأصبحت عاصمة لجمهورية جنوب افريقيا (١٣٩) ، التي حددت حدودها بأنها تمتد من المحيط شمال القال علي أن تشمل دولة الأورنج الحرة أن أمكن . وطاف بريتوريوس في المقاطعات طلبا التأييد ، وعقد فولكسراد واجتماع شعبى في بوتشفستروم في ٢١٦ ديسمبر ١٨٥٦ ، تقرر فيه الموافقة علي الدستور . (١٤٠)

وتقرر أن يكون عدد أعضاء الفولكسراد آربعة وعشرين عضوا كلهم من أعضاء كنيسة الدولة ، وأن يخرج نصفهم سنويا . ويتم الاعلان عن أي قرار قبل اقراره بثلاثة أشهر ، ويشترط لاقراره موافقة أغلبية ثلاثة أرباع أعضاء المجلس . (١٤١) ويعين الفولكسراد أعضاء المجلس التنفيذى ويوافق علي المعاهدات وترك لمجلس القادة العسكريين Kryges Raad سلطات واسعة فى أوقات الطوارئ . ومدة الرئاسة خمس سنوات . ويشترط في الرئيس أن يمضى خمس سنوات مواطنا علي الأقل ، ويعاونه وزير الدولة State Seereaary (١٤٢) واثنان من مرشحى الفولكسراد وقائد عام يختاره البورغرز Burghers أى المواطنون ويشكل هؤلاء المجلس التنفيذى Executive Raad . ونص الدستور علي أنشاء محاكم محلية ، تستؤنف أحكامها أمام المحكمة العليا . وأصبحت الكنيسة الهولندية المستصلحة كنيسة الدولة ، ولم يقر الدستور المساواة بين البيض وللسود فى الكنيسة ولا فى الدولة ، واحتكرت الدولة البارود لكى توفر دخلا اضافيا يضاف إلى ضرائب المزارع والنقل وغرامات الأسواق ، وغرامات القضاء

للقيام بمهام الادارة . وأطلق علي برتشفستروم لقب المدينة الرئيسية كنوع من العزاء بعد ما أصبحت بريتوريا عاصمة للجمهورية . وفى ٥ يناير ١٨٥٧ اختير بريتوريوس رئيسا لجمهورية جنوب افريقيا ورفع العلم الجديد The Vier Kleur . وبدأ الموظفون الجدد عملهم (١٤٣) .

أصبح القائد العام شويمان قائدا عاما لجمهورية جنوب افريقيا ، بعد اختيار المواطنين له لهذا المنصب . ولكن شويمان كان قد انتهج نهجاً استقلاليا في ذوتبا نسبرج ، وعقد علي مسئوليته الخاصة معاهدة مع البرتغال فى ١٨٥٥ . وعلي هذا أعلن استقلال جمهوريته عن جمهورية جنوب أفريقيا ورفض المنصب المقدم اليه . ونهجت ليدنبرج نهجه، وأعلن قائدها العام منح حقوق المواطنة لكل من هاجر اليها من البيض ، ووصل اليها بالفعل عدد من البريطانيين (١٤٤) واجتمع أعضاء الفولكسراد القديم فى ليندنبرج فى ١٧ ديسمبر ١٨٥٦ وأعلنوا استقلالهم تحت اسم جمهرية ليدنبرج . وسرعان ما تعاطفت اوترخت مع ليدنبرج واعلنت استقلالها ايضا ، ثم جرت اتصلات بين الجمهوريتين ، أسفرت عن إتفاقهما على الاتحاد فى ظل حكومة واحدة فى ٨ مايو ١٨٥٨ . (١٤٥)

وهكذا نشأت جمهورية جنوب افريقياغير معترف بها حتى من البوير فى أقاليم شمال الفال . وكان لهذا النزعة الاستقلالية أثرها فى تأجيل اتحاد جمهوريات شمال الفال إلى عام ١٨٦٤ . (١٤٦) ورغم هذا الروح الاستقلالى أصر بريتوريوس عي تحقيق الاتحاد مع دولة الأورنج الحرة . وقد كانت محاولته الأولي دليلا على القصورالسياسى ولكنها هذه المرة كانت دليلاعلى بعد النظر . فقد علم أن هناك محاولات يقوم بها سيرجورج جراى المندوب السامى البريطاني في جنوب أفريقيا لربط الدولة الحرة بمستعمرة الرأس (١٤٧) وهذا لمنع محاولات بريتوريوس لربط الدولة الحرة بجمهورية جنوب افريقيا (١٤٨) وقد رأى بريتوريوس أن مشروع جراى يهدد بتوصيل السلطلة البريطانية إلي جنوب جمهورية جنوب افريقيا عند ضفة الفال الجنوبية .

ورأي بريتوريوس أيضا أن الكياسة تقتضى الاتحاد مع الأورنج لجعلها منطقة حاجزة بين السلطة البريطانية الترنسفال . (١٤٩)

واستمر الرئيس بوشوف فى الأورنج يحذر اتجاه بريتوريوس نحوه فطلب إلى السلطات البريطانية فى مستعمرة الرأس وقف امدادات البارود إلى الترنسفال بحجة انتشار الرق فيها ، وغرضه الخفي من ذلك هو منع بريتوريوس من تكوين قوة مسلحة لتحقيق هدفه الاتحادى .

وكان جورج جراى G. Grey حاكم مستعمرة الرأس بود مناصرة بوشوف ضد بريتوريوس لاجتذابه اليه والتمهيد لارتباط مابين الرأس والأورنج ، لمنع قيام اتحاد جمهوريات البوير خوفا من أن يجتمع الأفريقاندر علي تحدى بريطانيا [١٥٠] . ولكن بوصول أنباء الثورة الهندية فى أغسطس ١٨٥٧ سارع جورج جراى بارسال القوات والأسلحة التي تلزم لاخمادها دون انتظار أوامر من لندن . [١٥١] وشدد بريتوريوس من ضرباته ضد الرئيس بوشوف علي أمل انهاء مهمته الاتحادية قبل أن تفرغ له القوات البريطانية فتقدم علي رأس مناصريه إلى الأورنج . وللمرة الثانية اضطره شويمان إلى التراجع بتحالفه مع الأورنج وتهديده باتخاذ اجراء عسكرى ضد جمهورية جنوب أفريقيا . واستجاب بريتوريوس فى ظل هذه الظروف إلى تبنى بول كروجر قائد روستنبورج دورالوساطة . وبدأت المفاوضات بين الجانبين الأورنجى والترنسفالي واعترف كل منهما باستقلال الآخر وسحب بريتوريوس قواته . [١٥٢]

أدى فشل بريتوريوس في تحقيق الاتحاد مع الأورنج إلى تركيز جهوده فى الترنسفال ، كما شعر القائد العام شويمان فى ذوتبا نسبرج أنه يقف وحيدا ، بعد اتفاق بريتوريوس مع الأورنج . [١٥٣] وبدأ كروجر جهوده لصالح رئيسه بريتوريوس لاقناع الجمهوريتين ، ليدنبرج وذوتبا نسبرج بالاعتراف بالدستور . بينما فشلت محاولته مع ليدنبرج فانها نجحت مع ذوتبا نسبرج التي صار قائدها شويمان قائدا عاما لجمهورية جنوب افريقيا فى ١٥ يناير ١٨٥٨ . وجنى كروجر بنجاحه هذا شهرة عظيمة فى الترنسفال . وكانت أولى ثمار النضمام ذوتبا نسبرج للجمهورية اخماد شويمان لثورة البامابيلا Bamapela . [١٥٤]

أما ليدنبرج التى كانت قد اتخذت خطوات اتحادية مع أوترخت باتمام الاندماج فى ٤ ديسمبر ١٨٥٩ فانها بعد مفاوضات طويلة وافقت علي اجتماع فولكسراد موحد لكل البوير شمال الفال . وفى ٣ ابريل ١٨٦٠ ، اجتمع خمسة عشر عضوا من فولكسراد أقاليم بوتشفستروم وروستنبورج وبريتوريا وذوتبانسبرج التى تكون جمهورية جنوب افريقيا ، واثنا عشر عضوا من فولكسراد اقليمى ليدنبرج وأوترخت الذين يكونان جمهورية ليدنبرج . وفي اليوم التالى اتفق علي تحقيق الاتحاد فى جمهورية واحدة هى جمهورية جنوب افريقيا ، بعاصمتها فى بريتوريا . [١٥٥]

* * *

المصادر والمراجع

1) Brett, s.r. : A history of British Empire, and Commonwealth, London,

٢) البوير كلمة يقصد بها المزارعون الهولنديون . وإطلاق هذه الكلمة علي عمومها يجعلها تنصرف إلي المزارعين في جنوب أفريقيا . أما الأفريقندرز فهي تسمية سياسية يقصد بها تحول هؤلاء البوير من التبعية السياسية للوطن الأم ، هولندا ، إلي الإعتماد علي أنفسهم باعتبارهم هولنديين ينتمون إلي أفريقيا أكثر من إنتمائهم إلي هولندا . ففي أفريقيا نشأوا علي خيراتها يعيشون أنظر :

Denoon, donald : South Africa, New yourk, 1958. p.21.

٣) - Troup, F. : South Africa, An Historial Introduction London, 1975, p.75.

- Patterson S. : The Last trek, A Study of the Boer people and the Afrikaner Nation, London, 1957, p.7.

- Selby, J. : A Short history of south Africa, London, 1973, pp. 32-34.

٤) سيأتي ذكر وظائف القائمين بهذين المنصبين عند الحديث عن نظام الحكم ، وراجع ما ورد عن قانون التشرد في الفصل السابق .

٥) Troup, F. : Op. Cit., p. 75.

-Flint, John, E. : The Combridge Histcry of Africa, Vol. . 5: From 1790 to 1870, London, 1976, Chapter 10: Colonial South Africa and Its Frontiers, by: Omer-Cooper, J. D. p. 359.

٦) - Walker, E.A.: Ahistory Of South. Africa, p, 176 .

- Davenport, T. R. H. : South Africa, A Modern History, London, 1973. p. 57.

- Mellor, G. R.: British Imperal Trusteehip, Londoun, pp. 230-233.

٧) - Flint, John, E. : Op. cit. p. 359.

8) Theal, G. M. : Progress of South Africa, in the Century, London, 1902. p. 114.

9) - Ibid., pp. 116-120.- Flint, John, E. : Op. cit. p. 359.

10) Mellor, G.R. : Op. cit., p. 235.

11) - Jones, A. K. :South Africa, A Short History, London, 1968, p. 44.

- Anene, J. c. and Brown, G. N.: Africa, in the Ninteenth and twenieth Centuries, p. 367.

١٢) انظرتفصيلات أخرى عن قدوم مستوطنى ١٨٢٠ وأعدادهم ومناطق استقرارهم في اقليم البانى ومعاناتهم ختى نجحت محاولاتهم الاستيطانية .

- Theal, G. M. : Op. cit., pp. 133-144.

- Walker, E.A. : The Cambridge History of the British Empire, Vol. Vlll, Osouthfrica, Rhodesia and the High Commission Territories, London, 1963, pp. 238-258.

- Taylor, D.: the British in Africa, London, 1962, pp. 51052.

13) - Walker, E.A. : A History of South Africa, p. 157.

- Pollock, N. C. : An Histcrical Geography of South Africa, London, 1963.pp. 100 and 105.

- Troup, F.: Op. cit., p. 95.

14) - Anene, J. c. and Brown, G. N.: Op. cit., p. 368.

وانظر أيضا عن نشاط د. جون فيليب.

- Macmillan, W.M.: Bantu, Boer, Briton, the Making of the South Africa, Native policy, London, 1963, Second Edition, pp. 95-106.

15) - C. O. 879. 46. South Africa, Correspondence Relating to the War with the South Africa, Republis, pp. 537-538. frol High commissioner, Sir Affred Milner to Mr. chamberlain, Enclosure in No. 507., Dutch Redormed Church and the Beer.

16) - Theal, G.M. : Op. cit.,P.145.

17) - Hallett, Robin: Aftrica to 1875. p. 244.

- Mellor, G.R. : Op. cit., pp. 242-246.

١٨) - C. O. 879. 46. South Africa, : Op. cit., P. 537.

- Theal, G.M. : Op. cit., P. 152.

١٩) - Brett. R. Op. cit., p. 286.

٢٠) - C. O. 879. 46. South Africa, : Op. cit., PP. 537-538.

٢١) - Walker, E.A. Op. cit., p. 143.

٢٢) - C. O. 879. 46. South Africa, : Op. cit., PP. 537.

٢٣) دونالدوايدنر ، ترجمة شوقي الجمل (دكتور) : تايرخ أفريقيا جنوب الصحراء القاهرة ، ١٩٧٦، الجزء الأول ، ص ص ٧١-٧٢.

٢٤) انظر فصلا كاملا عن تطور حركة مكافحة الرق في بريطانيا فى .

- Mellor, G.R. : Op. cit., pp. 81-120.

وعن تطورالغاء الرق في مستعمرة الرأس فى :

- Walker, E.A.: The Cambridge History Of The British Empire , Vol . VIII, pp. 266-276.

٢٥) C.O.879. 46. South Africa: OP. Cit . , P. 537.

٢٦) Brett, r. OP. Cit., P. 383.

٢٧) Theal , G.M. : OP. Cit., P.186.

٢٨) C.O.879. South AFRICA :OP. CIT., P. 537.

٢٩) انظر بيانات بيتر ريتيف وأنا ستينكامب وتريجارد في :

WALKER, E.A: A HISTORY OF SOUTH AFRICA , PP. 206 - 207.

JONES , A.K.: OP. CIT., P. 63 .

٣٠) ANENE , J.C. AND BROWN ,G.N. : OP. CIT ., P. 367.

٣١) Sachs, A. :Justice IN South Aftrica , London , 1973, P. 12

-Hallett, Robin: Op. cit., p. 244.

Hallett , Robin :OP. Citn., P. 244.

٣٢) Paton , Alan :Op .Cit ., P.27.

٣٣) Oliver, Rcland and Fage , H,.D.:A Short History Of Africa , P. 169

٣٤) Walker , E.A.:OP . Cit ., P. 181 .

٣٥) دونالدوايد ز ، ترجمة شوقى الجمل (دكتور) وعلى أحمد فخري ، المرجع السابق الجزء الأول ، ص ص ١٣١ ـ ٢٥١

Walker , E.A.: (The Csmbrige History .. OP. Cit ., P.326

Pator, Alan: Op , Cit ., P. 24.

Macmillan ,Wem .: OP . Cit ., P33.

٣٦) - Anene , J.C. snd Brown, G.n. :OP. cccit. P.357.

Ronney, ?I.DLitt, B. and Halladey, E.:The BuildingOf Modern Africa , London, 1967, P. 173.

٣٧) Wilson , Manica and Thompson , Leonard : the Oxford History Of South Africa : VOL.L; South Africa to 1870 , London , 1969 , P. 406.

٣٨) C.O. 879 . 46. South Africa : OP .Cit ., P.537> Robinson , Rolonc and Gallagher , John : Africa and the Victorians , thew Official Mi d Of Imperrialism . London , 1961 .P . 53.

- Flint , John , E. : OP .Cit , P. 367.

٣٩) C.O. 879. 46.: OP . Cit ., P. 537.

- Hallett, Ropin : OP. Cit .P.238.

٤٠) - Brett , R,: OP. Cit ., PP. 258 -256 .

- Paton, Alan : OP. Cit ., PO. 2.

- Macmillan , W.M. : OP . Cit ., Pp . 106 - 129.

- Hallett, Robin : OP. Cit ; , PP.2340 -241.

٤١) - Williamson , James, A.: OP . Cit ., P. 276.

- Flint , John , E, :OP , Cit ., PP 367 -368.

٤٢) - Wilson , Monica and thompson , Leonard : OP. Cit., P . P.406.

- Anene m J .G. and Brown , G.N: OP . Cit ., P.370.

٤٣) - C.O.879. 46.: OP .Cit ., P. 538.

٤٤) - Theal , G .M .: OP . Cit . PP. 208 and 210 -211.

٤٥) - Bell. K.N. and Morrell, W.P. : Select Documents On Brition colonial poliocy 1830- 1860, London , 1982 . P. 487.

٤٦) رونالد رايدرنر ، ترجمة شوقي الجمل (دكتور) وعي أحمد فخري : المرجع السابق الجزء الأول . ص١٤٦.

٤٧) - Walker , E.A.: A History Of South Aftica , P. 204.

٤٨) - C.O. 879 . 46 . South Africa . OP Cit . P 47, 748 . NO .

.A .C. to . . 31 . B . S

٤٩) - Jones , A .K. Op . Cit .P. 61 .

٥٠) - Wilson , Monica and THeompson , Leonard : OP. Cit . P. 405.

٥١) - Walkor , E.A. : OP. CIt ., PP. 326 - 327 .

٥٢) - Walkor , E.A. : OP. CIt ., P. 207.

٥٣) Ibid., p. 208.

٥٤) Macmillan ,Wem .: OP . Cit ., P. 195.

٥٥) Flint , John , E, :OP , Cit ., P 368.

٥٦) - Bret, F. : Op. cit., p. 287.

- Wilson , Monica and THeompson , Leonard : OP. Cit . P. 406.

٥٧) - Troup, F. : oOp. cit., P. 112.

٥٨) Macmillan ,Wem .: OP . Cit ., P. 198.

٥٩) - Theal, G. M. : Op. cit., pp. 212-213.

رونالد رايدرنر ، ترجمة شوقي الجمل (دكتور) وعلي أحمد فخري : المرجع السابق الجزء الأول . ص١٥١.

- Daven port, T. R. H. :Op. cit., pp. 212-213.

٦٠) - Theal, G. M. : Op. cit., p. 215.

وقد كان تريجارد ابنا لأحد ثوار البوير ضد حكم شركة الهند الشرقية وضد الحكم

البريطاني وأحد المشاركين في مناوشة الأفارقة : أنظر :

- Axelson, Eric: South Africa Explorers, London, 1954. pp. 256-263.
- Walker , E.A : The Cambridge History. Op. cit., p. 329.

٦١) - Walker , E.A.: A History Of South Aftica , P. 207.

Solby, J. : A Short History of South Africa. London, 1973. p. 84.

٦٢) - Brett, R. : Op. cit., p. 287.

٦٣) - Walkor , E.A. : OP. CIt ., P. 210.

٦٤) - Wilson, Monica and Thompson, Leonard: Op. cit., p. 412.

٦٥) - C. O. 879. 46. South Afrixa. Op. cit., p. 203.

- Macmillan, W. M. : Op. cit. p. 203.

٦٦) - Troup. F. : Op. cit., P. 113.

٦٧) - Theal, G. M. : Op. cit., P. 231.

ونظر أيضا تفصيلات أكثر عن القتال وقوة الطرفين وأعدادهماومساعدة القبائل الأفريقية الضعيفة لبوتجيتر ضد المتابيلى فى

- Theal, G. M. : Op. cit., PP. 222-131.

٦٨) - Walker , E.A.: A History Of South Aftica , P. 211.

٦٩) سنتحدث عن الفولكسرا في فصل - Troup. F. : Op. cit., P. 114.

في جمهورية جنوب افريقيا وانظر أيضا :

- Walkor , E.A. : OP. CIt ., P. 211.

٧٠) .- Theal, G. M. : Op. cit., PP. 234-235

٧١) - Macmillan, W. M. : Op. cit., PP. 204-205.

٧٢) - Walkor , W. E.F. : A. History of Africa. London, 1960. PP. 113-114.

٧٣) - Theal, G. M. : Op. cit., P. 240.

٧٤) - C. O. 879. 46. : South Aftrica : Op. cit., p. 536.

٧٥) - Theal, G. M. : Op. cit., P. 244

- Selby, J. : Op. cit., p. 102.

٧٦) - Troup. F. : Op. cit., P. 116.

٧٧) - Theal, G. M. : Op. cit., P. 231.

- Hallett, Robin : Op. cit., p. 241.

٧٨) Bell, K. N. amd Morell, W. p. : Op cit., o. 448.

- Ward, W. E. F. : Op. cit., p. 115.

- Robinson, Roland amd Gallagher, : Op. cit., pp. 53-54.

٧٩) - C. O. 879. 46. South Africa : Op. cit., p. 536.

- Walker, E. A. : The Cambridge History .. Op. cit., pp. 408-409.

٨٠) - Troup, f. : Op. cit., pp. 118-119.

٨١) دونالدوايدنر ، ترجمة شوقي الجمل ٠دكتور) وعلي أحمد فخرى : المرجع السابق الجزء الأول ، ص١٥٩.

-- Walker, E. A. : Op. cit., pp. 338-339.

٨٢) - Walker, E. A. : : A. History of South Aftrica, p. 210.

- Solby, J. : Op. cit., p. 107.

٨٣) - Troup. F. : Op. cit., p. 122.

٨٤) - Walker, E. A. : The Cambridge history .. Op . cit., pp. 340-345.

- Jones, A. K. : Op. cit., p. 57.

- Wilson, Mariea and Thompson, Leonard : Op. cit., p. 4.

٨٥) - Theal, G. M. : History of South Africa form 1795.to 1872. Vol . III, London, Third Edition 1916, p. 370.

٨٦) - Cope, J. : Op. cit., p. 85.

- Selby, J. : Op . cit., pp. 109-110

- Davenport, T. R. H. : Op. cit., p. 122.

٨٧) - Macmillan, F. : Op. cit., p. 261.

(٨٨ - Troup, F. : Op. cit., p. 124.

(٨٩ - Bell, K. N. : and Morrell, W. p. : Op. cir., p. 189.

- Troup, F. : Op. cit., p. 126.

(٩٠ - Wslker, E. A. : The Cambridge History .. Op. cit., p. 323.

- Mscmillan, W. M. : Op. cit., p. 212.

(٩١ - Troup, F. : Op. cit., p. 371.

(٩٢ - C. O. 879. 46. Soyth Aftrica. Op. cit., p. 536.

(٩٣ - Coupe, J. : Op. cit., p. 85.

(٩٤ - Davenport, T. R. H. : Op. cit., p. 112-123.

(٩٥ - Seldy, J. : Op. cit., : p. 112.

٩٦) دونالدوايدنر ، ترجمة شوقي الجمل (دكتور) وعلى أحمد فخرى : المرجع السابق الجزء الأول ، ص ص ١٥٩ ـ ١٦١.

- Walker, E. A. : Op. cit., pp. 347-365.

- Brett, S. R. : Op. cit., p. 384.

(٩٧ - Bell, K.W. and Marrell, W. p. : Op. cit., pp. 526-527.

(٩٨ - Theal, G.M : Progress of Soyth Aftrica in the Century, p. 309.

(٩٩ - Oliver, Roland and Fage, J. D. : op. Cit.., P.167.

(١٠٠ heal G.M.: History oF South Africa . P. 372.

(١٠١ Williamson , James A.:OP. Cit., P.299

Cntury , P 309.

(١٠٢ Wilson , Monica and Thompson , Leonard :OP. Cit., P. 408.

(١٠٣ Pollock, N.C and Agnew , S.: an Historical Geofraphy of South Africa , London 1963, P. 126.

(١٠٤ Wilson , Monica and Thompson , Leonard : OP . Cit .,O. 420

Troup m F.:OP.Cit ., P. 126.

١٠٥) Bell, K,N,and Morrell, W.P. : Op. Cit., PP. 533-535.

١٠٦) Walker , E. A.: OP. cit ., P. 269 .

١٠٧) Williamson , James A.: OP. Cit ., P. 297.

١٠٨) Walker , E.A. : OP. Cit ., P. 212.

Pollock , N.C. and Agnew, S.: OP Cit,. P. 126

١٠٩) Wilson Monica and Thompson , Leonard ; OP.Cit., P 430.

١١٠) Walker , E .A .: OP..Cit., P.211.

١١١) Bell, K.N.and Morrell, W.P. : OP. Cit., P.526.

١١٢) Kruger , P. :the Memories of Pauk Kruger , Vol. L, London , 1902. P.63.

-Walker, EA.A.: OP. CIT., P.218

١١٣) IBID .: P. 240.

١١٤) شوقي الجمل (دكتور) : تاريخ كشف افريقيا واستعمارها . ص٢٥٩.

١١٥) -Walker, E.A.:OP. CIT., P. 71.

١١٦) سنحرص للفولكسراد ومؤسسات البوير الأخرى فيمابعد في فصل نظام الحكم .

١١٧) قرية أورجستاد أسمها بوتجيتر في ١٨٤٥.

POLLOCK , N.C. AND AGNEW, S.:OP. CIT., P.129.

١١٨) Kruger , P. : OP. CIT., P. 15.

Leanard , C.H.: Papers ON The Political Situation in South AfrIca , 1885-1895. LONDON , 1903 P. 295.

- Walker, E.A. :OP. Cit., P.257.

١١٩) C.O. 879-46. SOUTH AFRICA. OP. CIT.,P.537.

١٢٠) THEAL, G.M.:History of South Africa. pp.374-375.

Walker, E.A.: OP. Cit., P.257.

١٢١) Walker, E.A.: OP.Cit., P. 269.

- Wikson , Monica and Thomposon , Leonaed :OP. Cit., P.423.

١٢٢) Theal, G.M.: Progress of South Africa ..P.368.

١٢٣) - Kruger, p. : Op. cit., p. 62.

- Theal, G. M. : History of South Africa. p. 408.

- Brett, R. : op. cit., p. 248.

١٢٤) - Thoup, F. : Op. cit., p. 127.

١٢٥) - Theal, G. M. : History of South Africa. p. 420.

١٢٦) - Kruger, p. : Op. cit., p. 62.

١٢٧) - Flint, John, E. : Op. cit. p. 382.

١٢٨) - Kruger, p. : Op. cit., p. 62.

-Walker, E.A.: OP. Cit., P.273.

١٢٩) Davenport, T.R.H. : OP. Cit., P. 184

١٣٠) Kruger, P. : P. Cit., P.63.

-Walker, E.A.: OP. CIt., P 273.

Wilson , Monica and Thompson, Lonard.OP. Cit., P.432

١٣١) Flint, John, E.: OP.Cit., PP. 383-385.

١٣٢) Theal ,G. M.: Progress of South ASfrica , P. 369.

- Walker, E.A.: OP. Cit., P.276.

١٣٣) - Davenport, T.R.H.: OP. PP.65-66.

١٣٤) Theal, G.M.: OP. Cit., P.369.

١٣٥) Leondard, Ch. : op. cit., pp. 295 - 314

١٣٦) Kruger, P. : op. cit., p. 63

١٣٧) Pollock , N.C . and Agnew , .S : op . cit ., p . 127.

١٣٨) - THeal , G.M .: op . cit ., p. 370.

١٣٩) - Cope, 8 .: cit ., p . 98 .

١٤٠) - Walker , E .A .: op . Cit ., p. 276 .

١٤١) - Davenport , T.R.H.: OP . CIT ., P. 60 .

١٤٢) هو في الواقع رئيس للوزراء كما يظهر من اضطلاعه بالمهام الرسمية ولكن حيث أن الرئيس يلقب باسم رئيس الدولة Tte State President ، وحيث أنه ليس هناك وزراء فقد أطلق عليه وزير الدولة ، وقد عامله الوزراء الأجانب علي أساس أنه رئيس للوزراء.

١٤٣) - Teal , GM : op . cit ., p. 370 .
- Leonard , Ch . : op . cit ., p. 295-300.
- Walker , E.A . : op . cit ., p. 276.

١٤٤) - Walker , E.A .: op . cit ., p. 277 .

١٤٥) - Teal , G.M .: op . Cit ., p. 370-371 .

١٤٦) - Cope , J .: Op . Cit ., p. 90.

١٤٧) Theal , G.M : op . Cit ., p .. 371.
- Williamson , James A . : op . Cit ., p. 298.

١٤٨) Wilson , Monica and Thompson , Leonard : op . Cit .pp.432-433 .

١٤٩) Walker , E.A . : op . Cit . p. 29 -300.

١٥٠) - Troup . E. : op .139.

١٥١) - Walker , E.A . : op Cit ., p. 299.

١٥٢) - Theal , G.M : history o South Africa , pp . 432-433
- Walker , E.A . : op Cit . p. 33.

١٥٣) - Theal , G.M : progress of South Africa p. 372 .

١٥٤) -Theal , G.M : History of South Africa , p. 440

١٥٥) Ibid . p. 373.
- Flint , John , E .: op Cit ., p. 388.

الفصل الثالث

نظام الحكم البريطاني
فى مستعمرة رأس الرجاء الصالح
حتى الحكم النيابى ١٨٥٤

كانت مستعمرة رأس الرجاء الصالح أكبر وحدة سياسية أوروبية في الجنوب الأفريقي ، وأكثرها غنى وثراءً ، وأكثفها سكانا ، وأكثرها أهمية من حيث الموقع الجغرافى والصلة بالعالم الخارجى . وكان أغلب سكانها ـ رغم كونها مستعمرة بريطانية ـ من البوير أو الهولنديين . ومن ثم كان على الحكم البريطاني أن يوازن بين مصالحه من ناحيةوبين الأكثرية الهولندية من ناحية ثانية ،و وبين الأغلبية الأفريقية من ناحية ثالثة . وقد تعاقبت علي المستعمرة كافة أنظمة الحكم البريطانى في أفريقيا ، تقريباً ، بدءاً من الاحتلال العسكرى والحماية ، ومرورا بحكم مستعمرة التاج ، أى الخضوع للحكم البريطاني المباشر ، ثم الحكم النيابى فى عام ١٨٥٣ ، فالحكم الذاتى ، فى عام ١٨٧٢ ، وانتهاءً بالاتحاد مع عدد من المستعمرات البريطانية .

كانت مستعمرة الرأس خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر مستعمرة يسيطر عليها المستوطنون البريطانيون وحامية بريطانية قوية ، ويحتل كبار الموظفين والتجار والمزارعين والمثقفين في كيب تاون ، مكانة اجتماعية مرموقة فيها . واعتمد هؤلاء الانجليز وكذا المستوطنون الهولنديون علي خدمة الملونين والأفارقة [١] .

المستعمرة فى أعقاب الاحتلال :

استهدفت السياسية البريطانية القضاء علي الطابع الهولندى للمستعمرة ، بعد ما اطمأنت إلي قوة سيطرتها عليها . فألغت المجالس المحلية والقضائية والعسكرية التي اعتادها المستوطنون الهولنديون [٢] ، وأحلت بدلا منها حكما عسكريا مباشرا ، يتمثل فى قائد الحامية والحامية ، ثم المجلس الاستشاري [٣] . وفى عام ١٨٢٥ أنشئ مجلس استشارى معين ، بهدف مساعدة الحاكم في الاضطلاع بمهام الحكم ، وكبح بعض سلطاته المطلقة ، في المجالين التنفيذى والتشريعي [٤] . وفى عام ١٨٢٨ عين اثنان من المستوطنين فى المجلس الاستشارى بدلا من عضوين من الموظفين [٥] . وفى نفس العام استقلت السلطة القضائية فى المستعمرة عن السلطة القضائية البريطانية . ولئن كان هذا الاستقلال القضائي يمثل تقدما للمستعمرة ، فإنه كان مصبوغا بالصبغة الانجليزية [٦] . وأُدخلت اللغة الانجليزية فى كل صغيرة وكبيرة من حياة المستعمرة ، بعد ما كانت لغة الإدارة الحكومية فقط ،منذ عام ١٨٢٢ . وقد أدى هذاإلى إبعاد غالبة المستوطنين البيض من الافريكانريين[٧] عن الحياة السياسية في المستعمرة ، حيث

كانوا ، فى الغالب ، يعملون بالرعى والزراعة ، ولا تتوفر لهم وسائل تعلم اللغة الانجليزية (٨) .

ساعد علي إبعاد الافريكانرين عن الحياة السياسية كذلك كون المستعمرة ، حتى السبعينات من القرن التاسع عشر ، مستعمرة استراتيجية ، تهتم بريطانيا بها فقط لما لها من أهمية علي طريقها البحرى إلى الهند ، مماجعل بريطانيا تقلع عن تحمل المسئوليات التى تفرضها متطلبات القيادة الاستعمارية ، باعتبار أن مستعمرة الرأس مستعمرة مكلفة ، من الناحية الاقتصادية . كذلك كانت طبيعة البوير كشعب انعزالي عنصرى ، يعتقد أنه شعب مختار يحيا وسط محيط من الأعداء الملونين والافريقيين والبريطانيين (٩) . وقد كان إعراض الافريكانرين عن المشاركة فى الحياة السياسية مدعاة ارتياح كبير للحكام البريطانيين ، فانه لو أضيفت مصاعب سياسية ، بمشاركة الافريكانرين فى الحياة العامة ، إلى نفقات إدارة المستعمرة ، التى ليست لها أهمية اقتصادية كبيرة ، لكانت الأمور أكثر تعقيداً (١٠) .

ثالثا: مستعمرة التاج ومشاركة المستوطنين فى الحكم :

أدى التطور والاصلاح في بريطانيا ذاتها ، في ثلاثينات القرن التاسع عشر ، وإصدار قانون الاصلاح Reform Bill فى سبتمبر ١٨٣٢ ، ثم إبطال الرق فى المستعمرة ، فى عام ١٨٣٣ ، كل ذلك ، أدى إلى تطورهام فى مستعمرة الرأس تمثل فى قيام نظام حكم مستعمرة التاج Crown Colony وإنشاء مجلس تنفيذى ومجلس تشريعي معين . ووصل سير بنجامين دوربان Benjamin D'urban ليضع النظام الجديد موضع التنفيذ (١١) .

تكون المجلس التنفيذى من الحاكم العام وأربعة من كبار الموظفين أما المجلس التشريعى فكان يتكون من نفس الموظفين ، بالإضافة إلى النائب العام ، ومن خمسة إلي سبعة أعضاء معينين . وقد اجتمع المجلس ، لأول مرة فى الثانى من ابريل عام ١٨٣٤ . ولكن المجلس التشريعى لم يحظ بشعبية تذكر لعدة أسباب ، منها : أن الحكام درجوا علي تعيين الأشخاص الذين يستجيبون لهم فيه ، ولم يكن الحكام يعينون السبعة أعضاء حتى تكون للموظفين أغلبية فى المجلس كما كان من سلطة الحاكم عزل الأعضاء الذين لا يتعاونون معه . وأخيرا فقد دب الصراع الاقليمى بين الاعضاء من سكان الإقليم الشرقى والإقليم الغربى . فقد كان الإقليم الشرقى ، وغالبيته بريطانيون ، يسعى إلى الإنفصال عن المستعمرة حتى لا يخضع لحكم الأغلبية الهولندية فى الإقليم الغربى (١٢) . وعلي الرغم من عدم تحقيقه هدفه

هذا قط ، فإن الحركة الإنفصالية لعبت دورا هاما فى سياسات المستعمرة .

وفي ظل هذه الظروف حدثت مشاكل جمة تتعلق بالصراع بين البيض والسود ، ومحاولة الأفارقة وقف التوسع الأبيض فى بلادهم . ويمكن القول بأن الصراع ساد جميع عناصر السكان في المستعمرة [١٣] .

ورغم هذا فقد أدى إنشاء المجلس التشريعي المعين إلي حماس كبير ، ونمو رأى عام ، علي الأقل فى كيب تاون وضواحيها ، إذ طفقت الصحافة المحلية تتابع الجلسات وتسجلها ، وسمح للجمهور بحضورها . ولكن ، من ناحية أخري ، ظل الإقليم الشرقى يجهل ما يدور في العاصمة . وإذا حدث وحضر بعض أثريائه جلسة للمجلس بدوا فيه كالغرباء ، وإذا عرض فيه أمر يخص أمورهم ، كانت المنازعات التى تثرى سجلات المجلس بأسباب الإنقسام ، لا بوشائج الوئام [١٤] .

دخل المجلس فى ظلال النسيان ، بعد قليل من إنشائه ، حين لم يعمل أعضاؤه علي معالجة المشاكل الحقيقية للمستعمرة ،وحين قصروا عملهم في صياغة القوانين ، وفق مشيئة الحكومة ، واهتموا فقط بالإعداد للقانون تلو القانون ، ومحاولة تجنب الإطناب أو الغموض . وبسيطرة الروتين علي المجلس قلت أهميته السياسية . وكلما حاول بعض الأعضاء تغيير الأوضاع أحبط الحكام تدبيرهم ، وأبطلوا قوانينهم [١٥] .

إزاء نشاط بعض قادة الإقليم الشرقى فى المطالبة بالاستقلال عن المستعمرة اتخذت الإجراءات لتلافى عيوب المركزية ، نقسمت المستعمرة إلى إقليمين هما : الإقليم الغربى والاقليم الشرقى . وكان هذا منسجما مع تزايد أهمية المنطقة الشرقية ، وبخاصة حول ألبانىAlbany [١٦] كما صدرالقانون رقم تسعة لسنة ١٨٣٦ والخاص بالمجالس المحلية والبلدية ، مخولا كل خمسة موعشرين مستوطنا "أبيضا" من أصحاب المنازل المتجمعين فى مكان واحد أو يؤسسوا مجلسا محليا . وكفل حق التصويت لهذا المجلس بامتلاك منزل قيمته، أو إيجاره السنوي عشرة جنيهات ، وبدفع مبلغ جنيه واحد من الضرائب سنويا . ولم يمنع السكان الأفارقة من العمل علي التمتع بهذا الامتياز الجديد دون تفرقة على أساس اللون أو الجنس [١٧] .

قسمت المستعمرة ، بعد هذا ، إلى وحدات للحكم المحلى والقروي والبلدى . وبدأت القرى تكتسب التدريب السياسى ، وتناقش مشاكلها المحلية ، وتعمل علي حلها . ولكن المناطق الرعوية لم تتمكن من الاستجابة للتطور الجديد ، وكذا الحال بالنسبة للأفارقة ، واستمر كلاهما بعيدا عن المشاركة السياسية ، ومن ثم استمرا يخضعان للحكم البريطاني المباشر ،

والمتمثل فى الحكام الشرطة والقضاة وجامعي الضرائب [١٨] . ولم يكن تعثر الحركة الديمقراطية فى المناطق الرعوية هو العائق الوحيد . فقد كانت الهجرة الكبري في عام ١٨٣٦، والتى اندفع خلالها أكثر من عشرة آلاف مستوطن أبيض مهاجرين من المستعمرة إلي وسط المنطقة الداخلية من أفريقيا الجنوبية [١٩] ، سببا فى إفراغ مناطق كاملة من سكانها البيض ، والضغط على القبائل الافريقية إلى الشمال من المستعمرة ، فلم تجد مفرا من التوجه جنوبا ، حيث اكتسحت كل مايقابلها من مزارع ومنازل ، واستولت على مايفوق مائة ألف رأس من ماشية المستوطنين [٢٠] .

مطالبة المستوطنين بالحكم النيابى :

تعثرت الحركة الديمقراطية كذلك باستمرار الحكام في فصل الأعضاء المعارضين لهم في المجلس التشريعى المعين ، وبإعادة أعضاء المجلس مع مقدم كل حاكم جديد . وفي ظل هذا الإحباط بدأت الصحافة والمجالس البلدية والهيئات المختلفة في مدينتي كيب تاون وجراهامز تاون ، عاصمة الإقليم الشرقي ، في المطالبة بانشاء جمعية تشريعية منتخبة [٢١] . وأدى النشاط الد ني والتعليمي والتطور الاقتصادى إلى دفع الحركة الشعبية وتشجيع المشاركة فى الادارة المحلية ، وإن لم يؤد هذا إلى تحريك الاغلبية البيضاء من الهولنديين إلى الاضطلاع بدور هام . فمن الناحيجة الدينية تكونت عدة أسقفيات ، في كيب تاون فى عام ١٨٤٧ ، وفي الإقليم الشرقى ، وقد توصلت إلي تعاون فيما بينها ، وعقدت مجمعا دينيا موحداً ، ثم اعلنت استقلالها عن سلطة الكنيسة الانجليزية [٢٢] .

ومن الناحية التعليمية فقد شكلت في المدارس مجالس إدارة شارك فيها أولياء الأمور ، ثم انتخبت المجالس المدرسية مجلسا مدرسيا في كل إقليم [٢٣] . ومن الناحية الاقتصادية أنشئت مجالس للإشراف علي الطرق في المراكز والأقسام الإدارية ، ثم أنشئ المجلس المركزي للطرق [٢٤] . وكان هذا دليلاً علي أن المستعمرة بدأت تتخلص من الآثار السيئة للهجرة الكبرى ، وتتحسن حالتها الاقتصادية [٢٥] .

فى ظل هذه الظروف المواتية نشطت حركة عقد الاجتماعات العامة لمطالبة الحكومة البريطانية بمنح المستعمرة حكما نيابيا ، وانتخاب برلمان يتولى مسئولية التشريع للمستعمرة ، وفق ظروفها . وقد رأى حاكم عام المستعمرة ، سير جورج نابير (١٨٣٨ ـ ١٨٤٤) أن عقد الاجتماعات يأتى كتنفيس عن طاقات المستوطنين ، وأوصي لورد ستانلى ، وزير المستعمرات

(١٨٤١ ـ ١٨٤٥) ، بقبول طلب المستوطنين ، خوفا من أن يؤدى رفضه ، مع عدم ممارسة المستوطنين للنشاط السياسى ، تعبيرا عن أنفسهم وتلبية لحاجاتهم الطبيعية ، إلي كبت لا تحمد عقباه [٢٦].

كان لورد ستانلى مترددا ، فى إجابة الطلب . لقد رأى أن نقص العمالة ، وصراع الإقليمين الشرقى والغربى ، وصعوبة تحديد مكان البرلمان ، نتيجة لذلك ، وتوقف الهجرة البيضاء ، وبدائية الطرق ، وبطء البريد ، واحتمال عدم مقدرة مستعمرة الرأس على تحمل النفقات والاعباء التي يفرضها وجود برلمان منتخب ، واحتمال سيطرة رجال المدن علي مقاليد الامور ، لإمكانية مشاركتهم في ممارسة الحقوق السياسية بشكل يفوق إمكانية الريفيين ، كلها أمور تدعو إلى التروي وإعادة النظر مراراً. ثم هو ، فوق كل هذا ومن قبله ، يشعر بأن المشكلة الحقيقية ، التى تكد ذهنه ، هى مشكلة العداء العنصري بين الأفارقة والملونين والهولنديين والانجليز جميعا . فماذا عن الحقوق السياسية والافارقة والمونين ؟ وكيف يمكن منح المستوطنين مجلسا تشريعيا منتخبا مع وجود أغلبية أفريقية تخضع تماما للإقلية البيضاء ؟ [٢٧] وكيف يمكن وقف طلب البيض اللحوح علي الأرض الافريقية ، والذى يتبعه ، بالضرورة طلب شديد على العمالة الافريقية ؟ [٢٨]

نصح لورد ستانلي نابير بالإهتمام بالحكم المحلى ، عسى أن يساعد علي جذب اهتمام المستوطنين وطموحهم بعيداً عن مسائل يصعب تحقيقها إلا بعد وقت طويل ودراسة متأنية ، يقصد البرلمان المنتخب [٢٩] . لكن مخاوف ستانلي ، من ناحية ثانية ، بدأت تخف تدريجيا . فقد صدر قانون السادة والخدم Masters And Servants Ordinace بأمر تنفيذى ، فى السابع والعشرين من أغسطس عام ١٨٤٢ ، متضمنا مبادئ القانون رقم خمسين ، ومتجنبا كل إشارة إلى اللون . وكان هذا ضمانا لمعاملة كافة الأجناس على قدم المساواة . وأعقب هذا انتخاب أحد الملايويين قائدا للحرس ، Gard Master مما كان يعنى أن المصاعب القائمة عي طريق ممارسة الحقوق السياسية ، بشكل متساوٍ ، بين كل الأجناس ، ليست مستعصية الحل ، أو هكذا بدت لحين [٣٠] .

الحروب الوطنية وأثرها علي موقف الحكومة البريطانية :

بنشوب حرب الكفار ، فى ١٨٤٦ ـ ١٨٤٧ ، ضمت الحكومة البريطانية منطقة كافراريا [٣١] ، وتحملت بالتالى ، أعباءا جديدة ، وصار عليها أن تدافع عن مستعمرتها، وعن الوجود

الابيض فى منطقة القتال ، أمام موجة جديدة من موجات الهجوم الافريقى . وكان معني هذا أن تقع نفقات الحملات العسكرية على عاتق دافع الضرائب البريطاني [٣٢] . وكان هذا التوسع البريطانى مسبوقا بتوسع فى ناتال ، وملحوقا بتوسع فيما وراء نهر الاورنج وهى المنطقة التي سميت بمنطقة السيادة البريطانية في نهر الاورنج Orange River Soverimity وقد استقرت مناطق الحدود ، بعد ذلك ، نسبيا ، على حساب زيادة الإنفاق العسكري البريطانى ، ورفع عدد رجال الحامية البريطانية إلى قرابة ستة آلاف جندى . واضطربت العلاقات بين البيض والسود ، وأُدين بعض التجار البيض الذين كانوا يمدون الأفارقة بالأسلحة بتهمة الخيانة ، وكانت هذه الحرب فى غير صالح الافارقة فى مسألة الحقوق السياسية [٣٣] .

كانت النفقات التى تكبدتها الحكومة البريطانية فى هذه الحرب دافعا لها لقبول منح المستوطنين بعض الحرية فى إدارة شئونهم بما يكفل تحملهم نفقات حروبهم ضد القبائل الافريقية. وفي نفس الوقت كانت التطورات السياسية ، فى الامبراطورية البريطانية ، تيسر حصول الأقلية البيضاء علي هذا التطور البرلماني المنشود . فقد بدأت تجارب شبيهة فى نيوزيلند وكندا ، كان هدفها الرئيسى هو تخليص بريطانيا من الأعباء الإدارية والمالية التي تسببها لها المستعمرات ، دون التخلى عن هذه المستعمرات ذاتها . وقد قيل ، فى هذا ، إن الحكومة البريطانية كانت أشد شوقاً ، لمنح الحكم النيابى ، من المستوطنين أنفسهم [٣٤] . ولكن الحكومة البريطانية كانت مترددة ، فى هذا الصدد ، لعلمها برفض المستوطنين أن ينال الملونون حق التصويت ، مما كان سيسبب لبريطانيا تعقيدات جمة ، مع الملونين وأنصار حقوق السكان الأصليين فى بريطانيا ذاتها [٣٥] . وبين الموقفين ترددت سياسة الحكومة البريطانية كثيرا ، لكنها أخيرا طلبت إلى حكومة المستعمرة أن ترتب أمورها لكى تتحمل كل نفقاتها فى المستقبل القريب [٣٦] .

تردى أوضاع المجلس التشريعى المعين :

هذا ومن ناحية أخري وصل المجلس التشريعي المعين إلى وضع مزر ، فإن حاكما مثل جورج نابير كان يتجاهل وجود المجلس ولا يستشير الأعضاء غير الموظفين بل إنه قال لأحدهم ذات مرة : "لا تتشنج ولا تكدن نفسك ، إن المسائل الهامة تسوى في مكان آخر غير المجلس التشريعي [٣٧] .

أما سيرهارى سميث (١٨٤٧ ـ ١٨٥٢) فكان حاكما عاما للمستعمرة ومندوبا ساميا لجنوب افريقيا ، وكان لقبه هذا يعنى إضفاء درجة من السيادة البريطانية علي كل دول

المنطقة . وقد أمرته الحكومة البريطانية بأن يعمل ، من هذا المنطلق على إقرارالأوضاع على الحدود . وكان هذا المنصب تقدما ، ولا شك ، للنفوذ البريطانى ، ولكن التقدم الفعلي احتاج ايضاً إلى الانفاق المالى ، وهذا مالم تأمر الحكومة البريطانية سير هاري سميث به [٣٨] وفي المستعمرة اعتمد سميث على النائب العام بورتر Porter وآرائه القانونية ، متجاهلا الاعضاء غير الموظفين ، والإعتراض علي القوانين والإجراءات التى تتم بأساليب غير ديمقراطية [٣٩] . وسرعان مادب الخلاف بين سميث والمستوطنين ، فأكد سميث أن مشكلات حدود المستعمرة ومشكلات حكمها تنبع جميعا من العلاقات الافريقية البيضاء ، وبخاصة بعد ما تمزق الوجود الأبيض إلى مجتمعات ضعيفة بعد الهجرة الكبرى [٤٠] .

مشروعات الدستور :

أدت حالة الضعف التى عانى منها المجلس التشريعى المعين إلى حركة قام بها الأعضاء غيرالموظفين والصحفيون والمؤيدون لتمتع المستعمرة بمزيد من الحرية للاعتراض علي كبح جماح الديمقراطية ،والمطالبة بالحكم النيابى . وتركزت قيادة المطالبين بالحكم النيابى فى عدد الشخصيات العامة والسياسيين والصحفيين ، ومن أبرزهم بورتر النائب العام ، وبراند Brand وفيربيرن Fairbairn وصول سولومون Saul Solomon وجود لونتون Godlonton مدير تحرير جريدة Graham 's Town Journal وداعية إنفصال الإقليم الشرقى عن المستعمرة . ويضاف إلى هؤلاء رؤساء المجالس البلدية [٤١] .

وضع الساسة الشعبيون ، غير الموظفين ، تصوراتهم حول شكل الحكومة والسلطة التشريعية التى يقترحون تعديل أوضاع المستعمرة لتحقيقها . وأدت شدة حملتهم علي مسئولى الحكومة وإصرارهم على نيل الحكم النيابى إلى ضيق هؤلاء المسئولين بهم . وشهدت الصحف المحلية معارك كلامية بين الجانبين ، بدأت شخصية بين الصحفيين ومونتاجو مدير شئون المستعمرة بمكتب المندوب السامى Colonial Secretary (١٨٤٣ - ١٨٥٣) ثم تطورت إلي خلاف حول شكل البرلمان المقترح وسلطاته ، وتوزيع مقاعده بين الإقليمين الشرقى والغربي ، وأعداد الأعضاء ، والشروط الواجب توافرها فيهم . وكانت مسألتا شروط ممارسة الحقوق السياسية وتوزيع مقاعد البرلمان من أكثر المسائل الخلافية ، فالأولى تتعلق بالافارقة ، والثانية تتعلق بالصراع بين الشرق الانجليزى والغرب الهولندى . وكانت الحكومة البريطانية ومسئولوها يريدون أن تكفل الحقوق متساوية لجميع السكان لممارسة حق التصويت دون اعتبار اللون أو الجنس ، واختلفت مع المستوطنين ليس فقط علي مدى هذه الحقوق ، بل علي

المبدأ نفسه[٤٢] .

رفضت الحكومة البريطانية أن تسجل في أية وثيقة اقرارها لمنع الافارقة من التصويت علي أساس الحاجز اللوني [٤٣] . فطالب المستوطنون باشتراط ملكية الناخب لممتلكات مرتفعة القيمة ، وتمتعه بقدر من المدنية ، ويحفظ العلاقة بين السيد والخادم ، وبين العامل وصاحب العمل . وكان هذا يعني تعرض الطرف الأضعف ، الافريقي ، للظلم ، وحرمانه من التصويت وبشكل عملى ، حيث كانت الأرض الافريقية مشاعا بين البطون القبلية وليست ملكية خاصة بالافراد ، هذا فضلا عن أنهم ، فى منتصف القرن التاسع عشر ، كانوا ما يزالون يحيون حياة بدائية ، ويدخلون أبواب الحضارة بحذر [٤٤] .

وافق الجميع على اشتراط ملكية الناخب للكية ثابتة أو منقولة ، ولكنهم اختلفواحول قدرها وقيمتها . أما توزيع المقاعد فكان مجالا للأخذ والرد حيث مال سكان الإقليم الشرقى من البريطانيين إلى الاستقلال . لقد كانوا يحيون فى ثراء ورغد بفضل موقع اقليمهم علي الطريق التجاري بين موانئ مستعمرة الرأس الشرقية وجمهوريات البوير الداخلية ، وبسبب سيطرة سكان الاقليم الغربى علي المجلس التشريعى المعين ، وبسبب حدوث مايشبه الانفصال فعلا ، بين الإقليمين الشرقي والغربى ، نتيجة استقلال حكام الإقليم الشرقى فى إدارة شئونه ، للتباعد المكانى وبطء البريد [٤٥] . وقد رفض سكان الإقليم الغربى محاولة الانفصال هذه وهددوا بوقف مشاركتهم فى التصدي للهجمات الافريقية ، علي حدود الإقليم الشرقى ، واعترضوا كذلك علي فكرة نقل عاصمة المستعمرة إلى الإقليم الشرقي ، كحد أدنى خمس سكانه ، للبقاء داخل المستعمرة ، وأكدوا أن هذا لا معني له مع وجود خمس سكان المستعمرة فى كيب تاون [٤٦] .

أدت هذه الخلافات إلي وضوح مواقف الأطراف المختلفة ، فصارت تتحزب في جماعات متفاهمة ، قدمت كل منها مقترحاتها حول الاوضاع السياسية ، إلي الحاكم العام سير هارى سميث ، ثم تقدم النائب العام بورتر برأيه في المقترحات المختلفة ، وقدم فى نفس الوقت ، مقترحاته ، التى حاول أن يسترضى بها جميع الأطراف ، ويحقق أهداف السياسة البريطانية فى ذات الوقت . وكان تقرير بورتر بحمل البذور الأولى لدستور الحكم النيابى لمستعمرة الرأس . فقد قام سير هاري سميث برفع تقرير ، إلى وزير المستعمرات والدفاع ، عرض فيه لكل المقترحات ورأيه فيها ، فى عام ١٨٤٨ [٤٧] .

رغم ظهور إصرار المستوطنين علي نيل الحكم النيابى ، فقد ظهر أيضاً مدى الإنقسام والاختلاف الإقليمى والعنصري المدعوم باختلاف المصالح . وكان هذا مدعاة تردد من جانب

الحكومة البريطانية ، فى إقرار الحكم النيابى . ولكن أمرا واحدا ، طفا علي سطح الأحداث ، أقنع جميع الفئات والعناصر البيضاء بالاتحاد وحثها على الترابط للحصول علي الحكم النيابى كان هذا الامر متعلقا برغبة الحكومة البريطانية في جعل مستعمرة الرأس إحدى المحطات التى ينفى إليها المجرمون والسجناء . وهو ما رفضه المستوطنون والحكام ، مرارا ، من قبل (٤٨) .

تهجير المسجونين وتهيئة الرأى العام الأبيض فى المستعمرة للحكم النيابى :

كان رفض المستوطنين استقبال هؤلاء المجرمين يرجع إلى تعقد حياة المستعمرة الاجتماعية ، والخوف من أن يؤثر هؤلاء علي العلاقات بين البيض والسود ، فى المستعمرة . أما الحكومة البريطانية فرأت أن نفى السجناء إلى المستعمرات ، سيخلصها منهم ، من ناحية ، ويفتح لهم مجالا جديدا فى الحياة ، من ناحية أخرى ، ويمكن المستعمرة من حل مشكلتى نقص العمالة وشق الطرق ، من ناحية ثالثة . ودون انتظار لرأى الحاكم العام ، أمر وزير المستعمرات والدفاع بترحيل نحو ثلاثمائة منهم ، إلى المستعمرة ، على ظهر السفينة نبتون Neptun كدفعة أولى . ولكن المستوطنين هبوا جميعا يعترضون ، لدى علمهم بهذا . واشتد اعتراضهم لماعلموا بأن السجناء من الايرلنديين المقبوض عليهم فى عصيان ١٨٤٨ (٤٩) .

بدأت حركة منظمة لجمع التوقيعات علي عوائض تتضمن اعتراض المستوطنين علي قرار وزير المستعمرات والدفاع . وعقدت الاجتماعات العامة التى تحدث فيها ممثلون عن كل فئة واقليم . وهكذا اجتمع سكان الحضر والريف ، انجليز الشرق وهولنديو الغرب ، رجال دين وسياسة . ونسي جودلونتون وفيربيرن وبرأند خلافاتهم . وكانت كيب تاون قلب الحركة ، وجون فيربيرن الروح الملهمة لها . وتشكلت جمعية مناهضة السجناء Anti - Convict Association وانتشرت فروعها فى بعض أنحاء المستعمرة ، ذات الأهمية. وقد استهلت الجمعية نشاطها بتوجيه عريضة إلى الملكة والبرلمان والحكومة الانجليزية والشعب البريطانى، تطالبهم جميعا بوقف تهجير المساجين. وكررت الجمعية ارسال عرائض إلى الملكة، بهذا الخصوص فى جملة مناسبات متقاربة (٥٠) .

وبينما وقف وزير المستعمرات والدفاع ايرل جراى، فى مجلس اللوردات، يدافع عن قراره، فأعلن أن المستوطنين ليس لهم أن يعترضوا عليه، وقد انفقت حكومته مليون جنيه فى حرب الكفار الأخيرة، وقف عضو مجلس العموم اديرلى C. B. Adderly يدافع عن رأى المستوطنين(٥١) .

حاول الحاكم العام سير هاري سميث تهدئة ثائرة المستوطنين ، حين علموا بقرب وصول السفينة نبتون إلى خليج سيمون ، حاملة السجناء الذين وصفهم المستوطنون بالوباء الخطير (٥٢) ، فوعد أن لا يرسو سجين واحد حتى يتلقي رداً من داوننج ستريت علي اعتراضاته . وفى نفس الوقت نظمت الصحف حملة قوية ضد حكومة المستعمرة ، ودعت المستوطنين إلى مقاطعتها . وبالفعل أغلقت جميع المحلات فى شبه جزيرة الرأس ، وعقدت الاجتماعات الصاخبة ، واستقال عدد من المستوطنين ، وضباط الفيلد كورنت (٥٣) ، وأعضاء المجلس التشريعي المعين . وتأزم الموقف تماماً ، أمام هاري سميث ، الذى اجتهد فى توفير السلع بعد إغلاق المحلات (٥٤) .

عين سير هاري سميث عددا من الأعضاء الجدد في الأماكن الشاغرة بالمجلس التشريعى ، باستقالة المعترضين على تهجير السجناء . فاندفع جمهور من العامة إلى مبنى المجلس التشريعى ، وأحاطوا به وهتفوا ضده ، ثم اندفعوا إلى منازل الأعضاء الجدد ، وراحو ا يحطمون نوافذ منازلهم. ولم تنته الاضطرابات ومظاهر الإحتجاج ، إلابإعلان الحاكم العام قرار رحيل نبتون عن خليج سيمون وجنوب افريقيا ، في فبراير ١٨٥٠ (٥٥) .

على هذا النحو أثبت المستوطنيون البيض مقدرتهم على إنفاذ مشيئتهم ، فى أول استعراض للقوة بينهم وبين الحكم البريطاني ، وقدموا الدليل على جدارتهم بنيل الحكم النيابى ، ووجود قدر قوى من المصالح المشتركة بينهم . كانت تلك هي المرة الأولى التى يجتمع فيها السكان الانجليز والهولنديون لمعارضة الحكومة . فهم مختلفون ، حول كثير من الأمور ، ولا يجمعهم سوى المسائل المصيرية المتعلقة بالحرب المشتركة ضد الأفارقة (٥٦) .

الإعداد للحكم النيابى :

قررت الحكومة البريطانية ، أخيرا الاستجابة لمطلب الحكم النيابى . إن وحدة الرأى العام الأبيض فى المستعمرة ، ورغبتها فى التخلص من النفقات المتزايدة التي تثقل كاهل دافعي الضرائب فى بريطانيا يبرران ذلك . فصدرت فى ٢٣ مايو ١٨٥٠ الموافقة الملكية علي دعوة الهيئة التشريعية للمستعمرة لإعداد دستور بإنشاء حكومة نيابية ، وذلك بقيام برلمان منتخب ، إلى جانب سلطة الحاكم وحكومته التنفيذية القوية (٥٧) ، علي أن يكون مشروع بورتر أساسا لمشروع الدستور المقترح ، مع إدخال تعديلات طفيفة ، تتعلق بوجوب تشكيل البرلمان من أعضاء من الموظفين والمنتخبين ، ومنع تقدم الموظفين للترشيح للجمعية التشريعية (٥٨) .

وطلب كذلك زيادة مدة عضوية المجلس التشريعي إلى عشر سنوات ، وزيادة قيمة الممتلكات المشترطة للمجلس التشريعي عن تلك المشترطة للجمعية التشريعية . واستنادا إلى هذا زيدت شروط الملكية ، بصفة عامة ، عما كانت عليه في مشروع بورتر ، وذلك لتضييق نطاق ممارسة الحقوق السياسية أمام الملونين والافارقة ، وحتى لا تهتز سطوة البيض [٥٩] . وصدرت الأوامر إلى سير هارى سميث بإكمال المجلس التشريعي المعين ودعمه ، حتى يتمكن أعضاؤه من صياغة مشروع قانون دستور المستعمرة ، مسترشدين بمشروع بورتر والتعديلات المقترحة من الأطراف الأخرى [٦٠] . وهكذا كانت مذكرة بورتر النائب العام ، ومذكرات الأعضاء الشعبيين أو الموظفين ، أساس دستور المستعمرة . وتحول المجلس إلى لجنة لمناقشة صياغة الدستور [٦١] .

وإزاء التعقيدات التى تكتنف الموقف السياسى في المستعمرة ، من حيث تعدد عناصر السكان واختلاف مصالحها ، ارتأى سير هارى سميث أن يطلب إلى الجمعيات المحلية والمجالس البلدية والقروية ومجالس الطرق تقديم مقترحاتها ، بشأن شغل المقاعد الخالية في المجلس التشريعى المعين ، وذلك في مذكرة حكومية بعث بها إليهم فى ٦ مايو ١٨٥٠ (٦٢). وطبقا لهذه المشاركة رشحت عدة شخصيات . وكان الخمسة الأول ، الذين حازوا على أعلى الأصوات هم : كريسترفل براند محرر جريدة Zuid Afrikaan وسير اندريس ستوكينستروم Andries Stock enstrom الحاكم العام السابق للإقليم الشرقى ، ورينز F. W. Reitz ؛ والد رئيس دولة الاورنج الحرة ، فيمابعد، وجون فيربيرن ، وويتشت J. H. wicht وقد استجاب سيرهارى سميث لنصح مجلسه التنفيذى ، فعين الأربعة الأول ، تحت اسم "أعضاء شعبيين" وعين روبرت جودلونتون خامسا لهم ، وذلك رغم أن ترتيبه فى قائمة المرشحين كان الحادي عشر . واحتفظ ويليم كوك W. Cock بمقعده ، وكان عضوا عن الإقليم الشرقى [٦٣] . وأضيف إلى المجلس الأعضاء المعينون الذين يدخلون المجلس بحكم مناصبهم وهم جون مونتاجو ، والمراقب العام ويليم هوب W. Hope ومدير الجمارك ويليم فيلد W. Field ، ومديرعام الخزانة هارى ريفرز Harty Rivers والنائب العام بورتر [٦٤] .

كان هدف سميث من تخطى ويتشت واختيار جود لونتون أن يكون فى المجلس الذى دُعى لإصدار الدستور رجل يحظى بثقة الإقليم الشرقى ودعاة الإنفصال فيه ، وحتى يمكن الموازنة بين تمثيل الإقليمين الشرقى والغربى . وساعد على اختيار جود لونتون كذلك ، تأييد الصحافة له ، وبخاصة جريدة الاويزرفر Obseryor فى عددها الصادر فى ١١ يونيو ١٨٥٠ (٦٥) .

صمم الأعضاء الأربعة الأول علي العمل كفريق واحد يمثل الحزب الشعبي (الأبيض)، وأصروا علي عدم مناقشة شئ في المجلس سوى الدستور ، وقاطعوا جود لونتون لأنه نفض يديه من الحركة المضادة لنفى المجرمين إلى المستعمرة فى مراحلها الأخيرة . وحينما تبني أحدهم ، وهو ستوكينستروم ، مشروعا لفصل الإقليم الشرقى عن المستعمرة بدا أن انفصالا قد تم فعلا ، بين الأعضاء الثلاثة الذين يمثلون الإقليم الغربي ، وهم : فيربيرن وويتز وبراند وبين ممثلى الإقليم الشرقى . فاستقال ستوكينستروم وتبعه ثلاثتهم ، فتعطل المجلس التشريعي المعين من جديد . ودعت بلدية كيب تاون خامس الفائزين فى القائمة ، المدعو وينشت ، بأن يتقدم بمشروع دستور جديد . وعندما تم هذا ، حَمَلَهُ فيربيرن إلى لندن باعتباره الصياغة الشعبية للدستور ، التى شارك فيها شعب كيب تاون وممثلوها المنتخبون ، بالإضافة إلى خمسين ملايوبا من الملونين . ثم لَحِقَ به ستوكينستروم ليعرض قضية الانفصال بين الاقليمين الشرقى والغربى . ولكن جهودهما لم تسفر عن شئ (٦٦) .

بينما كانت الصياغة الشعبية (البيضاء) أقل مشروعات الدستور تحيزا ضد الملونين والأفارقة حدث تدهور فى العلاقات بين البيض والسود والملونين ، أدى إلى تحول الرأى العام الأبيض لصالح قضية التمييز بين الطرفين . ففى نهاية عام ١٨٥٠ نشبت حرب وطنية جديدة، حين تمرد الهوتنتوت ، الذين كانوا علي الولاء من قبل ، فى أكثر الحروب الوطنية ضراوة ، والتى عرفت باسم حرب الكفار الثامنة ، أو بحرب سانديل Sandile War ، واستمرت حتى عام ١٨٥٣ . ويرجع السبب الرئيسى لنشوبها إلى ازدياد نفوذ قبيلة الفنجو ، فى أقليم فيكتوريا ايست Victoria East بقيادة زعيمهم كالدير وود Calderwood علي حساب نفوذ الزعيم سانديل زعيم قبيلة الجايكا Gaika ، والذين دأب الانجليز ، منذ ضم كافراريا البريطانية فى عام ١٨٤٧ علي النكاية لهم ، بتقريب الفنجو ومنحهم الأراضى فى ممتلكات الجايكا . وقد اعترض سانديل مرارا علي الإجراءات البريطانية هذه ، ورفض التنازل عن أرضه لا للفنجو الأفارقة ، ولا للمستوطنين الأوروبيين (٦٧) .

ولما شرع سانديل يقاوم استيلاء الفنجو والمستوطنين علي أرضه أرسل إليه المندوب السامى سميث يستدعيه إليه فى أكتوبر ١٨٥٠ ، فرفض سانديل المثول بين يديه ، حتى لا يناله مانال أباه هنتزا Hintza ، من قبل ، حين أجاب استدعاءً مشابها (٦٨) . فعزله سميث وعين بدلا منه زعيما آخر هو تشارلز براونلى Charles Brownlee . ولكن قبيلة الجايكا رفضت الاعتراف ببرونلى . فقدم إليهم سميث علي رأس القوات البريطانية ، حيث تعرضت

كتيبة من قواته لهزيمة منكرة ، فى ممر بومه Boomah Pass وهبت القبائل الواحدة ، تلو الاخري ، ضد الحكم البريطاني ، وأرسل الزعيم كريلي Krali [٦٩] ، زعيم قبيلة الجاليكا Ga-lika قواته لمساعدة سانديل ، وتبعته قبيلة التمبو Tembo أما هو تنتوت ثيوبوليس Theo-polis ونهر كات Kat River فقد تجمعوا حول زعيمهم ويليم أوثالدر W. Uithaalder الذى دعاهم إلى العمل من أجل استقلال أمة الهوتنتوت . ولما وصلت أنباء القتال إلى زعيم الباسوتو الكبير موشيش ، هاجم منطقة السيادة البريطانية في نهر الأورنج .O.R.S وتمكن من هزيمة القوات البريطانية فى موقعة فيير فوت Viervoet في يونيو ١٨٥١ . بعد هذا النصر أرسلت الحكومة البريطانية ليفتنانت جنرال سير جورج كاثكارت G. Cathcart (١٨٥٢ - ١٨٥٤) ليحل محل سميث كمدوب سام وحاكم عام للمستعمرة . فقام كاثكارت بتشديد ضرباته فى كافراريا البريطانية ضد كريلى وسانديل ، وأوقف توسع الباسوتو فى منطقة نهر الاورنج . ثم أتبع هذا بزحزحة كريلى وتخصيص مزيد من أرض الجايكا والجاليكا لتوطين الفنجو والمستوطنين البيض [٧٠] .

فى ظل هذه الظروف كانت المجموعات المكلفة بوضع الدستور ، والمتطوعة بوضعه ، تميل إلي تضييق مجال المشاركة السياسية أمام الافارقة إن لم يكن حرمانهم منها . ويمكن القول بأن الذين عهد إليهم وضع الدستور لم يكن فى مخيلتهم السماح للبانتو الأفارقة بدخول البرلمان ، أو التصويت له . فهم ، فى نظرهم يسببون للمستعمرة مشكلة علي الحدود ، وهى مشكلة خارجية ، لا مشكلة داخلية ولا يجب أن يسمح لهم بأن يكونوا سببا لمشكلة داخلية [٧١] . ومن ثم كات الحرب ذات نتائج ملموسة علي حقوق الأفارقة الانتخابية ، منذ يوم نشوبها. فحين انتقل سير هارى سميث إلى ميدان القتال في كافراريا ، ترك كيب تاون تعج بالمسئولين، الذين يميلون إلي منع الأفارقة من ممارس حق التصويت ، علي عكس ما تقضى به الأوامر الصادرة إليه من لندن . وقد شاركت بعض جموع الملونين في الثورة الافريقية ، فأصبح الذين يضعون الدستور يميلون إلى إضافتهم إلى الأفارقة رغم مشاركتهم فى أوجه النشاط ، ورغم أنهم كانوا أكثر تحضرًا من الأفارقة . وبينما كان تركيز العسكريين البريطانيين على جمع المستوطنيين فى مستوطنات شبه عسكرية ، علي الحدود ، وطرد القبائل الافريقية وراء هذه الحدود ، فإن السياسيين عملوا على وضع حواجز أمام مشاركة الأفارقة الذين يعيشون بين ظهرانيهم [٧٢] .

سارع مونتاجو نائب سميث فى إدارة المستعمرة ، خلال الحرب ، بتعيين أربعة أعضاء فى الأماكن الشاغرة فى المجلس التشريعي المعين ، واختارهم ، بالطبع ، ممن يوافقون هواه من

انجليز الإقليم الغربى ، والذين لم يحظوا بتأييد أى الإقليمين . وقد اجتمع المجلس الجديد فى ١٠ أكتوبر ١٨٥١ وسط مقاطعة تامة من الهولنديين [٧٣] . وبينما الحرب دائرة فى مناطق حدود الإقليم الغربى سرت إشاعة عن ثورة محتملة قد يقوم بها الملونون فى الإقليم الغربى ، تعاطفا مع الهوتنتوت المتمردين في منطقة نهر كات . وكانت النتيجة المباشرة لهذا أن أعلن مونتاجو زيادة قيمة الملكية المشترط توافرها لدى الناخبين من خمسة وعشرين جنيها فى العام ، طبقا لمشروع دستور بورتر ، إلي خمسين جنيها ، حتى يمنع أكبر عدد ممكن من الملونين من التصويت [٧٤] . وقد أيد المزارعون البيض مونتاجو ، فيماذهب إليه ، في نفس الوقت الذى جاء كاثكارت إلي البلاد لينتهج سياسة متشددة تجاه القبائل الافريقية ، مع العمل على إنهاء الحرب بأسرع ما يمكن ، حتى لا تتحمل الخزانة البريطانية مزيداً من النفقات ، ويعمل كذلك علي بحث إمكانية سحب القوات والسلطة البريطانية ، من كل مكان ممكن فى جنوب افريقيا ، علي أساس أنه ، فيما عدا أمن المحطة البحرية فى رأس الرجاء الصالح ، فليس لدى التاج البريطانى أيةُ مصالح في إبقاء السيطرة البريطانية ، علي أية أقاليم فى جنوب افريقيا . أما رغبة البرلمان البريطانى فى مراعاة رعايا الملكة المخلصين ، ومد الحضارة بين الوثنيين ، فهي أمور تأتي فى منزلة متأخرة ، وبعد ضمان خفض الإنفاق إلى أقصى حد [٧٥] .

حدث هذا التغير فى السياسة البريطانية بتغير وزارة الأحرار ،وتو لى وزارة المحافظين برئاسة لورد ديربى فى مارس ١٨٥٢ ، والتى تولى لورد بكنجهام فيها وزارة المستعمرات . وصار علي كاثكارت أن ينفذ سياسة الإنسحاب من جنوب افريقيا ، كمايراها لورد بكنجهام [٧٦] وكان معنى هذا منح الاستقلال للبوير شمال نهري الأورنج والفال [٧٧] .

توجه كاثكارت إلى الحدود لتنفيذ سياسة الإنسحاب ، وترك ليفتنانت جنرال دارلنج Darling، الحاكم العام الجديد للإقليم الشرقى لمعالجة مشاكل الموقف السياسى فى كيب تاون. وقد استقى دارلنج سياسته من النائب سميث . وتعطلت الحركة الديمقراطية بطبيعة الحال ، حتى يتم تنفيذ سياسة الانسحاب . وبعد نجاح الانسحاب من الترنسفال ، التى كانت السلطة البريطانية فيها اسمية فقط ،وقبل أن يتم الانسحاب من الاورنج ، سقطت وزارة المحافظين فى ديسمبر ١٨٥٢ ، وعاد الأحرار إلى الحكم ، وتولى دوق نيوكاسل Newcastle وزارة المستعمرات ، فعمل على دفع الحركة الدستورية . وعلى عجل اعدت التعديلات المطلوبة علي مشروع بورتر ، وأرسلت مع الدساتير المقترحة الأخرى إلى لندن ، لفحصها وتعديلها والاختيار بينها ، وبحث مدى موافقتها للسياسة البريطانية [٧٨] . وأخيرا وفى الحادى عشر من مارس عام ١٨٥٣ صدر الأمر التنفيذى بقانون دستور مستعمرة الرأس [٧٩] .

المصادر والمراجع

1) Davenport, T. R. H.: South Africa, A Modern History, London, 1978, P. 75.

٢) هي مجالس اللاندد روست والهيمرادين والفيلد كورنت ، وعن هذه انظر: السيد على أحمد فليفل: جمهورية جنوب افريقيا ١٨٥٧-١٩٠٢، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠، ص ١٤٢.

وكذا: Cope, John: South Africa, London, 1965, P. 83.

٣) Mandelbrote, H. J. : The Constiutional Development, 1843-1858, P. 366 (The Cambridge History of Brititsh Empire, Vol. 8 South Africa, London, 1963).

هذا وسيرمز لهذا المرجع بالحروف الأولي ، علي سبيل الاختصار (C. H. B. E)

٤) Brett, S. Reed.: A Histor of the Brititsh Empire And Commonwealth, London, 1961, P. 383.

Mandelbrot, H. J. : Op. Cit., P. 366.

٥) Johnston, Harry H.: A Histor of the Colonization of Africa By Alien Races, London, 1913, P. 258.

٦) De Klerl, W. A. : The Puritans In Africa, A Story of Afrikanerdom, London, 1978, P. 31.

٧) لفظا الافريكانريين والبوير يشيران إلى عصر سكانى واحد في جنوب افريقيا ،فالبوير تعنى في اللغة الهولندية المزارع . ولكن إطلاق هذا اللفظ علي عمومه يعني زراع جنوب افريقيا من أصل هولندي . أما الافريكانريون فهى تسمية سياسية يقصد بها تحول هؤلاء البوير من التبعية السياسية للوطن الأم هولندا إلى الاعتماد علي أنفسهم ، باعتبارهم هولنديين ينتمون إلى افريقيا أكثر من انتمائهم إلي هولندا . فتاريخهم بدأ في افريقيا ، وفيها درجوا وعلي خيراتها نشاوا . وقد جاء تحول البوير من القومية الهولندية إليب القومية الافريكانرية بعد تخلى هولندا عنهم واحاطة البانتو والبريطانيين بهم ، ولولا ذلك ما وجدت القومية الافريكانرية . أنظر:

Paton, Alan: Hope for South Africa, New York, 1958, P. 21. Denoon, Donald: South Africa Since 1800, New York,1973, P. 34.

٨) Southgate, George W. : The British Empire And Common-Wealth, London, 1972, P. 149.

٩) Marten, G. H. K. : The Groundwork of British History, Part II, P. 704.

١٠) Curtin Philip, Feireman, Steven And Others: African History, London, 1978, P. 130.

١١) Creswell, William Parr: The Growth And Administration of The British Cilonies, 1837-1897, London, 1898, P. 221.

١٢) Walker, Eric A. : A History of South Africa, London, P. 174.

١٣) C. O. 48. 444. P. 662.

١٤) Mandlbrote, H. J. : Op. Cit., PP. 368-370.

١٥) Ibid.

١٦) Johnston, Harry H. : Op. Cit., P. 258.

١٧) Mandlbrote, H. J. : Op. Cit., PP. 370-371.

١٨) Mandlbrote, H. J. : Op. Cit., P. 371.

١٩) عن الهجرة الكبرى انظر السيد علي أحمد فليفل: المرجع السابق ، الفصل الأول.

٢٠) C. O. 48. 444. P. 662.

٢١) Ibid., Walker, Eric A. : Op. Cit., P. 243.

٢٢) Mandlbrote, H. J. : Op. Cit., PP. 371-372.

٢٣) Walker, Etic A.: OP . Cit ., PP. 246-247.

٢٤) Mandelbtot , H.J.: OP. CIT .,P.373.

٢٥) Lumb, S.V: A Short Histoty Of Central And Southern Africa,Third Edition , Cambridge , 1969 , PP. 21-31.

٢٦) Bell, K,N And Morrell, W.P :Select Documents On British Colonial Policy , 1830- 1860 ,OXFORD, 1928 , PP. 47-48 , Despatah From Stanly To Napier , Diwning Street , 15 April 1842.

٢٧) Walker , Eric A. : OP .CIt., O. 244.

٢٨) Omer - ZCooper J.D.: South Africa From THe Creat Trek to unification .P. 379 .(Anene , Josepn C. And Brown , Codefrey N. : Africa In THe Nineteenth And Twentieth Centuries , Ibadan , London , 1968).

٢٩) Bell. N.N . And Morrell, W.-. : OP . cit. , P 109 THe Nemorandun Of Ontagu .

٣٠) Lbid . Mandelrote , H.J.: OP Cit . , P1 . 373-374.

٣١) كافراريا هي المنطقة التي تقع بين نهري الكيي Kei والكيزكاما Keiskamma وقد قسمت في ظل الاحتلال البريطاني إلى قسمين إداريين .

٣٢) C.O.48, 444, P.662.

٣٣) Theak George McCal : History Of South Africa From 1795 to 1872 , Vol . III.London , Fourth Edition , 1927 P. 44.

٣٤) Johnston, Harry H.: OP. Cit .,PP.263.

Mandelbrote , H.J.: OP. Cit ,. P.374- 375.

٣٥) Marais , J.S.: the Cape Colouerd People , 1652 - 1937 .Johannesberg , 1962, P. 209.

٣٦) Macumikkan W. M.: Bantu , Boer And Beiton , THe Making Of THe South African Native Propkem , Oxford , 1963, P. 305.

٣٧) Mandelbrote , H.J.: OP. Cit ,. P. 375.

Brett, S. Reed : A History Of the British Empire And Commonwealth , London , 1961, P. 383.

٣٨) Macmillan W.M.: OP . CIt ., P. 306

٣٩) Brett, S. Reed : OP . CIt ., P. 383.

٤٠) July , Robertr W., : A History Of the People , London 1970, P.372.

٤١) Walker , Eric A.:OP. CIt.,P.244,Davenport T.R.H.: OP. Cit., P 77.

٤٢) Mandelbeote ,H.J.: OP Cit .,P.376.

٤٣) Creswell , William Parr: OP . Cit ., P 228.
Macmillan ,W.M. : OP. Cit ., P. 20.

٤٤) Bell, K.N. And Morrell,. W.P.: OP. Cit ., P.108-109.
Memorandum Of Montagu , April 10, 1848.

٤٥) Walker, Eric A.: OP Cit ., PP. 244-237.

٤٦) Mandelbrote H.J,.: OP. Cit ., PP 369-370.

٤٧) Ibid . PP. 376-377.

٤٨) Macmillan W,M,:OP. Cit ., p. 310
Wilson , Monica And Thompson , Leonard : the OXford Histcry Of South Africa , Vol .I, South Africa to 1870, OXford , 1970,P.321.

٤٩) كان معنى هذا أن السجناء من الكاثوليك ، بينما المستوطنون بريطانيين وافركانرين بروتستنت.
Johnston Harry H.: OP .Cit ., P. 264.

٥٠) Bell, K.N. And Morrel, W, P,: OP. Cit ., PP. 312-314 Resolutions Of Pulic Meeting At Capetown , July 4, 1849.

٥١) Theal , G.M : oP Cit ., PP. 72- 78.

٥٢) Greswell, William Parr : OP. Cit . P 223.

٥٣) انظر فصل نظام الحكم في مستعمرة رأس الرجاء الصالح.

٥٤) Theal , G.M.: OP. Cit ., PP. 79-81

٥٥) Walker , Eric A.: Op.Cit.,P.250. Mandelbrote, H.J.: OP. CIt., PP. 378- 379.

٥٦) Ibid.

٥٧) THeal , G.M. Progress Of South Africa In the Century, London , 1902.P. 324. Johnston , Harry H. : OP. Cit ., P .265.

(٥٨ Walker, Eric A.:OP. CIt., P. 250.

(٥٩ Mandelbrote H.J.: OP. Cit ., Pi . 379-380.

Greswell, William Parr: OP. CIt., P.224.

(٦٠ Walker, Eric A. OP. Cit., P. 251.

(٦١ Theal, G.M.History Of South Africa , PP. 119-122.

(٦٢ Theal , G.M.: ProgressOf South Africa ,P. 325.

Marais, J.S.: OP. Cit., P .211.

(٦٣ Darais , T.R.H.: OP. Cit PP. 76-77.

Wilson , Mo,ica And Thompson , Leonard : OP . Cit., P. 323.

(٦٤ Theal , CM. : ProgressOf South Africa ,PP. 325-326

(٦٥ Walker, Eric A.: OP. CIt., P.251.

(٦٦ THeal, G.M.: OP . Cit., P. 328 .

(٦٧ C.O. 48.444. PP. 559-560.

Wilson , Monica And Thomposon , Leonard : OP . Cit., P . 322.

(٦٨ Macmic lan , W.M. : OP. Cit., PP. 318-320.

٦٩) ورد اسم كريلى في بعض المراجع سيرلي .Serli

(٧٠ Walker, Eric A.: OP. Cit., PP. 254-266.

(٧١ Marais , I.S.: OP. Cit., PP. 211-213.

(٧٢ C.O. 48.444. P. 662.

Bell, K.N. And Morrell, W.P. OP. Cit., PP. 518- 519.

(٧٣ Theal, G.M.: History Of South Afroca . P. 128.

(٧٤ Ibid., Marais, G.S.: OP. cit., PP. 213-4.

(٧٥ Bell,K.N.And Morrell, W.P. :OP. Cit., PP. 528- 530, Despatch From Lord Grey to the Hon. G. Cathcart, February 2, 1852.

(٧٦ Walker, Eric A.: OP. Cit., P. 251.

(٧٧ Mandelbrote , H.J.: OP. Cit., P 382.

Cmer- Cooper, J.D.OP.Cit.,P.387.

(٧٨ Walker, Eric A.: OP.Cit., P 252.

Mandelbrote , H.J. OP. Cit., P. 383

(٧٩ Theal, G.M. : History Of South Africa, P. 132.

الفصل الرابع

نظام الحكم البريطانى

فى مستعمرة رأس الرجاء الصالح

فى ظل الحكم النيابى والذاتي

(١٨٥٤ - ١٨٧٢ - ١٩١٠)

كما ذكرنا من قبل ، فقد مرت مستعمرة الرأس البريطانية بكافة النظم الاستعمارية البريطانية ، ولعلها المستعمرة الوحيدة فى القارة الافريقية ، التى تمثل النموذج الكامل لهذه النظم ، التى تعاقبت عليها ، وهى : الاحتلال ، بعد صراع مع قوة أوروبية أخرى هى هولندا ، ثم الحماية ، وحكم مستعمرة التاج ، والحكم النيابى ، والحكم الذاتى ، وختاما الاتحاد ضمن مجموعة من المستعمرات ، في وحدة من الوحدات التي شكلت الكومن ولث البريطانى فيمابعد . ويرجع هذا إلى طول الفترة التى خضعت فيها المستعمرة لبريطانيا ، وقوة الوجود الأبيض فيها ، بحيث تطلب استرضاؤه أن تمنح بريطانيا المستعمرة نظماً دستورية . كذلك فقد اختلفت وجهة نظر الحكومات البريطانية نحو المستعمرة ، حسب انتمائها الحزبى ، والرغبة فى الاستعمار ، والرغبة عنه ، والانفاق عليه ، أو الاستفادة منه ، حسب الموقف الدولي بأوروبا وافريقيا . وقد كان خفض بريطانيا للانفاق يعنى تحمل المستعمرة مزيدا من المسئولية ، ونيلها مزيداً من الحرية فى إدارة شئونها الداخلية . وكانت بريطانيا مضطرة ، في أحوال كثيرة إلى ضم مزيد من المستعمرات ، رغم رغبتها فى خفض الانفاق [1] .

وتعد الفترة التالية لإصدار قانون الحكم النيابى فى مستعمرة الرأس فترة خصبة ، إذ استقر فيها الاستعمار البريطانى ، وتبلورت مؤسساته . وانعكس كل هذا علي نظام الحكم فى المستعمرة ، فأثر علي صلاحيات سلطاتها الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ، بحيث يمكن رصدها من الوثائق بسهولة . وسوف نستعرض ذلك فيما يلى من صفحات .

أولاً - السلطة التنفيذية :

تمثلت السلطة التنفيذية فى المستعمرة في الحاكم العام والمجلس التنفيذى والوزارة منذ عهد الحكم الذاتى ، والإدارات المختلفة وحكام الأقاليم والقوات العسكرية والشرطة .

الحاكم العام :

كان حاكم عام مستعمرة رأس الرجاء الصالح يشغل أيضا منصب المندوب السامى ، البريطانى لجنوب افريقيا ، وكانت صلاحياته كحاكم عام لمستعمرة الرأس كالاتي :

قبل صدور دستور الحكم النيابى في ١٨٥٣ كان مطلق السلطة ، بحيث كان يتجاهل وجود مجلسه التنفيذى ، وكذا المجلس التشريعي [2] . وقد عمل هذا الدستور علي الحد من

صلاحياته الواسعة . وكانت مرحلة الحكم النيابي مرحلة انتقال بين عصر تفوق فيه سلطته كل السلطات ، وهو عصر حكم التاج ، وبين عصر الحكم الذاتى الذى صار فيه حكما بين السلطات ، يشرف من بعيد ، ولا يتدخل في شئونها ، ويراعي قط مصالح الامبراطورية البريطانية (٣) .

وقد كان للحاكم العام ، فى ظل الحكم النيابى (١٨٥٣ ـ ١٨٧٢) أن يخالف المجلس التنفيذى الرأى ، على أن يخبر وزير المستعمرات بالسبب الذى دعاه إلى ذلك ، وكان الحكام في هذه الفترة يتصرفون بحرية كاملة ، ولم تكن محاولات البرلمان والمجلس التنفيذي لمشاركته السلطة ناجحة إلا نادرا (٤) .

كان للحاكم العام أن يعين كبار موظفين ، ويحصل علي تصديق الحكومة البريطانية على هذا التعيين ، وله أيضا سلطة فصلهم بعد استشارة المجلس التنفيذي . وله مثل هذه السلطة علي القضاة إن ثبت له سوء سلوكهم . وله أن يقبل الاستقالات ،حتي تصله الموافقة الملكية من لندن ، ولكن ليس له أن يقيل موظفا عينه وزير المستعمرات ، أو من هو أعلي منه مرتبة (٥) . وكان وزير المستعمرات يعيد تعيين الموظفين الذين أقالهم الحاكم العام ، إن استبان له سوء تصرفه حيالهم ، وعدم اتباعه الإجراءات الدستورية ، وذلك مثلما حدث بين لورد كارنارفون وسير فيليب وودهارس (٦) .

ولم يكن للحاكم العام أن ينفذ أحكام الإعدام ، دون تصديق التاج البريطاني وكان من سلطته تخفيف العقوبات والعفو عن المحكوم عليهم ، بعد استشارة القضاة . وكان له حق طلب فرض غرامة مالية لا تتجاوز الخمسين جنيها (٧) . ويصدر الحاكم ، في كل المسائل ذات الأهمية ، قرارات وبيانات تنشر فى الجريدة الرسمية ،. فإن كانت ملحة أصدر بها عددا استثنائيا ، لتوزع فى أنحاء المستعمرة (٨) .

وكان الحاكم العام يرأس جلسات المجلس التنفيذي ، ويدعوه للانعقاد ، ويعطله ، ويُمضى قراراته أو يوقفها .ولكن حُرم عليه جملة أمور منها : إلغاء الحكم البريطانى فى المستعمرة ، أو تعريضه للخطر ، أو التصرف فى مسائل السياسية العليا دون إذن وزارة المستعمرات (٩) ، أو تعديل قوانين المستعمرة ، أو التدخل بشكل غير قانوني فى تعيين المجلس التشريعي ، أو زيادة أو خفض مرتبات أو صلاحيات الموظفين العموميين ، أو إصدار عملة ورقية ، أو تمكين الأجانب من أرض المستعمرة ، أو التدخل فى حرية العقيدة ، أو تعريض غير الأوروبيين لموقف من العجز والتضييق لا يسري علي الأوروبيين (١٠) .

وكان بعض الحكام ، لاسيما فيليب وودهاوس ، يتحايل على هذه القيود . فإذا أراد فصل أحد أعضاء المجلس منحهُ أجازة ، حتى يحصل علي موافقة وزير المستعمرات علي إقالته ، أو يدفعه إلى الاستقالة [١١] .

وقد نص الدستور في عام ١٨٥٣ ، وفى المادة رقم ٨٠ منه ، على أن تنظر مشروعات القوانين الخاصة بالسياسة المالية والنقد في الجمعية التشريعية ، بطلب من الحكومة البريطانية ، أى بطلب من ممثلهاالحاكم العام . فكان بعضهم لا يطلب من الجمعية التشريعية نظر هذه القوانين ، حتى يفوت عليها فرصة مناقشته فى سياسته . كذلك حول الحاكم العام سلطة انفاق قرابة ثلث دخل المستعمرة علي الخدمات الضرورية ، والحقوق المقررة دستوريا ، والإنشاءات المدنية والمعاشات والشئون الدينية والدفاع عن الحدود ، دون الرجوع إلي البرلمان ، هو ما كان يفعله سيرجورج جراي ، في عام ١٨٥٦ ، على سبيل المثال [١٢] . وقد انتهج سير فيليب وودهاوس نهجا مشابها لنهج جراي ، ولكن البرلمان اشتد فى محاسبته حسابا عسيرا ، حتي سأله عن إيجار منزله الريفى [١٣] .

من هذا يتبين أن دستور ١٨٥٣ كان نهاية لعهد الحكم الاوتوقراطى . فمنذ هذا العام فصاعدا كانت أوامر الحاكم أقل قوة في جوهرها وأضيف نطاقا فى مجالها . ولئن كان بوسعه أن ينفذ مشيئته على البرلمان ، فإن البرلمان وجه إليه نقدا قاسيا بوصفه رأس السلطة التنفيذي . كان للحاكم ، طبقا للمادتين ٨١ و ٨٢ ، أن يقترح تعديل مشروعات القوانين ، وله أيضا أن يرفضها ، أو يوافق عليها ، أو يرسلها إلي لندن للتصديق عليها [١٤] .

منع الدستورُ البرلمانَ من الانتقاص من سلطة الحاكم أو التهديد بذلك ، ومَنحَ الحاكمُ سلطةَ تأجيل تنفيذ أي قانون يصدره البرلمان ، لمدة عامين . كما كان له حق إلغاء أى قانون يرى فيه مساسا بالدستور أو تعديلا له . وكان له نفس الحق في إلغاء أى قانون يكون من شأنه التأثير علي الملونين ، أو الإضرار بحقوق التاج البريطاني ، وذلك نص المادة الثالثة والثمانين . ورغم صلاحيات الحاكم الواسعة هذه فقد كان ، فى بداية تجربة الحكم النيابى ، وسيطا بين المجلس التشريعي والجمعية التشريعية ، اللذين دبت بينهما الخلافات [١٥] . ولكن ظلت التجربة كلها وقفا علي أمرين اثنين : مدى النضج السياسى للبرلمانيين وعدم تكون أحزاب ذات برامج محددة ، وطبيعة الحاكم من حيث موقفه من الديمقراطية تأييدا ومعارضة ، فإن كانت هذه الأخيرة تعقدت الأمور مع البرلمان ، حتى يصبح النظام كله فى محنة ، لا سيما وأن الحاكم لم يكن مسئولا أمام البرلمان ، بل أمام وزير المستعمرات [١٦] .

كان الحاكم العام ، بحكم منصبه كمندوب سام ، قائدا للحامية البريطانية [١٧] وقد كان

مضطرا أحيانا إلى أن يعهد بمهام الحاكم العام لنائب له ، ليتفرغ لمشاكل الحدود مع القبائل الافريقية ، وأن يعين حاكما عاما للإقليم الشرقى ، نظرا لبعده الشاسع عن مقر الحكم فى كيب تاون . وقد طالب المستوطنون بفصل منصب الحاكم العام عن منصب قائد الحامية ، حتى يتفرغ الحاكم لأمور الحكم ، بدلا من أن يعسكر طويلا علي الحدود . ولما صار الحكام يعينون من غير العسكريين ، استمروا يقودون الحامية ، ويقوم قائد القوات بأعباء الحاكم العام في حالة غيابه أو سفره (١٨) .

وكان سير فيليب وودهاوس صاحب أسوأ تجربة مع برلمان المستعمرة ، فقد كان يتعامل مع أزمة اقتصادية طاحنة وبرلمان مشاكس ، وقد لعب ، مرارا،على الصراع بين الإقليمين الشرقي والغربي دون نجاح ، كما كان يرى أن الاقتصاد فى الإنفاق أكثر إلزاما له وحتمية من الحكم الدستوري . وكانت نتيجة الصراع هى زيادة صلاحيات البرلمان ، الذى حاول إلغاءه (١٩) .

وقد اعترفت الحكومة البريطانية بحق مستوطني مستعمرة الرأس في التحكم في الهيئة التنفيذية لمستعمرتهم ، والسيطرة عليها ، مادام عليهم أن يدفعوا الضرائب ويتحملوا أعباء الدفاع عن أنفسهم ضد الأفارقة (٢٠) . وبذا وافقت بريطانيا علي قيام الحكم الذاتي في المستعمرة ، وقيام وزارة مسئولة أمام البرلمان . وكان معني هذا أن تتقلص سلطات الحاكم العام نفسه ، ويترك لرئيس الوزراء الاضطلاع بالدور الأكبر من أدوار السلطة التنفيذية ، وذلك فى ٢٨ نوفمبر ١٨٧٢ (٢١) .

تحول الحاكم العام بعد قيام أول وزارة مسئولة ، إلى موقف العرض والاقتراح بعد موقف الحكم والإبرام ، بل لقد صار بعض الحكام واقعين تحت النفوذ القوى لرؤساء الوزارات (٢٢) . فإن موقف مولتينو ، على سبيل المثال ، من قضية ضم جريكوالاند الغربية ، ثم من قضية الاتحاد ، يمكن أن يبين مدى قوة سلطة رؤساء الوزارات ،ولكن من ناحية أخرى ، فإن حاكم عام المستعمرة ما كان ليقبل تهديدا للسيادة البريطانية ، مهما تساهل في الأمور العادية الداخلية.

لقد تركزت مهمة الحاكم العام فى تنفيذ السياسة العامة للحكومة البريطانية فى مستعمرة الرأس . وتقلب دوره ، مع تقلب السياسة البريطانية ، بين التوسع الاستعماري وتقليصه ، تبعا لتولي حزب الأحرار أو حزب المحافظين السلطة . فوزارات المحافظين ، وبخاصة تحت رئاسة دزرائيلى ، كانت ترى فى الاستعمار مظهرا للعظمة والمجد . أما خصمه جلادستون ، زعيم الأحرار ،فلم يكن يحبذ الاستعمار . وكانت حكومات حزب الأحرار أقرب إلى منح الحكم الذاتي للمستعمرات ، تجنبًا للانفاق عليها (٢٣) .

عزل سير جورج جراي لانه خالف الحكومة البريطانية رأيها ، واقترح توحيد جنوب افريقيا ، وعزل سير بارتل فرير ، لانه خالف الحكومة البريطانية رأيها ، ولم ينفذ مشروعها لتوحيد جنوب افريقيا ، وصار عاجزا ازاء قوة شخصية رئيس الوزراء مولتينو [٢٤] . وقد استغل فرير مسألة اصرار مولتينو في قيام قوات المستعمرة بحملتها ضد قبيلة الجاليكا ، بشكل مستقل عن القوات البريطانية ، وأقاله مقدما لحكومته سابقة دستورية رحبت بها ، لكنها كانت المرة الأخيرة التى أقال فيها الحاكم الوزارة ، منذ قيام الحكم الذاتي فى عام ١٨٧٢ وحتى قيام الاتحاد فى عام ١٩١٠ [٢٥] .

اما سير هيركليز روبنسون فكان فى بداية حكمه يتجاهل الوزارة ، ولا يأخذ برأيها ، ولكنه ، بعد حين ، بدأ يعارض الوجود والنفوذ الامبراطورى ويؤيد دور الوزارة والأحزاب . وكانت ممارساته السياسية ، خلال أغلب فترتي حكمه ، الأولي من ١٨٨١ إلى ١٨٨٩ والثانية من ١٨٩٥ إلى ١٨٩٧ ، تأكيدا لفكرته هذه [٢٦] . وكان هذا اعترافا من الحاكم العام بمدى قوة رؤساء الوزارات ، وبخاصة بعد وقوع روبنسون تحت النفوذ الطاغي لرئيس الوزراء سيسل رودس . حتى أنه بعد فضيحة غارة جيمسون لم يجرؤ علي إقالته ، وإنما استقال رودس من تلقاء نفسه ، بعد ما ثبت تورطه [٢٧] . ولعل هذا يفسر إصرار رودس علي إعادة روبنسون مندوبا ساميا مرة أخرى بدلا من سير هنري لوتش ، الذى كان يكرهه ، والذى تولى رودس الحكم ، رغم أنفه [٢٨] .

بهذا كانت مهام المندوب السامي أكثر بريقا من مهام الحاكم العام لمستعمرة الرأس ، بمعنى أن اهتمام المندوب السامي برعاية الخط السياسي البريطاني والوساطة بين المستعمرات والجمهوريات كان يفوق اهتمامه بالشئون الداخلية للمستعمرة . ولكن الحالة تغيرت كثيرا علي يدى سير الفريد ميلنر ، إذ راح يتدخل فى كل صغيرة وكبيرة . وكان هذا راجعا إلى ظروف الصراع التى سبقت ولحقت حرب البوير . ومن ثم تضاءلت ، في ظل إدارته أهمية رئيس الوزراء ، لا سيما سير غوردون سبريج . إلا أن هذا الوضع تغير إلي حد ما ، حين تولى شراينر رئاسة الوزارة ، فعمل علي تدعيم موقف الافريكانريين ، ومعادلة النفوذ الطاغي للحاكم العام ميلنر ، بجهده هو وزملائه في الرابطة الافريكانرية [٢٩] .

المجلس التنفيذى :

منذ ٢٣ أكتوبر ١٨٣٣ قررت الحكومة البريطانية أن تعهد لمجلس تنفيذى بمعاونة الحاكم

العام فى الاضطلاع بمهام منصبه . وقد استمر هذا المجلس فى العمل ، منذ هذا التاريخ وحتى عام ١٨٧٢ ، حين تولت الوزارة السلطة التنفيذية .وكان المجلس يتكون من كبار موظفى الحكومة . وكان للحاكم أن يعين هؤلاء الموظفين ، بيد أنه كان بحاجة إلى تصديق الحكومة البريطانية . كما أن موافقة المجلس التنفيذى ضرورية إذا أراد الحاكم عزل احد كبار موظفيه [٣٠] .

كان الحاكم يدعو المجلس التنفيذى للانعقاد ، وكان له أن يعطله . وكان الحاكم العام يعين أعضاء من غير الموظفين فى المجلس ، ويرأس الجلسات ، ويراعى قانونية الاجراءات ، ويعطي الكلمة لهذا العضو أو ذاك ، وله الصوت المرجح ، إذا ما تساوت الأصوات . وكانت العلاقات بين الحاكم والمجلس التنفيذى طيبة فى الغالب ، ومن ثم ظل حق المجلس التنفيذى فى رفض إجراءات الحاكم العام غيرالدستورية ، حقاً نظريا غير معمول به [٣١] .

وكثيرًا ما كان أعضاء المجلس التنفيذي يتفقون مع الحاكم في آرائه فى قضايا العمل السياسى أو مشروعات القوانين المالية أو الإدارية ، ثم يذهبون إلى المجلس التشريعى ، الذي كانوا أعضاء فيه أيضا ، ليقترحوا ما يريده الحاكم . وكانت سيطرة الحاكم علي المجلس كاملة، بحيث صار عامل الربط بين أعضائه ، ولو تغيب عن العاصمة قليلا فربما دبت الخلافات بين هؤلاء الأعضاء [٣٢] .

وكان كبار الموظفين هم: سكرتير عام الحكومة Secretary of State وهو بمثابة وزير الدولة الأوحد ، أو بمثابة رئيس الوزراء إن جاز هذا التعبير ، وسكرتير المندوب السامى لشئون المستعمرات Cononial Secretary وهو بمثابة وزير المستعمرات ، الذى يتولى مساعدته فى إدراة شئون مستعمرتى الرأس وناتال والمحميات الأخري . ثم هناك سكرتير شئون الإمبراطورية Imperial Secretary الذى يختص بإدارة شئون الامبراطورية ذات الطابع السياسي . وهناك سكرتيرعسكرى ، وهو بمثابة وزير الحرب Military Secretary وهو موظف آخرغير قائد الحامية الذي يتبع وزارة الحرب البريطانية ، بعد انفصالها عن وزارة المستعمرات . وعن الشئون الداخلية للمستعمرة كان هناك المراقب العامAuditor General والذى اختص بعمليات المراقبة والمراجعة والمحاسبة ورئاسة الجهاز الإدارى الحكومي ، ثم مدير عام الجمارك ، ومدير عام الخزانة Treasurer General وأخيرا النائب العام [٣٣] . وكان للحاكم مستشار قانونى Law Adviser يقوم باطلاعه على القوانين المناسبة لكل حالة تعرض عليه ، وبعد المذكرات القانونية حول كل خرق للقوانين من جانب الهيئات المختلفة [٣٤] .

وكان المجلس التنفيذى يتكون فقط من سكرتير عام الحكومة ، وسكرتير شئون المستعمرات والمراقب العام ، ومدير عام الخزانة والنائب العام ، ومدير عام الجمارك (٣٥) .

وفى ظل الحاكم النيابي صار المجلس التنفيذى ، برئاسة الحاكم ، أشبه بوزارة للمستعمرة ، ألا أنه لم يكن مسئولا أمام البرلمان ، بل أمام الحاكم العام . وبذا تمتع المجلس التنفيذى بسلطة كبيرة . وقد نص الدستور علي مشاركة عدد من كبار الموظفين فى مداولات مجلسى البرلمان دون أن يتمتعوا بحق التصويت . وقد قنن أول برلمانات المستعمرة هذا بالنص علي أن يحضر سبعة من كبار الموظفين جلسات اللجان المنتخبة Selected Committies . وكان هذا يعنى تغلغلا وامتدادا لهيئة تنفيذية غير مسئولة فى برلمان لا يملك سوى الاعتراض علي إجراءاتها (٣٦) .

مجلس الوزراء :

منذ عام ١٨٧٢ صار رئيس الوزراء المسئول المباشر فى المستعمرة ، عن السلطة التنفيذية وصار ، بالتالي ، خلفا للحاكم العام فى قيادتها . وعاون رئيسَ الوزراء مجلسٌ مكون من - ستة أعضاء ، صارخلفا للمجلس التنفيذى . بيد أنه كان عليه أن يقدم تقارير عن كل أمر ذي بال إلى الحاكم العام ، ويرسل له نسخا من إجراءاته . وكان زعيم الأغلبية فى البرلمان يصبح رئيسا للوزراء ، مالم يرى الحاكم خلاف ذلك ، مثلما حدث حين عزل الحاكم العام فرير رئيس الوزراء مولتينو ، رغم تمتعه بالأغلبية ، وعهدَ بالأمرلسير غوردون سبريج ، رغم عدم استناد هذا لأغلبية تمكنه من إمضاء مشروعاته.وتحولَ الأعضاء الذين كانوا يؤيدون مولتينو إلى معارضين له،فور ظهور غضبة الحاكم عليه ، مما كان مؤشر عدم نضج سياسى (٣٧) . وامتاز خلفُهُ سبريج بأنه كان البديل المستعد أبدًا لتشكيل الوزارة ، فهو ، وإن كان انجليزيا ، لا يميل إلى إغضاب الافريكانريين ، لأنه مزارع مثلهم . وهو لم يقف بصلابة إلى جانب السلطة الامبراطورية إلا بعدما فرضت وجودها القوى على كل جنوب افريقيا بعد حرب مطلع القرن (٣٨) .

علي عاتق رئيس الوزراء وقعت مسئولية اختيار أعضاء وزارته ، مع إمكانية توليه أية وزارة إلى جانب رئاسة الوزراء . وتبقي الوزارة في الحكم ، طالما تمتعت بثقة مجلسى البرلمان (٣٩) . وبينما كان تعامل المجلس التنفيذى السابق مع سكرتير الحاكم لشئون السمتعمرات ، فإن رئيس مجلس الوزراء كان يتعامل مع الحاكم العام تعاملا مباشرا عن طريق الخطابات الرسمية المسجلة (٤٠) .

كانت الوزارة ، فى أيامها الأولي ، تضم خمس وزارات ، على رأس كل منها عضو بمجلس الوزراء ، وان لم يحمل لقب وزير . وهؤلاء الأعضاء هم : وزير المستعمرات Colonial Secrerary والنائب العام Attormey General ووزير الخزانة ، ومندوب الأراضى التابعة للتاج والاشغال العامة [٤١] Cemmissioner of Crown Lands And Public Works ووزيرالشئون الوطنية . وفى عام ١٨٩٣ استحدث منصب وزير الزراعة ، فى وزارة رودس ، وإن قام بإدماج منصب وزير المستعمرات في منصب رئيس الوزراء فظل مجلس الوزراء مكونا من خمسة أعضاء . كما كان من قبل [٤٢] .

وكانت الوزارة ، كصيغة قوية للحكم الذاتى ، تختلف تماما عن المجلس التنفيذى . لقد كان بوسعها معارضة الحاكم العام ،بل وإحراج موقفه . ليس هذا فقط ، بل إنه كان بوسعها مخالفة الحكومة البريطانية ، وممارسة الضغط عليها . وحتى الوزارات التى كانت الوزارة تستسلم فيها لنفوذ المندوب السامى الحاكم العام للمستعمرة ، فإن مجلس الوزراء نجح فى أن يختط لنفسه خطا غير متماش مع السياسة البريطانية تجاه الاغلبية الافريقية ، واضطرت بريطانيا ، حفاظا علي مصالحها ووجودها فى المنطقة،أن توافق على خط مجلس الوزراء العنصرى [٤٣] .

الإدارات الحكومية :

ضمت الإدارة الحكومية فى كيب تاون عددا محدودا من كبار الموظفين ، الذين تمتعوا بقدر كبير من السلطة فى المستعمرة ، وكانوا الأساس الذى اعتمدت عليه الإدارة . ومن هؤلاء مدير عام الخزانة والمراقب العام ومدير الشهر العقاري Registrar of Deeds ومدير عام الموانئ ومدير عام السكك الحديدية ، ومدير عام الجمارك ، ومدير عام البريد [٤٤] .

أما الحكام المحليون ، فأقوى مناصبهم بعد مناصب مسئولى كيب تاون هو منصب حاكم عام الإقليم الشرقى ، والذى كان يتدعم يوما بعد يوم خلال الصراع بين الإقليمين الشرقى والغربى ، وانزوى مع انزواء دعوة الانفصال بينهما [٤٥] . تأتى بعد هذا مرتبة حكام الأقاليم ويلقب كل واحد منهم بلقب المندوب أو المأمور المدنى Civil Commissioner وهو يختص بالسلطة المدنية كاملة بأبعادها السياسية والاقتصادية ، كمراقبة تحركات الوطنيين وجمع الضرائب والتراخيص وطلب العون من الحامية البريطانية أو قوات المستعمرة والاشراف على الميليشيات البيضاء ، ومراقبة إدارة العدالة والمدن وخدماتها وما إلى ذلك [٤٦] .

أما المدن فكان يتولي الإدارة المدنية فيها محافظ Mayor وبالذات فى المدن الكبرى مثل كيب تاون وبورت اليزابيث وجراهامزتاون ، وغيرها [٤٧] . ويعاون المحافظ فى عمله ، فضلا عن الإدارات الحكومية التنفيذية الخاصة بالصحة والضرائب ومختلف الخدمات ، المجلس المحلى أو البلدي المنتخب ، الذى يقوم مقام السلطة التشريعية المحلية فى مراقبة أعمال المحافظ وإداراته . وكان له أن يقترح على المحافظ ما يراه من إصلاحات ، ويضغط من أجل تنفيذها ، وربما راسل رئيس الوزراء ، بما يخالف المحافظ فيه ، وكان هذا أقصى مايملك فعله ، حيث كان المحافظ معينا من قبل رئيس الوزراء [٤٨] . إما إدارة الخدمات فكان يعهد بهاالشركات متخصصة فى النظافة العامة أو تقليم الأشجار ، أو الإمداد بالمياه وغير ذلك ،. مقابل حصولهاعلى مبلغ ثابت مثل نسبة معينة من الضرائب التى تفرض على السكان من أجل توفير مثل هذه الخدمات [٤٩] .

أما حكام المراكز أو الاقسام الإدارية فيعرف كل واحد منهم باسم الحاكم القاضى -Magis trate وهو يضطلع بأعباء الإدارة والحكم فىالقسم الإداري ، باعتباره ممثلا للحكومة ، ولكن له صلاحيات قضائية طفيفة ، تتعلق بتنفيذ كالقانون ، بصفة فورية ، في المسائل الملحة والقضايا ا نائية العاجلة ،دون الرجوع للمحاكم القضائية . وعمله فى هذا النحو يشبه عمل مأمور الشرطة الذى يضطلع بدور مدنى وقضائى [٥٠] .

القوات العسكرية :

كانت لمستعمرة الرأس أهميتها الاستراتيجية الفائقة علي الطريق التجارى الهام بين الشرق والغرب ، وبين بريطانيا ومستعمراتها الشرقية . وقد أدى افتتاح قناة السويس إلى التقليل من هذه الأهمية التجارية للمستعمرة ، إلاأنه لم يؤد إلى التقليل من أهميتها الاستراتيجية ،وبخاصة قبل احتلال بريطانيا لمصر ، حين كانت تكتنف النفوذ البريطانى فى القناة تعقيدات دولية كثيفة ، لم يكن لها وجود فى حالة مستعمرة الرأس [٥١] .

ومثلما كانت سياسة المستعمرة تتجاور فيها سيادة الامبراطورية البريطانية ، من ناحية ، والنعرة الاستقلالية للمستوطنين البيض ، من ناحية أخرى فقد انقسمت قواتها العسكرية بين هاتين الناحيتين . وبذلك كانت هناك الحامية البريطانية والقاعدة البحرية بالإضافة إلى قوات المستعمرة .

وتوصف قوات الحامية البريطانية بأنها كانت أخف وطأة ، علي الأفارقة ، من قوات

المستعمرة . وهذا صحيح فى بعض جوانبه ، إلا أنه ينبغي القول أيضاأن القوات البريطانية شنت حروبا قاسية غير متكافئة ، ضد قبائل الاكسوزا و الجايكا والجاليكا ، والفنجو ، والتمبو ، وغيرهم في المستعمرة وخارجها (٥٢) . بل إنها كسرت العمود الفقرى للقوة العسكرية لكل قبيلة افريقية ، حتى يخلو لها ميدان القوة والسيطرة (٥٣) .

كانت الحامية البريطانية تخضع لقيادة حاكم عام المستعمرة ، في عهد تعيين الحاكم من بين العسكريين ، ومن ثم كان عليه قيادة القوات بنفسه . ولكن عندما صار الحكام يعينون من السياسيين المدنيين عين قائد مستقل للحامية ، حمل لقب القائد العام لقوات جنوب افريقيا ، وكان يتولي قيادة الحامية فى كل المستعمرات ، مع وجود نائب له يتولي القيادة العسكرية فى كل مستعمرة أو محمية ، وكان هو قائد قوات مستعمرة الرأس ، باعتبارها أكبر قواعد قواته ومقر قيادته . وكانت تتبعه إدارة البحرية بالمستعمرة Naval Department وكانت بين أنشط إداراته إدارة الإمداد والتموين الحربية Commissariatوبسبب بعد البون بين المستعمرة والأراضى البريطانية ، فكان عليها تخزين كميات كبيرة من السلاح في مستعمرة الرأس (٥٤) .

وكانت قاعدة سيمونز تاون في خليج سيمون أقوى المعاقل البحرية البريطانية فى جنوب افريقيا بل وعلى طريق الهند التجارى ، قبل افتتاح قناة السويس . وكانت نقطة انطلاق لإخماد ثورات الهند ، والثورات الافريقية ولشن الحروب ضد البوير (٥٥) . وقد رفت قاعدة سيمون باسم محطة رأس الرجاء الصالح ، وعرف قائدها باسم قائد عام محطة رأس الرجاء الصالحCommander - in - chief of cape of Good Hope Station وكان عليه تقديم تقارير دورية إلى قيادة البحرية البريطانية ،والإشراف علي العمليات العسكرية البحرية فى جنوب افريقيا ، وفى طريق الهند ، بالتعاون مع القوات البريطانية في الهند ، والإشراف علي الإمداد والتموين والتسليح (٥٦) . وفى ظل تقدم وارتفاع مستوي البحرية البريطانية ، بدأت فى أواخر القرن التاسع عشر نشأة بحرية المستعمرة المستقلة ،حين شرعت حكومتها فى تدريب صغار الشبان علي ظهر بعض السفن الحربية البريطانية . وكان هذا أمرا طبيعيا لمستعمرة تتمتع بالحكم الذاتى ، وتواجه بحارا عاتية من أمامها (٥٧) .

وكان القائد البحرى لقاعدة خليج سيمون يحصل على التمويل اللازم لقواته من ميزانية الأسطول البريطاني حسب مايقرره مجلس لوردات البحرية البريطانية Lord Commission-ers of the Admirality ويوافق عليه البرلمان البريطانى وكان يحصل أيضا علي منحة سنوية من مستعمرة الرأس ،كانت تنفق في أمور يتفق عليها مسبقا ، مثل إصلاح أحواض السفن

وعمليات التوسع المستمر فى الموانئ لملاحقة التضخم المستمر فى أحجام السفن وحمولاتها (٥٨) . وكانت مستعمرة الرأس تتحمل نفقات الجولات البحرية التى تتم بناء علي طلبها ، طبقا لحالات تعتبرها ضرورية لها ، ولا تكون لها هذه الأهمية بالنسبة للامبرطورية (٥٩) . وقد جاهدت المستعمرة للتخلص من نفقات عديدة كانت البحرية تحاول تحميلها خزانة المستعمرة (٦٠) .

وكانت الحامية البريطانية تهتم اهتماما خاصا بالدفاع عن شبه جزيرة الكيب ، ومن أجل هذا شاركت فى إنشاء ميناء خليج تيبل ، والسكك الحديدية في شبه الجزيرة ، علي أساس دعم الظهيرالبري للقاعدة البحرية فى سيمونزتاون (٦١) .وكانت القوات البريطانية وراء مشروع ضخم لعلاج مشاكل المجارى فى كيب تاون ، لما تسببه من مشاكل للقوات البريطانية ، تتمثل فى انتشار الأمراض بين الجنود حتى الثمانينات من القرن التاسع عشر ، حين اضطرت لتحمل مسئولية هذا المشروع ، بعد ما رفعت دعوي قضائية ضد مجلس كيب تاون البلدى بهذا الشأن (٦٢) .

كانت هذه التطورات فى الموانئ وشبه جزيرة الكيب تقوية للقاعدة البحرية ، ليس فقط لخدمة قوات جنوب افريقيا ، بل لخدمة المناطق الجنوبية للامبراطورية البريطانية جميعها . وقد تبادلت الحاميتان الهندية والكيبية ، مرارا ، إرسال المساعدات والنجدات من إحداها إلى الأخرى ، لاسيما من مستعمرة الرأس إلى الهند بين عامي ١٨٥٦ و ١٨٥٨ ، ومن الهند إلى مستعمرة الرأس ، فى عام ١٨٩٨ ، وما بعده (٦٣) .

أما القوات البحرية ، فقد كانت موزعة فى قلاع متفرقة فى أنحاء المستعمرة ، بالقرب من المدن الهامة أو داخلها . وتزداد أعداد القوات فى مدينة ما ، كلما كانت ذات أهمية استراتيجية . كما توجد القوات في تجمعات كبيرة قرب الحدود أو المعازل الافريقية الكبري . وكان سياسة الحكومة البريطانية شبه الدائمة هى العمل على خفض الانفاق العسكرى . وعلى العكس كانت سياسة حكومة المستعمرة شبة الدائمة هي العمل على ضمان أكبر قدر ممكن من الأمن الاستراتيجى ، بتواجد القوات البريطانية على أرضها بأعداد كبيرة (٦٤) .

ولو اقتضت الضرورة العسكرية اتخاذ نهر ما كحد فاصل بين المستعمرة وأحد المعازل الكبري أو القبائل المستقلة ، كالباسوتو ، فعلى قوات الحامية ، بمعاونة القوات الأخري للمستعمرة ، فى دفع هذه القبائل وراء هذا النهر ، وممارسة الحكم العسكرى بقسوة ، حتي تضع فى أذهان الأفارقة احترام هذا النهر كحد يفصل بينهم وبين المستعمرة . ولما كان استمرار

فرض هذا الوضع مستحيلا كانت المستعمرة تلجأ إلى ملء الفراغ الناتج عن انسحاب الجنود البريطانيين بمنح مزارع للجنود المسرحين من الخدمة ، ويكون هذا بداية نشأة قرية عسكرية مكتفية ذاتيا وعسكريا ، بسبب إحاطتها بالقبائل الافريقية (٦٥) .

كانت رغبة الحكومة البريطانية فى عدم الانفاق عل الحروب التي يخوضها المستوطنون البيض ضد الأفارقة ، سببا فى زيادة عنفهم تجاه الأفارقة ، ممايؤدى في النهاية إلي تدخل القوات البريطانية مضطرة ، منعا لانتشار الحروب وتعقد الموقف . وتكون نتيجة التدخل البريطانى سحق الوجود الافريقي فى مناطق كاملة ، وتقليص وجوده في مناطق أخرى ، والاستيلاء على الأرض الافريقية الخصبة وتوزيعها على المستوطنين ، وتسليمها لحكومة المستعمرة بعدما تنتشر المستوطنات العسكرية والمدنية بجانب القلاع العسكرية البريطانية (٦٦) .

ولما كان المندوب السامى الحاكم العام للمستعمرة هو قائد الحامية البريطانية ، الذى يصدر أوامر الاشتراك فى العمليات للقائد العام ، فإنه كان يدفع قواته لحل مشاكل الصراع الأوروبى الافريقى في المستعمرة . ورغبة من الحكومة البريطانية فى تجنب الدخول فى هذه المشاكل ، كانت تكلف قوات المستعمرة بالتدخل فى هذه المشاكل مع صرف منحة من الحكومة البريطا نية لحكومة المستعمرة (٦٧) .

كان المندوب السامى يتشاور مع القائد العام بشأن توفير طلبات الدفاع عن المستعمرة . ولكن المندوب السامى كان يرسل بتقاريره إلى وزير المستعمرات ، بينمايرسل القائد العام تقاريره الدورية إلى وزير الدفاع البريطانى ، الذى كان عليه أن يخبر بها رئيس مجلس الوزراء أو لجنة الدفاع عن المستعمرات فى البرلمان البريطانىColonial Defence Committee إن سُئِلَ عن ذلك من قبلها . وكان القائد العام يعد تقريرا سنويا يضمنه الإجراءات التى قام بها للدفاع عن المستعمرة ، لتُضاف إلى برنامج الوزارة فى الدفاع عن المستعمرات (٦٨) .

وقد انقسمت القوات البريطانية ، فى المستعمرة ، إلى نفس الأقسام المعروفة فى الجيش البريطاني فى القرن التاسع عشر هي المشاة والمدفعية والفرسان . وكان سلاح المدفعية الملكي ذائع الصيت بين كل الوحدات السياسية الأوروبية والقبائل الافريقية علي السواء (٦٩) . ولكن أعداد قوات الحامية كانت تختلف من وقت لآخر حسب الضرورة العسكرية . وفى الأوقات التى كانت قوات الحامية صغيرة قليلة العدد خلالها فإنها كانت تستعين بالأفارقة الأشداء للعمل كمرشدين وحمالين وللقيام بالاستطلاع لقاء مرتبات شهرية والزى الرسمي البريطاني (٧٠) .

كانت الحامية البريطانية ، فى أوائل الخمسينات من القرن التاسع عشر تتكون من خمس كتائب فقط ،واحدة منها في ناتال ،وأخرى مختلطة من الاوروبين والهوتنتوت . وكانت لذلك تستعين بالمتطوعين من المستعمرة ، إذا تطلبت الضرورة ذلك ، أو اذا راجهت القوات المشتركة موقفا طارئا ، لا يمكن تأجيل مواجهته ، لحين استقدام قوات من الهند مثلا [٧١] . وكانت المستعمرة فى حالات الضرورة هذه تخلي مستشفياتها وملاجئها ومدارسها ، لتعسكر فيها القوات ، ريثما يتم استئجار غيرها أو بنائه ، علي أن تشارك الحكومة البريطانية فى هذه النفقات [٧٢] . ولكن الحكومة البريطانية كانت تتحمل النفقات الكاملة لكل عون تقدمه المستعمرة ، خارج حدودها أو فى مشاكل تخص الامبراطورية ، لا المستعمرة [٧٣] .

بعد انتهاء حرب القرم تداركت الحكومة البريطانية وضع حاميتها ، وبخاصة في ظل حادث ذبح الماشية ،الذى كان يُخشى أن يؤدي إلى عواقب وخيمة . فدعمتها بعشر كتائب كاملة لعبت دوراهاما فى تثبيت الوجود الابيض ، بعد حادث ذبح الماشية ، في كافراريا وعلي ضفتى نهرالباشى . وقد كان هذا الوجود الأبيض ذى طابع عسكرى ، بفضل تهجير الفيلق الالمانى ، حيث مُنِحَ المهاجرون العسكريون مزارع ، ومرتبات شهرية ، وأخضعوا للقانون العسكري ، واستقدم لهم زوجات أوروبيات [٧٤] وقد دربت القوات البريطانية بعض رجال القبائل الافريقية ، وجندتهم فى فصائل عسكرية عرفت باسم الحرس الاسود Black Watch وعهدت إليهم بمهمات الحراسة والمراقبة ، تحت إشراف ضباط بريطانيين [٧٥] .

وقد تميزت السياسة البريطانية فى الخمسينات بتنفيذ مخطط التراجع عن استعمار وسط جنوب افريقيا ، بينما تميزت فى الستينات بتنفيذ مخطط سحب أعداد متزايدة من رجال الحامية من جنوب افريقيا . ولكن كلا السياستين فشلتا . لقد كان سحب الحامية يستهدف أن لا تنفق بريطانيا سوى مبلغ العشرة آلاف جنيه التى تمنحها لها المستعمرة سنويا . وقد اضطرت بريطانيا إلي ضم باسوتولاند فمناجم الماس ، لأنها لم تكن تستطيع ، وهى الدولة الكبرى ، أن تتراجع زمام دولتي البوير . ومن ثم لم يحدث قط أن انفقت مثل هذا المبلغ البسيط ، بل دفعت أضعافا له مضاعفة [٧٦] . وقد كان المستوطنون البيض يعملون علي توريط بريطانيا في معاركهم ضد الأفارقة لما يحققه هذا من مزايا ، تتمثل في الاستيلاء علي الأرض الافريقية . وكان التجار والزراع ومتعهدي بيع المواد الغذائية للحامية يحققون بعض المكاسب المادية من تزايد أعداد رجال الحامية البريطانية [٧٧] . وكانت القمة التى وصلت اليها اعداد رجال الحامية البريطانية في جنوب افريقيا هي حرب البوير فى ١٨٩٩ ـ ١٩٠٢ ، وهي قرابة نصف مليون جندي . ومن هذه الحرب تخرج قادتها الكبار فيما بعد ، لاسيما

ونستون تشرشل المراسل الصحفى والفريد ميلنر الذى ألقى بظلال دهائه وقتسوته على التاريخ المصري أيضا ، فضلا عن لورد كتشنر قائد معركة الخرطوم ضد الانصار المهديين (٧٨) .

علمت السلطات العسرية البريطانية خلال حرب البوير على تجنيد الوطنيين ، في المعازل الكبرى فى الترانسكى ، تحت قيادة سير هنري اليوت الذي لقب بلقب قائد قوات المستعمرة فى الاقاليم الوطنية Commandant of the Colonial Forces In the Native territories (٧٩) ، وذلك بغرض الدفاع عن بلادهم ضد الغزو البويرى ، مما يوفر الجنود البريطانيين الذين كانوا يمكن تخصيصهم لهذه المهمة . ولكن لما كانت هذه الأقاليم خاضعة لحكم المستعمرة ، لا لحكم الامبراطورية البريطانية ، فإن السلطات البريطانية عهدت بالقوات الوطنية وضباطها البريطانيين إلى مستعمرة الرأس . ومن ثم كان على سيرهنرى اليوت تقديم تقاريره إلى وزير الشئون الوطنية فى المستعمرة (٨٠) . وقد قوبل هذا بمعاضرة حكومة المستعمرة ، لكنها اضطرت إلى قبوله ، مثلماعارض مولتينو خضوع قوات المستعمرة لسيطرة قوات الامبراطورية خلال حرب الجاليكا . (٨١)

هكذا كانت الحامية البريطانية والقاعدة البحرية .

أما قوات المستعمرة فكانت مقسمة إلي قوات نظامية وقوات غير نظامية . ولكن لما كانت قوات الحامية البريطانية تعتبر جيش المستعمر ، فقد أطلق على القوات العسكرية التابعة لحكومة المستعمرة ، فى الغالب ، اسم الشرطة (٨٢) ، وذلك على الرغم من أن جل عملها كان إخماد ثورات الوطنيين وحراسة الحدود ، وتولى أعباء احتلال المناطق الوطنية والتي احتلتها المستعمرة أو حتى الامبراطورية مثل مناجم الماس ، أو التصدى للغزو البويري (٨٣) .

وقد عهد إلى وزير الأشغال العامة فى المستعمرة بالاضطلاع بمهام وزير الدفاع، وبهذا لم يزد عدد أعضاء مجلس الوزراء عن خمسة أعضاء . وكانت تخضع لإشراف عدة إدارات تعاونه فى القيام بمهام وظيفته ، كإدارة مخازن المدفعية وإدارة التسليح وإدارة التدريب ، وقادة الأسلحة والفرق (٨٤) . ولم يكن معنى الفصل بين القوات البريطانية وقوات المستعمرة عدم التنسيق بين القيادتين . كانت للمستعمرة قواتها المستقلة ومخازنها وأسلحتها وقلاعها ، وكانت للامبراطورية أضعاف ذلك (٨٥) . ومع ذلك تولى سكرتيرالمندوب السامى العسكري ، وهو ضابط بريطاني برتبة الكابتن ، غالبا ، مهمة التنسيق بين حكومة المستعمرة والقيادة البريطانية ، فى حالة حدوث ما يتطلب ذلك . وكان يقوم بدور المستشار العسكرى للمندوب

السامي [٨٦] .وفضلا عن كل هذا فقد درجت حكومة المستعمرة على استشارة قائد الحامية ، فيما يعن لها من أمور ، بشأن أوضاع قواتها وتدريبها وتسليحها وعملياتها بل ومرتباتها ورتبها وأجازاتها [٨٧] .

هذا وكان لقوات المستعمرة زيها العسكري وشاراتها الخاصة منذ الحكم الذاتى فى ١٨٧٢ [٨٨] .

وكانت أبرز فرق قوات المستعمرة هى الشرطة الأوروبية من الفرسان Cape Mounted European Police وكانوا مكلفين بالتعامل مع البيض والسود علي السواء ، فى حالة تجاوز أى منهم القانون أوالقيام بثورة.وكانت أغلب فصائل الشرطة الأوروبية فى المدن والمراكز الحضارية [٨٩] . وكانت قوة من الشرطة البيضاء تختص بالعمل فى نطاق الحدود ، سواء مع القبائل الافريقية أو مع دولة الأورنج الحرة ، وهى قوة شرطة حدود الرأس المسلحة Frontier Armed Police Force وكان فرسان الشرطة يتم تجنيدهم في العواصم الإقليمية ، حيث يتلقون تدريبا شاقا ، ثم يعاد توزيعهم قرب مناطق إقامتهم . ولهذا تسمي قواتهم ، بفرقة كيمبرلي أو قوات حملة بنادق بتشواناالاند أو جريكوالاند الشرقية . وهكذا [٩٠] . ويخضع جنود الشرطة لحياة عسكرية صارمة ، ويلكفون بمهام داخل أراضى المستعمرة أو خارجها ، فهم عماد القوات المسلحة فيها [٩١] .

وكانت هذه القوات تتلقي أوامرها من وزير دفاع المستعمرة ورئيس وزرائها ، وليس من قائد الحامية إلا إذا رتبت السلطات البريطانية ذلك ، وفق الحكم العسكري [٩٢] .

وقد تكرر خروج قوات الشرطة للعمل خارج حدود المستعمرة ، مثلما حدث فى باسوتولاند ، حين كان رجال الشرطة البيضاء دعامة الاحتلال البريطاني لها ، وبهم استمر خضوع هذه البلاد لحكم مستعمرة الرأس [٩٣] . وفي خلال مرحلة التوسع البريطاني بعد كشف الماس ، تولت شرطة حدود المستعمرة عملية احتلال جريكوالاند الغربية ، وإخراج قوات دولة الأورنج منها ، ورفع علم بريطانيا عليها . ثم تولت شرطة المستعمرة السرية مكافحة تهريب الماس ، وجلد الملونين المتهمين بذلك . ونجحت قوات شرطة المستعمرة ، فى المحافظة على استتباب الامور دون عون من جندي بريطاني واحد [٩٤] وذلك بفضل ما أضيف اليها من قوات ، لاسيما المدفعية ، فضلا عن فرق المتطوعين من كل قسم من انحاء مناجم الماس [٩٥] . وقد شاركت الشرطة فى مطاردة الزعيم لانجاليباليل مع قوات ناتال [٩٦] .

ولم تكن أعداد الشرطة كبيرة لسببين : أولهما الاعتماد علي الحامية البريطانية من

ناحية وثانيهما الاعتماد علي المتطوعين من المستوطنين الذين لا يكلفون الخزانة نفقات مستمرة مثل الشرطة . ومن ثم جرى حل بعض فصائلها كما حدثت أزمة مالية ، لاسيما في عام ١٨٦٨ ، حين حلت إحدى كتائب الفرسان حملة البنادق ، وهو ما تكرر فى عام ١٨٧٠ ، وأدى إلى سحب عدد كبير من الشرطة من باسوتولاند ، بحيث لم يتبق سوى قليل منهم ، مما اضطر الحكام إلى الإعتماد علي قوة شخصياتهم وعلى الوقيعة بين العشائرالقبلية [٩٧] ، تجنيد قوات غير نظامية ، بسبب اعتراض برلمان المستعمرة على إرسال شرطة المستعمرة لإقليم لا تحكمه حكومتها [٩٨] .

ومع حسن تسليح شرطة المستعمرة من الفرسان حملة البنادق كانت أعداد قليلة منهم قادرة علي أن توقع بالقبائل الافريقية خسائر رهيبة فى الأرواح [٩٩] .وكانوا يلجأون إلى القوة في تنفيذ القانون المدنى ، ومن ذلك إخراجهم المزارعين الأفارقة المستأجرين من أراض كانت فى حيازة البيض ، الذين رفعوا القيمة الإيجارية للأرض ، بما يفوق مقدرة الأفارقة علي الاستمرار في استئجار الأرض ،وفى نفس الوقت زادت الحكومة من ضرائبها . وقد ترتب علي هذا تشرد أعداد كبيرة من الأفارقة [١٠٠] .

كانت قوات الشرطة دائما تستميل إحدي القبائل ضد الأخرى ،مثلما استمالت قبيلة الفنجو ضد الجاليكا فى عامى ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨ . وقد أخذت قوات الشرطة تجوب بلاد الجاليكا تزحزحهم من مكان إلى مكان . وقد كانت عمليات الشرطة ضد هذه القبيلة بعيدة الأثر على حياتها ، ليس فقط من حيث التقتيل والتذبيح ، بلو ومن حيث حجز القبيلة فى معازل ضيقة . لا تحفظ عليها حياة بنيها . وقد خاض رئيس الوزراء مولتينو حربه ضدهم مستقلا عن الحامية البريطانية . وعين قائدا عاما لقوات المستعمرة ، رجلا من غير السلك العسكرى البريطاني المعترف به [١٠١] .

وقد أعقبت الحرب ، التى أودت بوزارة مولتينو ، إعادة تنظيم قوات الشرطة فى ظل حكم سيرغوردون سبريج .وقد شعر سبريج بالثقة فى قواته ، فدفع بها إلى حرب نزع سلاح الباسوتو . وقد اضطرت الحامية البريطانية ، أخيرا ، إلى التدخل فى الحرب ،بعد فشل شرطة المستعمرة في تحقيق أي انتصار حاسم . ثم تولت الحكومة البريطانية حكم باسوتولاند عن المستعمرة ، مع تحميلها كافة نفقات الحرب، لانها دخلتها بمشيئتها ووفق سياستها الخاصة ، وعارضتها الحكومة البريطانية [١٠٢].

لم يكن معنى هذا أن العلاقات بين قوات المستعمرة وقوات الامبراطورية كانت متوترة دائما ، فالغالب عليها هو التعاون . وكثيرا ما كانت حكومة المستعمرة تطلب مشورة

قادة الحامية [١٠٣] . ومن ناحية أخرى شاركت شرطة مستعمرة الرأس القوات البريطانية فى احتلال بتشواناالاند ، بقيادة سير تشارلز وارين ، كما حكمت مستعمرة الرأس بتشواناالاند ، نيابة عن بريطانيا [١٠٤] . وقام سيسل رودس بحل قوات شرطة حدود بتشواناالاند ، بعد ضم جزء منها لمستعمرة الرأس ، وسمح لهم بالانضمام للطابور العسكرى الذى هاجم الترنسفال بقيادة د. جيمسون ، والذى تكون من شرطة شركة جنوب افريقيا البريطانية فى روديسا [١٠٥] . وأخيرا شاركت شرطة المستعمرة في حرب البويريين عامى ١٨٩٩ ـ ١٩٠٢ ، وإن لم يحظ هذا برضا رئيس الوزراء شراينر [١٠٦] . وقد عوملت قوات المستعمرة معاملة الجيش البريطاني فيما يتعلق بتعويضات الحرب عن الخسائر في الارواح والإصابات [١٠٧] .

يتبين من العرض التاريخي السابق أن نطاق عمل شرطة المستعمرة ، سواء من رجال الحدود أم الفرسان حملة البنادق المختلفة ،لم يكن مدنيا محضا ،كما يوحى اسمها بهذا ، بل امتد إلى الميدان العسكري ، ولهذا السبب ،ولاهمية قواتها في اقرار الامن ، كانت الشرطة من أوائل الامور التي اهتم بها لورد ميلنر ، قبيل الاتحاد ، بعد ما ظهرت خطورة بقاء كل قوات كل مستعمرة منفصلة إحداها عن الاخريات [١٠٨] .

كانت الشرطة البيضاء هى العمود الفقري لقوات المستعمرة النظامية . وبالاضافة إليها كانت هناك شرطة نظامية أيضا من الفرسان الملونين Cape Coloured Mounted Rifelemen وهم كمايظهر من اسمهم فرسان يحملون البنادق . وقد بدأ تجنيد هؤلاء فى عهد سير جورج جراي ، وتوزعت فصائلهم على الاقاليم المختلفة مثل الشرطة البيضاء . وكان البدء بتجنيد الملونين من بين الهوتنتوت [١٠٩] .

اختصت شرطة الملونين بقضايا الملونين والسود ، دون البيض . وكان يتولى قيادتهم ضباط أوروبيون . وكانت هناك أيضا شرطة من السود Kaffir Police وكان هؤلاء يعملون بين ذويهم الأفارقة . وقد أحسن البيض استخدامهم بمهارة على أساس استخدام جنود كل قبيلة ضد القبيلة الأخرى . وفى المرات التى اُستخدم فيها هؤلاء ضد قبائلهم كانوا ينتهزون الفرصة وينضمون إلى الثوار [١١٠] .

وكانت هناك أيضا فصائل من الأفارقة يتم تجنيدهم لمراقبة الحدود ، يعرفون باسم المجندين الوطنيين Native Levies وكانوا يتولون أيضا إخماد الثورات ويشاركون في العمليات العسكرية خلف كل تجمعات القبيلة ، أو خارج حدود المستعمرة . وقد جرى أيضا تجنيد البوشمن ، الذين تشردت بطونهم القبلية أمام الزحف الاستيطاني الأوروبى ، لاستخدامهم

ضد القبائل الافريقية الأخري [١١١].

أما الأقاليم الوطنية الخالصة ، مثل الترانسكي ، فلم يُجند الوطنيون فيها . وقد كانت الشرطة الأوروبية هي التى تتولى عبء الدفاع وحماية القانون الأبيض . ولكن فى خلال حرب البوير تم تجنيد بعضهم ، على نطاق ضيق ، بعد ما تردد عن استخدام البويرلجنود سود. وكان الغرض من هذا هو استخدام المجندين الوطنيين فى الدفاع عن بلادهم فقط ضد البوير ، وتهدئتهم بكميات قليلة من السلاح وبضع طلقات تشفي غليلهم ، دون السماح لهم بالخروج خارج حدود أقاليمهم أو الاشتراك فى القتال ، حتى لا يتعلمون قتل الرجل الأبيض [١١٢] .

هكذا كانت قوات المستعمرة النظامية .

وكان للمستعمرة أيضا قوات غير نظامية ، تتكون من المستوطنين البيض ، بريطانيين وأفريكانريين . كان المستوطنون البيض ، فى جنوب افريقيا ، يعيشون فى وسط محيط معاد من الافارقة أصحاب الأرض الحقيقيين ، ومن ثم كانوا يلجأون إلى حمل السلاح بصفة مستمرة . وقد لا ينظرون إلى الحرب ، بمافيها من مخاطر . بنفس نظرة غيرهم لها ، بل يعتبرونها لعبة يمارسونها من على ظهور الخيل ، بعد شرب الشاى ظهرا [١١٣] .

من أجل ذلك تم تنظيم المستوطنين فى فرق للمتطوعين Volunteer Corps وهى فرق كانت تتشكل من سكان كل منطقة على حدة . وكان يتم استدعاؤهم للخدمة العسكرية، متي اقتضت الضرورة ذلك ، وربما تجمعوا ، قبل أن يستدعوا وكانت هذه الفرق تتكون من الانجليز والافريكانريين ، طالما أن عدوهم المشترك هو الافريقى البائس [١١٤] .ويعرف المتطوعون باسم المواطنين أوالبورغرز والفدائيين أوالكوماندوز أو الميليشيا ، ولكن بقي اسم المتطوعين ، هو الاسم الرسمي [١١٥] . وكان المتطوعون يتقاضون مرتبات رمزية من حكومة المستعمرة ، على أن يجهز أحدهم جوادا وبندقية ،حتى يصل إلى ميدان القتال . فتتولي الحكومة تزويده بالذخائر . [١١٦] وكان الاستدعاء للقتال أمرا مرغوبا فيه من جانب المستوطنين وهم يصبحون أكثر رغبة للمشاركة في القتال إذا وعدوا بأرض أو ماشية قبيلة ما [١١٧] . ولما كان يحدث كثيرا أن يكون المتطوعون أكثر عددا من الجنود فقد صدرت في عام ١٨٩٢ القوانين المنظمة لاستدعائهم للخدمة العاملة ، وحددت كمية الجراية التي يتناولونها يوميا والمكافأة المالية ، ونوع السلاح ، وكمية الذخيرة ، التى تصرف لهم [١١٨] .

وكان البورغرز (المواطنون البيض) ينتخبون قائدا من بينهم ليتولى قيادتهم . ويكون هذا القائد ممن عرف عنهم الشجاعة فى قتال الأفارقة ، أو ضابط شرطة سابق ، ويعرف هذا

القائد باسم الفيلدكورنت . وهو إن كان ضابطا يقود المتطوعين ، فإنه كان يلعب دورا تنفيذيا هاما ، فيساعد قوات الحكومة وشرطتها فى إخماد الثورات الافريقية ، أو ضبط الأمن ، وملاحقة المجرمين الفارين ، أو المساعدة فى إجراء الانتخابات ، والعمل كمسئول للجمارك بصفة مؤقتة ،في المناطق المنعزلة على أن يكون عمله مقصورا على حجز البضائع حتى يتولى خبير جمركي فرض الرسوم عليها ، وغير ذلك من أمورالحكم ، التى تضطره الظروف إلى ممارستها (١١٩) .

كان يحدث أحيانا أن تُعيِّن السلطات العسكرية فى المستعمرة قائدا للمتطوعين وتمنحه رتبة عسكرية محلية (١٢٠) . ولم يكن هذايحظى برضا المتطوعين ، أنفةً منهم أن يخضعوا للقوات النظامية ، وبخاصة ضباط الحامية البريطانية . وكانت السلطات تلجأ لهذا لأمرين وهما الاستفادة من كثرة المتطوعين ، بما يوفر جهد رجال الحامية ، ومنح فرصة للمستوطنين للتعبير عن رغبتهم في خوض القتال ضد الأفارقة ، حتى لايستديروا لقتالها . وكان تعيين ضابط بريطاني يضمن للسلطات العسكرية حسن التنسيق ، وخدمة العمليات على أحسن وجه ، وفق خطتها لها ، والتى لا يعتنى المستوطنون بها كثيرا ، فمرادهم هو الماشية أو الأرض أولا . وفى هذه الأحوال ينال المتطوعون جراية الجندى البريطانى العادية ، ويعهد إليهم بمهام الاستطلاع ، فى المناطق التي يقطنونها ، أو أعمال الحراسة فى الاماكن غير البعيدة عنها (١٢١) .

لم تكن سلطة الحكومة وقواتها العسكرية أو حتى القوات البريطانية ، علي المستوطنين ممايحسب المستوطنون لها حسابا . فإنهم إن أحسوا بأن القتال لن يحقق لهم مغنما امتنعوا عن الاشتراك في القتال ، بل ربما انسحبوا من أرض المعركة عائدين إلى بيوتهم ، كما فعل المتطوعون خلال حرب نزع سلاح الباسوتو في يناير ١٨٨١ ، حين علموا بمعارضة الحكومة البريطانية لحصولهم علي مزارع القبيلة (١٢٢) .

كانت هناك أيضا قوات تطوعية ، إلا أنها كانت أكثر تنظيما ، وهي قوات الحرس الوطنى Yeamanry ويرجع الفضل في نشأة هذه القوات إلى سيرغوردون سبريج فى أولى وزاراته ، من المستوطنين البيض (١٢٣) . وكانت قوات الحرس الوطنى تتلقى تدريبا سنويا تحت إشراف الضباط البريطانيين ، وكانت ميزانية هذه القوات غير مستقرة ، لكنها تزداد فى أوقات الأزمات (١٢٤) . وقد ساهم الحرس الوطنى فى حرب نزع سلاح الباسوتو لكن قواته تعرضت لضربات شديدة من فرسان الباسوتو الشجعان (١٢٥) .

وفي حرب البوير (١٨٩٩ ـ ١٩٠٢) شكل سير الفريد ميلنر فصائل الاستطلاع الوطني

National Scouts من بين البوير الموالين لبريطانيا للإرشاد عن القوات البويرية ، التى كانت تغزو مستعمرة الرأس من حين لآخر . وكان رجال الاستطلاع الوطني مكروهين من مقاتلى البوير ومتمردى مستعمرة الرأس ، الذين اعتبروهم خونة لهم (١٢٦) . وتدل حالة التمرد التى عمت أنحاء كثيرة من المستعمرة على أن المستوطنين البيض ، والافريكانريين منهم علي وجه الخصوص ، والزراع من الافريكانريين علي نحو أخص ، كانوا فرسانا يحبون حمل السلاح وامتطاء ظهور الخيل ، منذ نعومة أظفارهم (١٢٧) .

الشرطة :

كانت هناك بطبيعة الحال ، شرطة غير عسكرية ، تختص بمعالجة المسائل الجنائية والمدنية الروتينية . ويقود الشرطة المدنية فى كل إقليم مأمور الشرطة Commissioner of Police ويخضع لإدارته عدد من مفتشى الشرطة فى الأقسام الإدارية المختلفة Inspector . ويقدم المفتشون لمأمور الشرطة تقارير دورية . ويقدم مأمورو الشرطة تقارير دورية للنائب العام للمستعمرة (١٢٨) كان لمفتش الشرطة دور هام فى الإدارة المدنية ، فيعاون الحاكم في الاشراف علي حالة الأمن وتنفيذ القانون ، ومراقبة المسجونين فى السجن المحلى ، والقبض علي المخالفين ،سواء جنائيا أو مدنيا ، ممن لم يدفعوا الضرائب أو التراخيص التجارية أو الزراعية ، وما إلي بذلك (١٢٩) . وكان رجال الشرطة المدنية من البيض . فى كل أنحاء المستعمرة ، يخضعون لنظام واحد ، معمول به فى كل الأقاليم ويخضعون لأوامر قائد الشرطة المحلية فى المراكز الحضرية الصغيرة ، وهو المختص بتنفيذ القانون فيها ، فهو الشريف Sheriff (١٣٠) .

وكانت جميع سجون المستعمرة تخضع لإشراف مدير عام أو مشرف عام على السجون Supperintendent of Convicts . وكانت السجون تحظى برعايته مادام يقطنها البيض . أما السود فكانت أوضاع سجونهم سيئة جدا . وكان المسئولون عن السجون حريصين علي وجود رجال دين ومدرسين بها لتعليم السجناء (١٣١) .

كانت شرطة العاصمة كيب تاون وسجونها ، تحظى برعاية فائقة من المسئولين في المستعمرة والامبراطورية معا . وكانت شرطة كيب تاون أبرز قوات الشرطة المدنية فى المستعمرة ، بطبيعة الحال ، حيث مقر الحاكم العام والوزارة والبرلمان ، وإن لم يمنع هذا بريطانيا من أن تدعو حكومة المستعمرة إلى اختيار بعض رجال شرطة العاصمة من بين المسجونين البريطانيين ، الذين رحلتهم عن بريطانيا إلى المستعمرة . (١٣٢)

ثانيا - السلطة التشريعية :

كانت جهة التشريع الأولى لمستعمرة رأس الرجاء الصالح .. ككل مستعمرة بريطانية ، هلى البرلمان البريطاني ، طبقا لحقه في إصدار براءات وخطابات الامتياز Letters Patent بصدد المستعمرة .وكانت الجهة الثانية هى ، قبل دستور ١٨٥٣ ، الحاكم العام ، الذى خول سلطة إصدار قوانين وأوامر تنفيذية فيمايعن له من أمور . ثم كانت الجهة الثالثة هى المجلس التشريعى المعين قبل دستور ١٨٥٣ ، والذى كان مكونا من خمسة من كبار الموظفين ، وما بين خمسة إلى سبعة أعضاء من غير الموظفين يتم تعيينهم فى المجلس وكان الحاكم العام رئيس المجلس . ومن ثم ، ولكى يضمن السيطرة عليه ، لم يكن يعين أكثر من خمسة أعضاء من غير الموظفين ، لكى يكون للموظفين ، الذين يسيطر علي أمورهم ، أغلبية فى المجلس (١٣٣) .

البرلمان فى الحكم النيابى ١٨٥٤ - ١٨٧٢ :

بعد ن و عشرين عاما ، ثبت الفشل الذريع للمجلس التشريعى المعين ونص دستور عام ١٨٥٣ علي نيام جهة التشريع الرابعة فى المستعمرة ، وهى البرلمان المنتخب الذى ظل أساس الحياة السياسية فى المستعمرة حتى قيام اتحاد جنوب افريقيا . وظهر للوجود أول برلمان لمستعمرة بريطانية فى القارة الافريقية ، و إن كان برلمانا أوروبا صرفا علي أرض افريقية خالصة . وقد نص الدستور علي أن يتكون البرلمان من مجلسين وهما : المجلس التشريعي Legislative Council ،ويسمى أيضا المجلس الأول أو الأعلي ، ثم الجمعية التشريعية House of Assembly وتعرف أيضا باسم المجلس الثانى أو الأدني (١٣٤) . وقد عرف رئيس المجلس التشريعى باسم الرئيس President وكان رئيس المجلس هو رئيس البرلمان ، وكان أول رئيس للبرلمان هو كريستوفل براند ، أحد أوائل المطالبين بالحكم النيابى والحكم الذاتي ، وأبا لاشهر رؤساء دولة الأورنج الحرة (١٣٥) .

وقد نص دستور ١٨٥٣ علي التوسع فى منح حق الانتخابات ، وعدم ربطه بأى سياسة عنصرية ، بل ربط هذا الحق بمليكة ثابتة أو منقولة ، كما ربط حق الترشيح للمجلس التشريعي بملكية أكبر من المشترطة للمرشح فى الجميعية التشريعية . فاشترط امتلاك ملكية عقارية أو حيازة لا تقل قيمة أي منهما عن مائة وعشرين جنيها ، أو تقاضى مرتب لاثني عشر شهرا فى العام ، قيمته مائتان وأربعون جنيها سنويا ، أو مائة وعشرون جنيها في العام

مع الإيواء والطعام لدى صاحب العمل[١٣٦] . وبذا كان قرابة ٨٠٪ من ذكور المستعمرة البالغين مؤهلين للتصويت ، علي حد تقرير جريدة The South African Commercial Ad-vestiser في ٦ سبتمبر ١٨٥٣ ، بالتصويت الشفوى [١٣٧] .

وكان يتم تسجيل الناخبين الجدد فى ديسمبر من كل عام ، فى كل قسم إداري أو دائرة انتخابية ، ثم تعد الجداول الانتخابية ، طبقا لسجلات الناخبين [١٣٨] .وكان للناخب الذى يمتلك ملكية ثابتة فى دائرة انتخابية ، ويتقاضى فى ذات الوقت راتبا فى دائرة أخرى ، الحق في التصويت فيهما معا أو فى أحداهما دون الاخرى [١٣٩] .

اشترط فى المرشح لعضوية المجلس التشريعي أن لا يقل عمره عن ثلاثين عاما ، وأن لا يكون موظفا حكوميا ، وأن يمتلك ملكية ثابتة خالية من أي دين [١٤٠] . وكان يمثل الإقليم الغربي فى المجلس التشريعى ثمانية نواب ، مقابل سبعة للإقليم الشرقى . وبذا كانت هناك دائرتان انتخابيتان ، فقط ، للمجلس التشريعى ، وكان عدد أعضائه خمسة عشرعضوا ، يكادون ينقسمون بين إقليمى المستعمرة المتصارعين [١٤١] . وكانت انتخابات المجلس التشريعي تجرى كل عشر سنوات ، عدا في المرة الأولي أو بعد حل البرلمان ، إذ يخرج الأعضاء الثمانية الذين يحصلون علي أقل الأصوات ،بعد خمس سنوات . وبهذا يتجدد نصف أعضاء المجلس فى نهاية كل خمس سنوات[١٤٢] .

كان للناخب أن يعطي صوتا لكل مرشح من سبعة مرشحين فى الإقليم الشرقي ، أو من ثمانيتهم فى الأقليم الغربى ، وله كذلك أن يوزع الأصوات ، كما يشاء ، حتى لو أعطي سبعة أصوات لمرشح واحد . وكان هذا يعطي فرصة ملائمة للأقليات . وكان يترأس المجلس لتشريعي القاضى الأكبر للمستعمرة ، وله حق المشاركة في مناقشاته ، ولكن ليس له حق التصويت ، إلا إذا تساوت كفتا الموافقين علي اقتراح والمعارضين له [١٤٣] .

أما الجمعية التشريعية فتكونت من ستة وأربعين عضوا ، تنتخبهم اثنتان وعشرون دائرة انتخابية ، لمدة خمسة أعوام [١٤٤] . وكانت الدوائر الانتخابية هي نفس أقسام المستعمرة الإدارية ومراكزها المختلفة ، التى يتولي حكمها المندوبون المدنيون ، عدا مدينتى كيب تاون وجراهامزتاون ، اللتين كان تمثيلها منفصلا عن أقسامها الإدارية . فقد مثلت كيب تاون بأربعة نواب ، ومثل باقي قسم الكيب Cape Divison بنائبين ،ومثلت وجراهامزتاون بنائبين ،ومثل باقي قسم البانى بنائبين آخرين . أما باقى الأقسام الإدارية ، أو الدوائر الانتخابية فمثلت كل منها بنائبين اثنين ، وهذه الدوائر هى: ستيلنبوش Stellenbosch وبازل Bazil

ومالمسبرى Malmesbury وكاليدون Caledon† وكلانويليم Clanwilliam وورسيستر Worcester وبوفورت الغربية Beauforet West ، وسوليندام Swellendam وجورج George وهذه الدوائر تشكل مع قسم الكيب الاقليم الغربي للمستعمرة . ثم اقسام يوتنهيج Uitenhage ، وبورت اليزابيث Port Elizabeth وفورت بوفو رت Fort Beaufort وسومرست الشرقية Somerset East وجراف راينت Graff Reinet وفيكتوريا الشرقي Victoria East وألبرت Albert وكرادوكم Cradock وكولسيسبرج Colesberg ، وهى تشكل ، مع قسم ألبانى الإقليم الشرقي للمستعمرة . وهذه الأقسام تبلغ ثمانية عشر قسما لكل مها نائبان ، بالإضافة إلى ستة نواب عن قسم ومدينة كيب تاون وأربعة نواب عن قسم ومدينة جراهامزتاون ، فيكون المجموع ستة وأربعين نائب في الجمعية التشريعية (١٤٥) .

وتختلف طريقة التصويت فى انتخابات الجميعة التشريعية عنها فى انتخابات المجلس التشريعي . ففي التصويت للجمعية التشريعية يكون للناخب صوت واحد فقط لكل مرشح من المرشحين ، فليس له أن يمنح صوتين لمرشح واحد ، عدا في مدينة كيب تاون ، حيث يمكنه توزيع الأصوات الأربعة ، كما في انتخابات المجلس التشريعى . وفى أول اجتماع للجمعية التشريعية ينتخب الأعضاء رئيسا لهم ويسمى Speaker . ولا يكون للرئيس صوت إلا فى حالة تساوي كفتي المؤيدين لمشروع ما والمعارضين له ، فيكون له ، فى هذه الحالة ، الصوت المرجح (١٤٦) .

كانت القوانين التي تصدر عن البرلمان تراجع بمعرفة إدارة النائب العام في المستعمرة ، لمعرفة هل تتعارض مع القوانين البريطانية ، فى شئ . فإن كان الأمر كذلك ، يتم توجيه نظر البرلمان إلى هذا التناقض ، ليعالجه ، وإلا نص النائب العام، على كل قانون ، بأنه لا يخالف القوانين البريطانية فى شئ ، ولا يوجد ، بالتالي ، مايمنع الحاكم من التصريح بنشره . وتجدر الإشارة إلي أنه نادرا ماحدث مثل هذا التناقض ،بفضل خبرة القاضى الأكبر للمستعمرة ، ورئيس المجلس التشريعى(١٤٧) .

وقد خول الحاكم العام سلطة حل مجلسى البرلمان معا ، أو الجمعية التشريعية وحدها ، إلا أنه منع من حل المجلس التشريعى وحده . ويدعو الحاكم البرلمان للاجتماع في بداية كل عام برلماني ، أو حين يعن له أمر ذو أهمية خاصة . ودورالانعقاد العادي للبرلمان كل سنة ينتهى قبل مرور عام على أول اجتماع (١٤٨). ولم يكن للمحكمة العليا فى المستعمرة حق فحص دستورية القوانين التي يصدرها البرلمان ، فهذا مكفول فقط للبرلمان وحكومة

الامبراطورية البريطانية [149] .

وطبقا للدستور سمح لعدد محدد من شاغلى الوظائف العليا فى المستعمرة بالمشاركة في مداولات كلا المجلسين ، دون أن يكون لهم حق التصويت . وقد فسر البرلمان الأول هذا بالسماح لسبعة منهم بالمشاركة في اللجان المنتخبة التي يشكلها البرلمان ، ويحق اقتراح القوانين فيه . وكان هذا امتدادا لسلطة الهيئة التنفيذية ، التي كانت غير مسئولة عن تصرفاتها أمام البرلمان ، بل أمام الحاكم ، الذي كان ، بدوره ، مسئولا أمام وزير المستعمرات [150] . وبمضى الوقت استقر الأمر على حضور كل من وزير شئون المستعمرات ، والنائب العام ، ومدير عام الخزانة ، والمراقب العام ، جلسات مجلسى البرلمان ، وبعد قيام الحكم الذاتى صار الوزراء يحضرون الجلسات دون حق التصويت[151] .

كان التصويت علي مشروع قانون يأخذ شكلا روتينيا واضحا ، فيعرض القانون للتصويت عليه فى المجلس التشريعي ، ثم فى الجمعية التشريعية . وبعد هذا يتم التصويت عليه للمرة الثالثة ،فى اجتماع للمجلسين معا . وبعد هذا يرسل القانون للحاكم للتصديق عليه ، فإن كان له فيه رأي أرسله إلي لندن ،حيث كان لحكومتها سلطة وقف تنفيذ أي قانون يصدره برلمان المستعمرة لمدة عامين من وصوله إلي لندن [152] .

وكان إسناد السلطة التشريعية لبرلمان مستعمرة الرأس ،يعني ، كما أفتي المستشارون القانونيون للتاج البريطاني ، ترك التاج سلطة التشريع للمستعمرة عدا حين يقرر ، كتابة ، الإبقاء علي شئ منها . زيادة علي هذا ، فإنه لما كان لبرلمان المستعمرة سلطة سن القوانين التى من شأنها المحافظة علي سلام المستعمرة وحسن حكمها ، فإن له أيضا صلاحية ابطال أو تعديل الأوامر التنفيذية ، التى يصدرها الحاكم ، ولكن ترك التاج البريطاني سلطة التشريع للمستعمرة ، لا يلغي سيادته المطلقة في التشريع لها ، بل يعنى انتهاء سلطته فى التشريع للشئون الداخلية للمستعمرة بأوامر وخطابات ملكية تصدر عن الحاكم . ولكن سلطة البرلمان البريطاني ، بالنسبة للعلاقات الخارجية ، والاتفاقات الدولية ، التي لا تمس المصلحة الداخلية للمستعمرة ، محفوظة لم يتمس [153] .

وقد انتزع الدستورُ جملةَ أمور لايحق لبرلمان المستعمرة التدخل فيها وهي : قوانين صك العملة أو منح الألقاب الشرفية ، أو مخالفة القانون البريطاني ، أو سرقة براءات الإختراع ، أو الإنتقاص من صلاحيات الحاكم العام .إلغاء حق التاج البريطانى في التشريع المباشر للمستعمرة بزيادة صلاحيات الحاكم العام وهيئته التنفيذية ، عدم إقرار مسئوليتها أمام البرلمان ، ومنح الحاكم العام سلطة رفض القوانين البرلمانية ، نيابة عن التاج البريطاني . ومن

ناحية أخرى عُودِلَتْ سلطةُ المجلس التشريعي في رفض الميزانية ، بإقرار حق الحاكم في تخصيص المبالغ اللازمة للخدمات المدنية والمعاشات والعبادة العامة ، والإنفاق علي الدفاع عن الحدود . وختاما كان للبرلمان سلطة مطلقة في اقتراح وتنفيذ السياسة الجمركية ، بشرط أن لا يفرض رسوما جمركية تفضيلية (١٥٤).

وكان أول اجتماع لبرلمان المستعمرة في كيب تاون ، في ٣٠ يونيو ١٨٥٤. أما مكان الاجتماع فقد اجتمعت الجمعية التشريعية في صالة الطعام بالمحفل الماسوني لرأس الرجاء الصالح ، واجتمع المجلس التشريعي في أحد المكاتب العامة ، الذي كان يوما مأوي لرقيق شركة الهند الشرقية الهولندية (١٥٥) . وبذا كان البرلمان نذير التضييق علي الأغلبية الافريقية . استهل البرلمان عمله بإقرار اللائحتين الداخليتين للمجلس والجمعية ، والقواعد الاجرائية لهما ، علي نفس نمط اللائحة الداخلية للبرلمان البريطاني (١٥٦) .

وقد بدأ البرلمان عمله ليبدأ خلاف بين المجلس التشريعي والجمعية التشريعية . وكان علي الحكام أن يتوسطوا للتوفيق بين المجلسين . وقد تدعم استقلال المجلس التشريعي برفضه مرة بعد أخري ، إجراءات الجمعية التشريعية (١٥٧) . وفيما بعد استمرار الخلاف الطويل بين البرلمان والحاكم العام وودهاوس ، الذي حاول القضاء علي البرلمان وتحويله إلى مجلس استشارى . ولكن الحكومة البريطانية عالجت مشاكل الحكم النيابى بمنح الحكم الذاتى (١٥٨) ، بعد ما اتضح لها قوة برلمان المستعمرة ، الذي رفض إجراءات الحاكم المالية ، مرارا ، وطالبه بالتفرقة بين الإنفاق المالي الخاص بالمستعمرة ، وذلك الخاص بالامبراطورية(١٥٩) .

وكان البرلمان البريطاني يصدر ، متي شاء ، قانونا ، ويفرضه علي برلمان المستعمرة ، باعتبار حقه في التشريع للمستعمرات البريطانية ، ومن ثم راعي برلمان المستعمرة إضراء البرلمان البريطاني(١٦٠) . فإن حدث صراع بين المصلحتين الامبراطورية والاستعمارية ، فرض البرلمان البريطاني على أعضاء برلمان المستعمرة ما شاء من قوانين ، مثلما حدث عند ضم كافراريا البريطانية إلى مستعمرة الرأس(١٦١) . وقد تم هذا في ظل عملية مقايضة سياسية ، فقبل البرلمان المطلب البريطاني ، في سبيل قبول سير فيلب وودهوس عدم زيادة الضرائب على المنتجات الزراعية للافريكانريين (١٦٢)

دوائر برلمانية جديدة:

بضم كافراريا البريطانية إلى المستعمرة أضيفت دائرتان انتخابيتان جديدتان بعد تقسيم

كافراريا إلى قسمين إداريين هما كنج ويليامزتاون وايست لندن . وقد مثل كل دائرة منهما عضوان في الجمعية التشريعية . وقد أضيفت ثمانية دوائر انتخابية جديدة ، باستحداث أقسام إدارية جديدة هي : اليوال نورث Aliwal North وكوينزتاون Queenstown وريتشموند Richmond وتقع ثلاثتها ، بالإضافة إلي قسمي كافراريا البريطانية ، فى الإقليم الشرقى ، ثم أقسام ناماكوالاند Namaqualand وبكويتبرج Piquetherg وريفرز دال Riv-ersdale وأودتسهورن Oudtsboorn وفيكتوريا الغربي Victoria West ، وتقع كلها في الإقليم الغربي[١٦٣] .

بهذه الإضافة صدر قانون ينص علي زيادة أعداد النواب فى المجلس التشريعي ، من خمسة عشر عضوا إلى واحد وعشرين عضوا ، منهم أحد عشر عضوا عن الإقليم الغربي وعشرة عن الإقليم الشرقى . أما الجمعية التشريعية فقد أصبح عدد أعضائها ستة وستين عضوا [١٦٤] .

البرلمان فى الحكم الذاتى ١٨٧٢ ـ ١٩١٠ :

بإقرار قيام وزارة مسئولة أمام البرلمان ، فى عام ١٨٧٢ ، ازداد البرلمان قوة . وفى نفس العام أضيفت دائرة انتخابية جديدة فى الإقليم الشرقى ، بإنشاء قسم إداري جديد هو قسم وودهاوس Wodehouse Division وبذا زيدت الجمعية التشريعية عضوين جديدين ، لتمثيله ، وليصير عدد أعضائها ثمانية وستين نائبا .. وفي خلال ذلك كان يراعي أن لا يكون تفوق الإقليم الغربي على الإقليم الشرقي ملحوظا ، وهو ما اهتم به مولتينو . وفي عام ١٨٧٤ حدث تغيير فى توزيع الدوائر الانتخابية الخاصة بالمجلس التشريعي . فبدلا من تقسيم المستعمرة إلى دائرتين ، الإقليم الشرقي والأقليم الغربى ، قسمت إلى سبع دوائر ، يمثل كلا منها ثلاثة نواب ، يشغلون مقاعدهم لسبعة أعوام [١٦٥] .

ويضم جريكوالاند الغربية إلى مستعمرة الرأس ، فى عام ١٨٧٧ ، أصبحت إقليما انتخابيا جديدا ، يمثله عضو واحد فى المجلس التشريعى ، وقد قسمت إلى قسمين إداريين هما كيمبرلى Kimberly وباركلي Barkly ، يمثل كلا منهما عضوان عن الجمعية التشريعية ، وبهذا صار عدد أعضاء المجلس التشريعي اثنين وعشرين عضوا ، وصار عدد أعضاء الجمعية التشريعية اثنين وسبعين عضوا . [١٦٦] وقد زيدت الجمعية التشريعية عضوين آخرين لتمثيل كيمبرلي ، لما تزايد عدد سكانها ، وذلك في عام ١٨٨٢ ، فأصبحت الجميعة أربعة

وسبعين عضوا ، ويضم تيمبولاند وجريكوالاند الشرقية إلى مستعمرة الرأس ،فى عام ١٨٨٧، نشأ قسمان إداريان جديدان صارا دائرتين انتخابيتين ، يمثل كلامنهما ، في الجمعية التشريعية ، عضو واحد ، وبذا بلغ عدد أعضائها ستة وسبعين عضوا (١٦٧) .

وفى عام ١٨٩٢ ، خلال عهد وزارة رودس ، أدخلت تعديلات جديدة على الشروط والمؤهلات المطلوبة فى الناخبين ، كانت اضافة جديدة لتحالف رودس وهوفماير ، علي صعيد سياسة التفرقة العنصرية . فازاء الاعداد الضخمة من الأفارقة ، وبعد أن أقبلت أعداد متزايدة منهم على التعليم ، خشى البيض أن يقود أحد الأفارق شعبه ويعلمهم أهمية تسجيل أسمائهم فى القوائم الانتخابية ثم أهمية التصويت فى الانتخابات . كان هذا يعني أنه لن تكون للصوت الأوروبي قيمة يعتد به ، لاسيما وقد صار الأفارقة يفوقون الأوروبيين بنسبة ٤ إلى ١(١٦٨). وقد تمثلت التعديلات التي أدخلها تحالف رودس وهوفماير فى اشتراط الإلمام بالقراءة والكتابة ، وتقديم بيانات كاملة عن الشخص الراغب فى التمتع بحق التصويت عنوانه ووظيفته ، حتى يتحرى عنه ، وملكية عقارية فى الدائرة الانتخابية ، مقدارها ٣٦٠ جنيها ، أو تقاضى راتب شهرى أو أجر دائم مقداره ٢٤٠ جنيها في العام (١٦٩) .

وفى عام ١٨٩٥ أدمجت مستعمرة بتشوانالاند البريطانية فى مستعمرة الرأس ، ونص قانون الضم علي أن تمثل فى المجلس التشريعى بنائب واحد ، وأن تقسم إلى دائرتين انتخابيتين هما : قسما فرايبورج Vryburg ويمثلها عضوان في الجمعية التشريعية ، ومافيكنج Mafeking ويمثلها عضو واحد فى الجمعية التشريعية . وبهذا صار عدد أعضاء المجلس التشريعى ثلاثة وعشرين عضوا ، وعدد أعضاء الجمعية التشريعية تسعة وسبعين عضوا (١٧٠) .

وفى عام ١٨٩٨ ، وخلال حكم ميلنر ، المندوب السامى القوى ، تبنى البريطانيون مشروع قانون يقضى بإعادة توزيع مقاعد البرلمان ، بما يضمن زحزحة تفوق الرابطة الافريكانرية وسيطرتها على صناديق الانتخابات . ورغم أنهم نجحوا في إقرار القانون ، فإنهم فشلوا فى الانتخابات وسقطت وزارة سبريج فى عام ١٨٩٨ (١٧١). علي كل ترتب علي هذا زيادة أعضاء الجمعية التشريعية بطريقتين أولاهما: زيادة التمثيل لأقسام قديمة ، وثانيهما إنشاء أقسام جديدة ، وذلك على النحو الآتى: بورت اليزابيث ، أضيف إلى ممثليها عضوان جديدان ، أقسام مدينة كيب تاون ، وجورج ، وورسستر ، وتيمبولاند ، وجريكوالاند الشرقية ، أضيف إلى ممثلي كل منها عضو جديد . وقسم قسم الكيب إلى قسمين هما : واينبرج Wynberg وودستوك Woodstock ويمثل كلا منهما عضوان . وأنشئت الأقسام التالية أيضا :

جانزنفيل Jansenville ويمثله عضوان ، وكاثكارت Cathcart وهيومانزدروب Humanedorp وميدلبرج Middleburg ، وبريسكا Prieska ، وسيمونزتاون ، ويمثل كلا منها عضو واحد . ونتيجة لكل هذه التعديلات بقي المجلس التشريعى مكونا من ثلاثة عشر عضوا تنتخبهم ثمان دوائر كبري . وصارت الجمعية التشريعية مكونة من خمسة وتسعين عضوا ينتخبهم ست وأربعون دائرة انتخابية ، هى الأقسام الإدارية فى المستعمرة القديمة ،وماضم إليها من أقاليم (١٧٢) . وفي عام ١٩٠٧ زيدت العضوية فى الجمعية التشريعية ، من جديد ، إلى مائة وسبعة أعضاء تنتخبهم نفس الدوائر الانتخابية الست والأربعين (١٧٣) .

ثالثا ـ السلطة القضائية :

. انقسم القضاء في المستعمرة إلي قضاء أبيض ، أى يتولاه القضاة البيض ،وهو يمثل القانون العام في المستعمرة ، ثم قضاء عسكرى ، ثم قضاء وطنى ، أي يتولاه الزعماء الأفارقة للفصل في المنازعات بين أفراد قبائلهم .

القضاء الأبيض :

كان القانون المنفذ فى المستعمرة هو القانون الروماني الهولندى . ولكنه فى ظل الحكم البريطاني تم تعديله وتطويعه لمنع التعارض الصارخ بينه وبين القانون الانجليزي ،مراعاة لخضوع المستعمرة للحكم البريطاني ، ووجود أعداد كبيرة من المستوطنين الانجليز ، وللتطور الجاري في اقتصاد المستعمرة ، والتقدم التعديني . وكان من أشهر من أجروا هذه التعديلات جيمس روز اينز ، الذى وصف بأنه خبير القانون في جنوب افريقيا . وقد تمكنت المستعمرة من إصدار جريدة قانونية تتضمن أخبار المحاكم والقضايا والبحوث القانونية (١٧٤) .

كانت مستعمرة الرأس مقر المحكمة العليا الأولى في جنوب افريقيا ، التى تطورت عنها محاكم المستعمرات البريطانية الأخرى، واستعانت بأحكامها دولتا البوير ،الترنسفال والأورنج . وبعد إعلان الحكم النيابى ، وفي ١٨٥٥ ، صارت المحكمة العليا علي مستوي عال من الكفاءة ، بحيث ضيقت الصلاحيات القضائية للحاكم العام (١٧٥) . وكانت الحكومة البريطانية تعين القاضي الأكبر للمحكمة العليا فى المستعمرة ، وبتصديق من وزير المستعمرات(١٧٦) .

وكانت للحاكم العام بعض الصلاحيات القضائية ، كتخفيف بعض الأحكام والعفو عن المحكوم عليهم ، وكان له حق توقيع الجزاءات على القضاة، علي أن لا تزيد عن خمسين

جنيها ، ولكن لم يكن له ولا لقضاء المستعمرة تنفيذ حكم الإعدام ، دون استشارة التاج البريطانى [١٧٧] . وقد منع الحاكم العام من التدخل في المسائل الفنية المتعلقة بقانونية تصرفات القضاة ، وكان يقسم عند تولية السلطة ، أن يراعى إدارة القضاء علي وجه العدالة. وكان له أيضا حق عزل القضاة ، الذين يثبت له ، قطعيا ،سوء تصرفهم وإدارتهم المحكمة علي وجه غير لائق [١٧٨] ومع التوسع الذي شهدته المستعمرة ، في أعقاب منحها الحكم النيابى ، انتعشت الإدارة ، وكان لهذا أثره على القضاء ، فمع ضم كل منطقة جديدة يعين لها حاكم مدني ترسل لها محكمة جائلة ، ومع زيادة العمران فى المنطقة يستقر فيها قضاة الصلح ، ثم تنشأ به محاكم المحلفين [١٨٠] .

وقد لعب القاضى الأكبر دورا هاما في تاريخ المستعمرة ، فى عهدى الحكم النيابى والذاتي . وقد نص دستور ١٨٥٣ علي أن يتولى رئاسة المجلس التشريعى [١٨١] ، فضلا عن رئاسته للمحكمة العليا ، فى كيب تاون ، وإشرافه علي فروعها ، وعلى المحاكم الإقليمية ، والمحاكم الجائلة التي يقوم قضاتها بالمرور علي المناطق النائية ، دوريا ، كل ثلاثة أشهر ، التى بدأت عملها في عام ١٨٥٦ [١٨٢] ، وقضاة الصلح ، الذين كانوا ينتشرن فى المحليات ، فى أنحا المستعمرة ، وكذلك الحكام المقيمين ، الذين كانت لهم اختصاصات قضائية Resident Magistrate والذين كانوا يتولون القضايا المدنية البسيطة [١٨٣] ، ويضطلعون بدورهام في الإدارة والحكم أيضا ، حيث يشرفون علي جمع الضرائب والتراخيص ، كما يجمعون المعلومات ، للحكومة ، عن أي موضوع ، ويعلنون عن أوامرها وقوانينها ويوثقون الزيجات [١٨٤] .

وقد اشتهر قضاة مستعمرة الرأس بالعدالة ، والاعتداد بالنفس والمحافظة علي استقلالهم، لصون هيبت كرسي القضاء ،في حدود أوضاع المستعمرة . ذلك أنه كان عليهم المحافظة على العلاقات المناسبة بين "السادة البيض والخدم السود، على حد تعبير النص القانونى[١٨٥] . وقد كان القانون الذي حكم سيرالتقاضى وعمل الهيئة القضائية في المستعمرة ، في الفترة قيد الدارسة ، هو البراءة الملكية الخاصة بذلك والصادرة فى عام ١٨٣٣ . وكانت المحاكم الجنائية تحاكم البيض والسود والملونين ، وغيرهم ، وتستقبل الشهود من كل عنصر على قدم المساواة ، طبقا للقانون . ولكن القضاة ، لم يتمكنوا من الابتعاد عن النفوذ القوى للساسة العنصريين [١٨٦] .

وقد بدأ ، مع الحكم النيابى ، العمل بنظام المحلفين في القضايا المدنية ، فى عام ١٨٥٥ ، بعد عام كامل من التأجيل ، علي أساس أن العمل بهذا النظام كان يعنى تعديل القانون الذي أصدره البرلمان البريطاني وصدقت عليه الملكة ، بخصوص إدارة القضاء والعدالة فى

المستعمرة [١٨٧]. ولم يكن نظام المحلفين ، أساسا ، يقر أية حواجز لونية ، بمعنى أنه كان يمكن أن يكون المحلف ملونا أو افريقيا ، ولكن الذي حدث أنهم كانوا جميعا من البيض[١٨٨] .وافتتح أيضا فرع للمحكمة العليا في مدينة جراهامزتاون ، عاصمة المنطقة الشرقية ، إرضاء للاتجاه الاستقلالي لسكانها ، تمشيا مع ما صار لها من أهمية متزايدة [١٨٩] وكان قاضيها عضوا فى المحكمة العليا ، بل وثاني قضاتها أهمية [١٩٠] .

وبقيام الحكم الذاتي في المستعمرة مد رئيس الوزراء مولتينو جهوده الاستقلالية إلى القضاء. فانتهز شغور منصب القاضي الأكبر ، في عام ١٨٧٣ وعين فيه جون هنرى دى فيليرز ، ليكون أول من شغل هذا المنصب من المستوطنين المولودين فى المستعمرة ، وليكون سلفه آخر من عينته لندن لهذا المنصب . وكان دي فيليرز شابا فى الحادية والثلاثين ، يشغل منصب النائب العام للمستعمرة ، من قبل [١٩١]. وقد استمر دي فيليرز يشغل هذا المنصب طويلا ، حتى قيام اتحاد جنوب افريقيا ، فشغل منصب أول قاض أكبر فيه . وقد تمتع سيري هنرى دى فيليرز بنفوذ كبير ، وحصل فيما بعد علي لقب لورد . ولعب دورا هاما فى الممارسة السياسية ، من خلال رئاسته للمجلس التشريعي [١٩٢] ثم عضويته في اللجنة الثلاثية التي تولت حكم الترنسفال ، طبقا لاتفاق بريتوريا ، حتى انتخاب كروجر رئيسا لدولتها . وقد شاركه فى هذه اللجنة المندوب السامي روبنسون وسير ايفيلين وود . كذلك فقد لعب دى فيليرز دورا في الوساطة بين الرئيس كروجر وقاضيه الأكبر كوتزي حين دب بينهما النزاع . وكان دى فيليرز أحد مبعوثى رئيس الوزراء شراينر إلى الرئيس كروجر فى المفاوضات المضنية التى سبقت مؤتمر بليمفونتين فى عام ١٨٩٩ ، وتلك التى أعقبته[١٩٣] .

ومن الناحية العملية عرف عن دى فيليرز الكفاءة والدقة ، ووصف بأنه هو إن كان أصغر سنا ، فإنه أكثر فهما للقانون من سلفه هودجز (١٨٥٨ ـ ١٨٦٨) الذي كان يهتم بالشكليات والإجراءات [١٩٤] .

جعلت شخصية دى فيليرز العلاقات بين السلطتين التنفيذية والقضائية علاقات طيبة . ولم يحدث ما يعكر صفو هذه العلاقات سوى قضايا قليلة ، أبرزها حكم ستوكينستروم في مارس ١٨٧٦ ، في نزاع الوكلاء الأوروبين للزعماء الأفارقة علي أراضي جريكوالاند الغربية ، فقد قضى بأن الزعيم ووتربوير لم يمارس أية سلطة أو سيادة خارج مدينة جريكواتاون ، ومنطقة ألبانى ، وبهذا نسف القاضى الاساسي القانوني ، الذى على أساسه ضمت بريطانيا المنطقة [١٩٥] .

علي أن هذا القاضى العادل ، والذي لم يعبأ بخطورة تأثير حكمه علي إجراءات الحكومة البريطانية ، لم يكن يختلف كثيرا عن أي مزارع أمى أبيض ، في موقفه من الملونين والأفارقة . فهو عندما صار نائبا عاما للمستعمرة ، بعد عام واحد ، وافق حكومته علي أن ثوار قبيلة الجاليكا ليسوا سوى متمردين خارجين على الحكومة ،. ومن ثم فلا ضير من أن يعدم أسراهم دون محاكمة (١٩٦) . وحكم كهذا يبدو عنيفا قاسيا ،إذا علمنا مدى حرص كل المسئولين فى المستعمرة علي إنهاء الحكم العسكرى فى أقاليم المستعمرة ، ومعارضتهم لتقديم المتمردين البوير لمحاكم عسكرية بتهمة الخيانة (١٩٧) . لقد كانت محاكمات البيض للوطنيين تتصف ، دائما ،بالبطش والقسوة (١٩٨) . ويمكن فى هذا الصدد الإشارة إلى محاكمة عديد من الزعماء الوطنيين الذين حوكم أحدهم ،وكان مشتبها فى إعداده للتمرد ضد الحكومة ، وكيلت له عشرات التهم ، فلم يثبت ضده سوي تهمتين ،ومع هذا نفي إلي جزيرة سانت هيلانة (١٩٩) .

بهذا يتضح أن القاضى الابيض لم يكن سوى أحد سلطات الحكم الاستعماري ، ، وبخاصة في المناطق التى كان يخشى فيها من سطوة القبائل الافريقية وبأسها . فانخرط كثير من القضاة في سلك قوات المتطوعين فى المستعمرة (٢٠٠) . ومن ذلك أن أحد القضاة الافريكا. بين كان يمتلك مخزونا كبيرا من الأسلحة والذخائر ، وكان يرى هذا ضروريا لحماية الوجود الأبيض من الأغلبية الافريقية ، وقد قدم هذا القاضى مخزونه هذا إلى قوات الغزو نالبويرى فى عام ١٨٩٩ ، لتسلح بها المتمردين (٢٠١) . وعلي صعيد القضاء انحاز القضاة البيض كلية ضد الوطنيين الأفارقة ، بحيث شاع قتل الأبيض للاسود ،دون محاكمة جادة . بل إنه حدث ان حوكم أحد القسيسين ، لما طالب بمحاكمة أحد القتلة من الافريكانريين ، إرضاءً للرابطة الافريكانرية (٢٠٢) .

النائب العام :

وكان النائب العام فى مستعمرة الرأس عضوا في المجلس التنفيذي للمستعمرة ثم فى مجلس الوزراء . وكان ذا نفوذ كبير في المستعمرة ، ويضطلع بمهام تفوق صلاحيات النائب العام المعتادة . وكان وزيرالمستعمرات يصدق علي تعيينه ، قبل قيام الحكم الذاتى ، ثم صار رئيس وزراء المستعمرة يختاره من بين أبنائها . وقد كان عدد من رؤساء الوزارات قد عينوا في هذا المنصب قبل تولى سلطة رئاسة الوزارة ، مثل شراينر وميريمان (٢٠٣) .

وكان أحد أبرز جهود السلطة القضائية في المستعمرات نشر المحاكم في كل مدينة ذات

أهمية أو معزل افريقى . ثم تصاعدت بالأمر ،فبدأت تنشر فروعا للمحكمة العليا في الأقاليم الكبرى ، تخفيفا لعبء المحكمة العليا فى كيب تاون ، وتشجيعا للنمو المضطرد فى شتى نواحي الحياة في المستعمرة . وقد تمتع قضاة المحاكم العليا بنفوذ كبير ، حتى إن احدهم أصدر أحكاما تتعلق بالمال العام ، المملوك للحكومة البريطانية ذاتها ، فى إقليم عمل المحكمة ، رغم عدم قانونية تصرف محاكم المستعمرة في الاموال البريطانية ، علي نحو ما فعلت المحكمة العليا لجريكوالاند الغربية (٢٠٤) .

على أنه كانت هناك محكمتان تتميزان على المحاكم العليا الفرعية جميعها ، وهى المحكمة العليا للأقاليم الشرقية The Eastern Districts High Court في مدينة جراهامزتاون ، والمحكمة العليا لجريكوالاند الغربية The High Court of Griquland West فى كيمبرلى . وكانت كلتاهما تختص بنظرالقضايا التي تقع في الأقاليم التابعة لها ، وتستأنف أحكامها في المحكمة العليا في كيب تاون . وكذلك كان الحال بالنسبة لمحكمة روديسيا الجنوبية الخاضعة لحكم شركة جنوب افريقيا البريطانية (٢٠٥) .

المحاكم العسكرية :

فى ظل أية ظروف طارئة ، كان يجري تشكيل محاكم عسكرية ، لإصدار أحكام فورية ضد مثيري الاضطرابات من الزعماء الأفارقة . وكانت تصدر فى حقهم أحكام الإعدام والنفي والسجن والخلع وما إلي ذلك . على أن حرب البوير في ١٨٩٩ - ١٩٠٢ تطلبت إجراءات أكثر شمولا وأكبر تأثيرا . فقد أعلنت الأحكام العرفية فى أقاليم المستعمرة ، الواحد تلو الآخر ، لمواجهة الغزو البويري والتمرد الافريكانرى . وقد صدر في ٧ ديسمبر ١٨٩٩ أمرعسكرى يبين للناس مدى الفارق بين القانون المدني والحكم العسكرى ، فذكر أن هدف إعلان الأحكام العرفية هو التمكن من القبض علي الاشخاص الذين يقاومون السلطات أو يساعدون العدو ، وانزال العقاب بهم ، ويعهد إلى الضباط الذين لا يقلون عن رتبة الكابتن بتنفيذ أحكام قانون الحكم العسكرى ، على أن لا يتدخلوا فى شئون الاشخاص المسالمين الذين يتمتعون بكامل حقوقهم . ويصبح الشخص واقعا تحت طائلة قانون الاحكام العرفية إذا ارتكب أعمال الخيانة أو التمرد المسلح أو حرص علي هذا أو تطوع فى القوات المسلحة للعدو ، أو قدم لها المساعدة ، أو أمدها بالمؤن أو البضائع ، أو دمر خطوطا حديدية أو كبارى أو خطوط تلغراف ،أو اقترف أي عمل من شأنه تعريض القوات البريطانية للخطر ، أو خالف أوامرها أو تنظيماتها وأخيرا ، الشك فى اتهام الشخص بالتهم السابقة . أما الإجراءات

الواجب اتخاذها فى كل حالة فتتمثل في قيام الضابط المسئول بإجراء تحقيق مبدئى ، وقد يقوم القاضى المدني بذلك . ثم يطلق سراح المتهم ، إذا لم يثبت ضده شئ ، وإلا يحجز حتى يجرى التحقيق الكامل . ويعهد للمحكمة المدنية بمحاكته لخرقه قوانين الأحكام العرفية ، ثم يعهد للمحكمة العسكرية المكونة من ثلاثة ضابط بمحاكمته . ويمكن لهذه المحكمة أن تقضى بإعدامه ، بشرط أن يكون الحكم بإجماع الآراء . وقد نص الأمر علي معاملة المتمردين العسكريين معاملة الأعداء ، فيقدمون للمحاكمة ، في حالة الأسر ، أمام المحكمة العسكرية (٢٠٦) .

ولم يكن معنى هذا أن السلطات العسكرية البريطانية قد ألغت المحاكم المدنية ،ولكنها بسبب حالة الحرب أرادت تشديد قبضتها والحد من تساهل المحاكم المدنية مع الافريكانريين (٢٠٧) .

وقد ضغطت حكومة شراينر بشدة علي السلطات البريطانية للحد من انتشار الحكم العسكري في أقاليم المستعمرة ، ولتخفيف حدة تطبيقها علي أيدى العسكريين ووقف محاكمة المتمردين أمام المحاكم العسكرية . وقد أثمر هذا الضغط ثمرته ، ، حين قبل القائد العام أن يترأس أحد قضاة المحكمة العليا أية محكمة عسكرية تعقد لمحاكمة المتهمين بالخيانة العظمي ، وجلسات القضايا الخطيرة ، التى يحتمل صدور حكم بالإعدام فيها ، وكذلك قبل مشاركة بعض القضاة فى المحاكم العسكرية(٢٠٨) .

وقد أعقبت الحرب حملة قوية شنتها الرابطة الافريكانرية ضد تصرفات السلطة العسكرية وإجراءاتها في ظل الحكم العسكرى (٢٠٩) . ومن أجل هذا شكل سيرغوردون سبريج ، رئيس الوزراء ، لجنة تحقيق في هذه التصرفات وفى غضون ذلك ألغيت الأحكام التى أصدرتها المحاكم العسكرية ضد متمردى الافريكانريين في مستعمرة الرأس(٢١٠) .

القضاء الوطنى :

كانت السياسة العامة للمستعمرة تقضى بترك المعازل الوطنية لحكم الزعماء وقد شكلت لجنة لجمع القوانين الوطنية Native Law Commission وإقرار ما يتفق منها مع القانون الأوروبى ، ليحكم الزعماء بمقتضاه ، ريثما يصل الأفارقة إلى النضج الذي يسمح بإخضاعهم للقانون الأوروبى، حتي يمكن إلغاء القانون الوطنى ، تدريجيا ،.ولكن النضج المنشود ، كما هو واضح ، لن يتحقق فى ظل عزل الأفارقة فى مناطق الفقر ، بعيدا عن كل تطور . على

كل اعترف بنظم الزواج الافريقي ، والميراث القبلى ، وصار الزعماء يقضون فيها وفى القضايا المدنية البسيطة . ولكن على صعيد القضايا الجنائية أدخل العمل بقانون المستعمرة فى الفترة بين عامى ١٨٨٣ و ١٨٨٦ (٢١١) .

وكان الزعماء ينظرون القضايا المدنية بين رعاياهم ، ثم يصدرون أحكامهم وفقا للعادات والأعراف القبلية ، وعادة ما تكون هذه الأحكام تغريم المخطئ عددا من رؤوس الماشية أو الأغنام أو الجياد ، تدفع للمعتدى عليه ، علي أن ينال الزعماء ، بعضا من أطايبها ، نظير نظر الدعوى . وينال مستشاروه جزءً من الغرامة أيضاً (٢١٢) .

وكان الزعماء ينفذون حكم الأعدام فى السحرة الشريرين Witchcraft ويصادرون أموالهم ،علي الرغم من صدور قوانين تحرم إعدامهم . فقد كان الأفارقة يعتبرون هؤلاء السحرة ، وهم غير الكهان ورجال الدين والطب ، سبب الشرور والأمراض والأوبئة والجفاف . ومن ثم أكثر الزعماء من اتهام أعدائهم بممارسة السحر ، سواء الاعداء الاقوياء الذين يخشون منافستهم ، أو بعض الأثرياء الذين يطمعون فى أموالهم . ولذا فرضت الحكومة قوانين تنظم فرض الزعماء للغرامات وممارسة السلطة القضائية ، نصت علي أن تكون الغرامات والمصادرات من نصيب الخزانة العامة ، علي ان يصرف منها جزء للقاضى الأبيض أو الزعيم ، الذي يجب أن يستفيد من الحكومة ليرتبط بها (٢١٣).

على هذا كان الزعماء يرفعون أحكامهم إلي القضاة البيض Magistrates الذين لهم أيضا سلطة مدنية ، للتصديق عليها . وكانت القضايا الوطنية تستأنف وبخاصة الجنائية منها ، أمام أكبر قضاة الإقليم Chief Magistrate أو أمام المحكمة الجائلة أو المحكمة العليا الفرعية . أما القضايا المالية فكانت تنظرها قبل عام ١٨٨٢ محكمة من ثلاثة قضاة ، ثم عهد بها إلى المحكمة الجائلة منذ هذا التاريخ . وتحت إشراف الحكام والقضاة البيض ، نفذ الزعماء أحكامهم على رعاياهم وكان التنفيذ علنيا (٢١٤) .

وقد كفل القانون المساواة بين كل الرجال أمام القضاء .ولكن هذا الحق كان محض نص نظرى ، لم يكن له فى دنيا الواقع من نصيب ، حيث كانت قسوة الحكام البيض في تنفيذ قانون المرور وقانون التشرد وقانون تحريم الخمور وقوانين العمل ، وغيرها (٢١٥) . وقد اجتهدت حكومة المستعمر فى العمل من أجل توفيرالقضاة ، باعتبارهم أحد مظاهر سلطتها ، للمناطق البعيدة ،والمحاكم الجائلة . وكان هذا يقتضى إجراء تنقلات بين القضاة ، لتبادل مهمة القضاء ، فى مثل هذه المناطق (٢١٦) .

أما المناطق الوطنية الكبرى فكان يعين فيها قاض مقيم Resident Magistrate` وكان يتولى المهام الإدارية أيضا . وكان يخضع لإشراف وزير المستعمرات ،ويرسل إليه تقاريره ، فيما يعن له من أمور . وكان يقوم بجمع الضرائب المختلفة من الوطنيين ،ومن بينها رسم يدفعه المتقاضون لإنساء إحدى المحاكم الفرعية في بلادهم (٢١٧) .

وفى ظل ظروف الحكم الأبيض القوى للجموع الافريقية البائسة اهتمت المستعمرة ببناء المزيد من السجون ، لتملأها بالوطنيين ،ولما فاقت أعدادهم مقدرة السجون علي استيعابهم صارت حكومة المستعمرة تسلمهم إلى المناجم والمزارع التي يتلكها البيض ، للعمل كبها نظير أجرة بسيطة . وكانت هذه المؤاجرة واسعة النطاق لدرجة أن شركة دى بيرز ، شركة رودس فى يكمبرلى ، وحدها ،كانت تستأجر أكثر من عشرة آلاف سجين يوميا . ومن ثم راعت المحاكم البيضاء اصدار احكام بالاشغال الشاقة علي الفارقة ، فى أغلب القضايا الجنائية ، مراعاة لحاجة العمل فى المناجم إليهم . وبهذا خدمة العدالة البيضاء مجتمعها ، وتأقلمت مع ظروفه الرأسمالية والاحتكارية والعنصرية ، وتحولت إلي ترس فى آلته ، بدلا من أن تحاول تحويله إلى أهدافه السامية . كان هذا فضلاعن اقرار عقوبات الجلد والنفي (٢١٨) .

* * *

المصادر والمراجع

١) Bodlsoen , G.A : Studies In mid Vvicorian imperialism , PP. 79-81.
Walker , eric a.: A History of South Aftica , p. 243

٢) Màndelbrot , H. J. the consitutional development,1834, 1858,pp.366-367.

٣) C.O.48.444,pp.45-46. ibid . pp.25-33.

٤) Ibid., PP. 25-33.

تتضمن الوثيقة النص الكامل لعدة رسائل متبادلة بين أحد القضاة وسرفيليب وودهاوس ، ووزير المستعمرات فى اواخر عام ١٨٦٧ ، والخلاف بين القاضى وسير فيليب وودهاوس ، وكان القاضى معينا من قبل وزير المستعمرات .

٥) C.O. 48.444, PP.124-126.

٦) Mandelbrot , H.J.:OP. cit ., P. 367.

٧) C.O.879. 46, P. 595, enclosure 5 in no . 577.

٨) Ibid., p. 254,no.227 .

٩) Mandelbrote, H.J :OP.Cit ., PP. 368-385.

١٠)انظر نص خطاب دود هاوس إلى أحد هؤلاء الموظفين فى:

C.O.48..444,P.25.

١١) Mandelbrote, H.J :OP.Cit ., PP. 381-384.

١٢) C.O. 48, 444, P. 106.

١٣) Mandelbrote ,H.J:Op.Cit., pp. 384-386..

١٤) Theal,G.M.: Progressof south aftica , Pp.330.

١٥) C.O. 48.444,pp.104-105.

De kiewier, C.W.: The Pperiod of transition, P.401

١٦) C.O.879.45, P.67,NO.115.

١٧) C.O.48,512, PP.346-347.

١٨) C.O.48,444,pp.106-107.
De kiewiet, C.W. : OP. cit., pp. 421-422.

١٩) De kiewietm C.W. : The Establishment of Responsible Government , p ., 4521.

٢٠) Headlam, Cecil : The failure of confederation ,P. 469 Hofemeyer, H.J. : Political Development , P.498.

٢١) Headlam ,Cecil : Op . Cit .,P.472.

٢٢) Arnold, David: Britain , Europe, And The World ,PP. 33-34, 42.

٢٣) راجع ماسبق فى الفصل الأول.

٢٤) Hofemeyer, H. J. :Op. Cit., P. 500.

٢٥) Walker, Eric A. :A History of South Africa, P. 420.

٢٦) C. O. 879. 45, P. 84.

٢٧) Headlam, Cecil And Walker, Eric A. The Problem of Co-operation, 1886, 1895, (B) The Jameson Raid, PP. 572-573.

٢٨) C. O. 879. 46, PP.333-334, No. 336.

٢٩) Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., P. 367.

٣٠) Theal, G. M. :History of South Africa, P. 129.

٣١) Walker, Eric A. :A History of South Africa, P. 311.

٣٢) C. O. 48. 444, P. 108. C. O. 879. 45, PP. 95, 146.
Theal, G. M. :Progress of South Africa, PP. 325-326.

٣٣) C. O. 879. 45, P. 191, No. 143.

٣٤) Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., PP. 375-376.

٣٥) Theal, G. M. :Progress of South Africa, P. 331.

History of South Africa, P. 155.

٣٦) Theal, G. M. :Progress of South Africa, PP. 415-485.

٣٧) راجع ماسبق ، فيمايتعلق بكل وزارات سبريج ، وانظر .

C. O. 879. 45. P. 84.

٣٨) Theal, G. M. :Op. Cit., P. 393.

٣٩) C. O. 879. 45. P. 594.

٤٠) كان مندوب الأراضى والأشغال العامة ، فى نفس الوقت ، وزيراً للحرب War Minister وسمى بهذا الاسم فى عهد وزارة مولتينو انظر :

Hofemeyer, H. J :Political Developmen, P. 500.

٤١) Theal, G. M. :Progress of South Africa, PP. 393,473.

٤٢) July, Robert W. : Op. Git., PP. 374-376.

٤٣) C. O. 48. 444, P. 108.

٤٤) Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., PP. 383,388.

٤٥) C. O. 48. 444, P. 109.

Swanson, Maynard W. :The Sanitaton Syndrome, P. 404.

٤٦) C. O.879. 45. 1361-No. 3.

٤٧) C. O.879. 46. P. 548.

٤٨) C. O.48-442. P. 42.

٤٩) راجع السلطة القضائية في هذا الفصل ، وأنظر :

Sachs, Albie: Justice In South Africa, P. 50.

Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., P. 370.

٥٠) Robinson, Roland Amd Gallagher, Johm: Afrixa Amd The Vixtoriams, PP. 59-60.

٥١) C. O.879. 46. P. 548.

٥٢) Hoagland, Jim : South Africa, Civlization Ik Cinflict P. XXVII.

٥٣) Walker, Eric A. :A History of South Africa, P. 262.

Mandelbrote, J. H. :Op. Cit., P. 378.

٥٤) C. O.879. 46. P. 336.

٥٥) Ibid., P. 355.

٥٥) C. O. 48. 772. 534, P. 55.

٥٧) C. O. 48. 443. PP. 1-4.

٥٨) Ibid., P. 20.

٥٩) C. O. 48. 513. P. 23.

٦٠) Ibid., PP. 129-132.

٦١) Ibid., PP. 175-1802.

٦٢) C. O. 48. 513. PP. 52-57.

٦٣) C. O. 48. 444. PP. 556-557.

٦٤) Ibid., P. 558.

٦٥) Walker, Eric A. :A History of South Africa, PP. 295-296.

٦٦) C. O. 879. 46. PP. 335-6.

٦٧) Ilbid.

٦٨) C. O. 879. 46. PP. 335-6.

٦٩) Walker, Eric A. :Op. Cit., P. 258.

٧٠) C. O. 879. 46. P. 335.

٧١) C. O. 48. 772.532. PP. 285-290.

٧٢) De kiewier, C.W.: The Pperiod of transition, P.416.

٧٣) De kiewier, C.W.: The Pperiod of transition, P.416.
Walker, Eric A. :A History of South Africa, PP. 298-299.

٧٤) C. O. 879. 45. P. 119, No. 186.

٧٥) C. O. 48. 772.533, PP. 363-364.

٧٦) C. O. 48. 444. P. 662.

٧٧) Walker, Eric A. :A History of South Africa, P. 342.

The Struggle for Suppermacy, P. 608.

٧٨) C. O. 879. 46. P. 66, Enclosure 2 Im No. 41,P. 143. No. 117.

٧٩) يعتزم المؤلف أعداد دراسة عن مواقف الأفريقيين من حرب البوير بإذن الله .

٨٠) راجع ماسبق ذكره عن هذا فى الفصل الأول.

٨١) C. O. 879. 45. P. 119, No. 186.

٨٢) عن دور شرطة المستعمرة في معركة ستورمبرج بين القوات البويرية والجيش البريطاني في ديسمبر ١٨٩٩، انظر:

C. O. 879. 46. P. 41, Enclosure 7 Im No. 18.

٨٣) C. O. 879.46, P. 41. P. 334, Enclosure 5-7 Im No. 326.

٨٤) Ibid.,

٨٥) C. O. 48. 444. PP.444-445.

٨٦) C. O. 48. 512, PP. 341-344.

٨٧) Walker, Eric A. :The formation of New Statds, P. 349, (C. H. B. E. Vol. 8.)

٨٨) Walker, Eric A. :A History of South Africa, P. 259.

٨٩) C. O. 879. 46, P. 335. C. O. 48. 444, P. 104.

٩٠) C. O. 879. 45, P. 122 No. 197.

٩١) Ibid., P. 134, No. 268.

٩٢) Walker, Eric A. :Op. Cit., P. 329.

٩٣) Headlam ,Cecil : Op . Cit .,PP.450-451,457.

٩٤) C. O. 879. 46, P. 335.

٩٥) Walker, Eric A. :A History of South Africa, PP. 359-360.

٩٦) Walker, Eric A. :A History of South Africa, P. 355-356.

٩٧) De kiewier, C.W.: The Pperiod of transition, P.422.

٩٨) C. O. 879.P. 65.No. 41

٩٩) Bundy, ,Cecil : Op . Cit .,P. 386.

١٠٠) Walker, E. A. :Op. Cit., PP. 374-375.

١٠١) Headlam, Cecil : The failure of confederation ,P. 480.

١٠٢) Ibid., P. 491.

١٠٣) C. O. 879. 46. P. 336.

١٠٤) راجع ما ورد عن توسيع المستعمرة فى الفصل الأول.

١٠٥) السيد على أحمد فليفل: المرجع السابق ، الفصل الثالث.

وانظر ايضا: C. O. 879. 45. P. 78.

١٠٦) C. O. 879. 46. P. 66, Enclosure 1 Im No. 41.

١٠٧) Ibid., P. 142. F. O. to C. O., 26 Janary 1900.

١٠٨) Leconfield, Lord: The formatiom of the Union, P. 653.

١٠٩) Theal, G. M. :History of South Africa, P. 44.
P. 349, C. H. B. E. Vol. 8.

١١٠) C. O. 879. 46. P. 517.

١١١) Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., P. 382.

١١٢) Walker, Eric A. :A History of South Africa, PP. 331,359. 360.

١١٣) C. O. 879. 46. P. 297, No.278.

١١٤) Pemberton, W. Baring: Battlcs of the Boe War London, 1964, P. 17.

١١٥) C. O. 48. 444, P. 106. C. O.879. 46, PP. 175-176.

١١٦) Theal, G. M. :Progress of South Africa, P. 308.

Ross, Robert: Op. Cit., P. 572.

١١٧) C. O.879. 46, PP. 1445-146

١١٨) Walker, Eric A. :A History of South Africa, PP. 327,360.

Atmore, Anthony : The Passing of Sotho Independece 1865-70, P. 283. (Theompson, Leonard: African Societies In Southern Africa, Chapter 13).

١١٩) C.O. 879. 46. P. 335.

١٢٠) Ibid., P. 581, No. 571.

١٢١) C.O. 879. 46. P. 333.

١٢٢) Ibid., PP. 144-142.

١٢٣)

١٢٤) Walker, Eric A. :A History of South Africa, P.390.

١٢٥) Sir Evelyn: Winnowed Memories, PP. 18-185.

١٢٦) Walker, E. A. :Op. Cit., P. 387.

١٢٧) راجع الفصل الثالث عن الصراع بين الانجليز والافريكانريين في رسالتنا للدكتوراة.

١٢٨) C. O. 879. 46, P. 293.

١٢٩) C. O. 879. 45, PP. 224, 228.

١٣٠) C. O. 879. 46, P. 64.

١٣١) C. O.48. 444, P. 109.

١٣٢) C. O.48. 444, P. 110.

١٣٣) C. O.48. 772. 533, P. 260.

١٣٤) Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., PP. 366-369.

١٣٥) C. O. 48. 443, P. 1260

Creswell, William Parr: Op. Cit., P. 224 .

١٣٦) C. O. 48, 440, PP. 103-104.

١٣٧) Theal, G. M. :Progress of South Africa, P. 331.

Thompson, L. M. : The Unification of South Africa, P. 109.

١٣٨) Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., P. 384.

١٣٩) C. O. 48. 444, P. 111.

١٤٠) Theal, G. M. :Op. Cit., P. 331.

١٤١) اختلفت المراجع في تحديد المبلغ الذ يقدر ثمنا للملكية ،فذكر البعض أنه بالنسبة للملكية الثابتة ٩٠٦٠٠ جنيه ولغير الثابتة ١٩٠٢٠٠ جنيه ، انظر :

Theal,G.M.: Progressof south aftica , Pp.331.

وذكر البعض الأخر للملكية الثابتة الفي جنيه ولغير الثابتة أربعة آلاف جنيه ، أنظر:

Thompson, L. M. :Op. Cit., P.109.

ولاحظ أن الأفريقي منذ البداية كان له حق التصويت فقط ، ولم يتمتع بحق الترشيح.

١٤٢) Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., PP.383- 384.

١٤٣) C. O.48. 443. P. 126.

١٤٤) Theal, G. M. :Op. Cit., PP. 328-329.

١٤٥) Thompson, L. M. :Op. Cit., P.126.

١٤٦) C. O. 879. 45. PP. 138, No. 298. 144, No. 323.

Theal, G. M. :Op. Cit., PP. 329-330.

١٤٧) Ibid.

١٤٨) C. O. 48. 512, P. 314.

١٤٩) Theal, G. M. :Op. Cit., PP.330.

١٥٠) Sachis, Albie: Op. Cit., P. 65.

١٥١) Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., PP.384- 385.

١٥٢) Theal, G. M. :Op. Cit., P.331.

١٥٣) Theal, G. M. :Op. Cit., P.331.

١٥٤) Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., PP.385- 386.

١٥٥) C. O. 48. 441, PP. 405-406.

١٥٦) Theal, G. M. :Op. Cit., PP.331-332.

١٥٧) Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., P.385- 386

١٥٨) Ibid., P. 387.

١٥٩) C. O. 48. 444, P. 101.

١٦٠) C. O. 48. 441, P. 334.

١٦١) Thempson, L. M. : G. M. :Op. Cit., P.123.

١٦٢) C. O. 48. 512, P. 114.

١٦٣) C. O. 48. 444, P. 101.

١٦٤) Theal, G. M. :Op. Cit., P.340.

١٦٥) Theal, G. M. :Op. Cit., P.344.

١٦٦) Theal, G. M. :Op. Cit., PP.393-4.

١٦٧) Ibid . C. O. 48. 512. PP. 3-6.

١٦٨) Theal, G. M. :Op. Cit., P.472.

١٦٩) Marlowe, John: Cecil Rhodes, P. 198.

١٧٠) Theal, G. M. :Op. Cit., P.472.

١٧١) Ibid., P. 473.

١٧٢) Walker, Eric A. :A History of South Africa, P.474.

١٧٣) Theal, G. M. :Op. Cit., P.473.

١٧٤) Thempson, L. M. : G. M. :Op. Cit., P.127, 203.

١٧٥) Sachs, Albie: Justice In South Africa, London, 1973, PP. 44-47.

١٧٦) Theal, G. M. :History of South Africa, P. 147.

١٧٧) انظر الوثائق الخاصة بتعيين سيدنى سميث بيل فى C. O. 48. 444, P. 345.

١٧٨) Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., PP.366- 368.

١٧٩) C. O. 48. 444, P. 28.

١٨٠) C. O. 879. 46, PP. 226-227.

١٨١) Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., PP.379.

١٨٢) C. O. 48. 444, P. 109.
Walker, Eric A. :A History of South Africa, P. 399.

١٨٣) Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., P.371.

١٨٤) Sachs, Albie: Op. Cit. P. 50.

١٨٥) Sachs, Albie: Op. Cit. PP. 33, 42.

١٨٦) Ibid.,PP. 38-39, 45. ١٨٧) Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., PP.385, 387.

١٨٧) Sachs, Albie: Op. Cit. P.60.

١٨٨) C. O. 48. 444, PP. 34-36.

١٨٩) Ibid., P. 39.

١٩٠) Hofemeyer, H. J :Political Developmen, P. 500. اعترض جان هوفمايرعلي هذاالتعيين على الرغم من أندى فيليرز كان افريكانريا مثله ، ولعب دوراهاما في مناصرة هوفماير ي انتهاج خط سياسي يتعايش مع الامبراطورية البريطانية . أنظر :
Walker, Eric A. :A History of South Africa, P.364.

١٩١) Duminy , A . H . And Guest , W . R . : Op . Cit ., pp . 96-98, 512

١٩٢) Theal , G.M.: Progress of South Africa , pp . 432 , 472, 480
Walker , Eric A. : The Struggle for Suppermacy p . 592 .

١٩٣) Sachis, Albie : Justice In South Africa, P. 44.

١٩٤) راجع ماسبق ذكره في الفصل الأول عن هذا الحكم .

١٩٥) Walker, Eric A : A History of South Africa, P.375

١٩٦) C. O. 897. 46, P.165

١٩٧) Theal , G.M.: Progress of South Africa , P . 385.

١٩٨) Loeonfield, Lord: The formation of the Union, P. 648.

١٩٩) Sachs, Albie: Op. Cit. P. 54.

٢٠٠) C. O. 879, 46, P. 230.

٢٠١) Sachs, Albie: Op. Cit. P. 61 .

٢٠٢) C. O. 48. 444, P. 753.

٢٠٣) C. O. 48. 512. PP. 17-19. .

٢٠٤) Thompson, L. M. : The Unification of South Africa, PP. 260-261.

٢٠٥) C. O. 8?9. 46. P. 165. Enclosure In No. 126.

٢٠٦) Ibid., P. 168.
No. 132.

٢٠٧) انظر الرسالتين المتبادلتين بين النائب العام صول سولومون ولورد كتشنر رئيس الأركان البرياطني في جنوب افريقيا ، فى ٢٨، ٢٩ يناير ١٩٠٠ ، فى : C. O. 879, 46, PP. 373-373.

٢٠٨) Ibid., PP. 157-158 Enclosure In 4 No. 124

٢٠٩) Walker, Eric A : A History of South Africa, P.506.

٢١٠) Theal , G.M.: Progress of South Africa , p . 399.
Walker, Eric A : A History of South Africa, P.416.

٢١١) Bell, K. N. And Morrell, W. P.: Select Documents, P. 538.

Despatch from Sir George Grey to Molesworth, Dec. 18, 1855.

(٢١٢ Ibid., PP. 139-151 Documen 28-29.

(٢١٣ Walker, Eric A : A History of South Africa, PP.355-356.399.

(٢١٤ Sachs, Albie: Op. Cit. PP.59-63. راجع هذه المسائل في الفصلين السادس والسابع من رسالتنا للدكتوراة.

(٢١٥ C. O. 48. 444. P. 31.

(٢١٦ C. O. 879. 46. P.342.

(٢١٧ Sachs, Albie: Op. Cit. PP.56-68.

ملاحظة:

لاحظ تكرار هامش (٥٥).

الفصل الخامس

نظام الحكم

فى جمهورية جنوب افريقيا

"الترنسفال"

كانت جمهورية جنوب افريقيا في القرن التاسع عشر تشغل إقليم الترنسفال الحالى فى جمهورية جنوب افريقيا الحالية . وتنبغى ملاحظة أن رغم وحدة اسمى الجمهوريتين ، فإن مسماهما الأجنبى مختلف ، فالترنسفال أو جمهورية جنوب افريقيا ، التى أعلن قيامها سنة ١٨٥٧ ، والتى سقطت سنة ١٩٠٢ كانت تكتب The South African Republic أما الجمهورية الحالية فتكتب Republic of South Africa وهى تشمل إلى جانب الترنسفال ثلاثة أقاليم أخرى هى أورانج وناتال ومستعمرة الرأس .

علي أنه تجدر الإشارة إلى أن الجمهورية الأولي تعد الملهمة - فى نظامها وقوميتها الافريكانرية - للجمهورية الحالية . وهى كانت تعد أيضا أكثرالوحدات السياسية البيضاء فى القرن الماضى إيغالا في ممارسة العنصرية ، وفيها اكتشف الذهب ، فغدا البريطانيون بعد هجرتهم إليها يستغلون الأفارقة في المناجم أبشع استغلال ، بينما كان البوير - مؤسسو الجمهورية يفعلون نفس الشئ من قبلهم فى المزارع والمراعى .

نشأة السلطات فى الترنسفال :

يستحسن أن نعرض ، قبل الخوض في نظام الحكم في الجمهورية ، لنشأة السلطات ، ونتابع تطورها ، قبل أن نصل بها إلي حالة الاستقرار التى أقرها الدستور في ١٨٥٧ ، وذلك حتى تتبين لنا الظروف التى نشأت فيها والتى أثرت عليها طوال حكم الجمهورية . فلكى يتضح تطور الدستور حتى اقرار السلطات التى قام عليها نظام الحكم يجب تتبع تاريخ الشعب الذي أصدره (١) . عندما بدأت عملية الهجرة تولي الموموقون من المهاجرين قيادة جيرانهم خلال السير ،وعندما تجمع المهاجرون فى جماعات كبيرة . كانوا ينتخبون أحد هؤلاء الرجال قائدا لكل مجموعة تسير منفصلة عن غيرها ، وذلك مثلما حدث عندما قررت المجموعة التى تجمعت بجوار قبائل نهر الكاليدون Caledon R. اختيار مجلس بورغر A Burgherraad ، أى مجلس المواطنين ، مكونا من ستة من الرجال للنظر فى المسائل القضائية والمالية والدفاع (٢) ، وأحيت النظام الهولندى فى الادارة الذي ألغاه البريطانيون فى مستعمرة الرأس فى ١٨٢٨ وهو نظام اللاندروست Landdrost والهيمرادين Heemraden . فاختير جيريت مارتيز Gerrit Maritz لاندروست ورئيسا للفولكسراد Chairman Volksraad وقاضيا Judge وأختير هندريك بوتجيتر قائدا عاما (٣) ،وسمى أعضاء ألراد بالمشرعين

ومنفذي القانون رغم عدم وجود قانون [٤] ، وهكذا عرفت الجماعات باسم قادتها فهذه جماعة بيت ريتيف ،وتلك جماعة لويس تريجارد وهكذا [٥] . غير أنه حدث صراع حتى خلال الهجرة على السلطة بين مارتيز G. Maritz وبرتجيتر ، بين رئيس الفولكسراد والقائد العام ، بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية . وطبيعي أن تتغلب السلطة التنفيذية وتتسود . حيث تمثلت فيها امكانية الدفاع عن المجموعة ضد الأفارقة وبذا كانت أقرب إلى الحكم العسكرى ، حيث انتخبت كل جماعة قائدا عسكريا لها [٦].

وعندما بدأ المهاجرون فى الاستقرار واجه بوتجيتر مشكلة تكوين مؤسسات الدولة ، وعاقته طبيعة المهاجرين باعتبارهم منتمين لطبقة واحدة ،هى طبقة المزارعين ، وكان كل منهم يعتبر نفسه مصدر القانون والنظام فى مزرعته ولا يسمح لأحد بالتدخل في شئونه [٧] ، وإلى جانب تعودهم مقاومة القانون فانهم لم يكونوا يتميزون عن بعضهم بعضا وكانت تنقصهم الخبرة السياسية ، واعتبر كل قائد منهم نفسه متساويا مع القادة الآخرين ومن ثم سرت بينهم الغيرة . [٨] وكانت تلك الحقيقة عاملا من عوامل ضعف السلطة التنفيذية المستمر في الترنسفال . [٩] وقد كان القادة البويريون جميعا لا يعلمون الكثير عن أمورالحكم والنظم الادارية والمالية [١٠] .

وفى وينبرج عقد اجتماع عام في ٦ يونيه ١٨٣٧ حيث تقرر اتخاذ دستور مؤقت من تسع مواد ونص فيه علي وجود سلطة تشريعية منتخبة ويتولي السلطة التنفيذية ضابط منتخب يسمي الحكم والقائد العام . وكان هناك لاندروست وستة من الهيمردان ، مهمتهم ادارة العدالة طبقا للقوانين الهولندية القديمة للمستعمرة حتى يضع الفولكسراد قوانين أخري ،ونصت احدى المواد علي أن يقسم كل فرد ألا يقيم أي اتصال بجمعية لندن التبشيرية . ولم يكن ذلك لأسباب دينية بل لأسباب اجتماعية وسياسية . وانتخب ريتيف حاكما وقائدا عاما وانتخب ستة ليكونوا الفولكسراد ، [١١] ولكن وذلك لم يختبر اختبارا حقيقيا ،حيث ذهب بوتجيتر إلى الترنسفال ، وذهب بيت ريتيف إلى ناتال حيث نشأت جمهورية ناتاليا [١٢] ، وهكذا بدأت التجربة البويرية الأولي لتكوين مجتمع منظم .وجرت أول أنتخابات بين جماعات البوير المهاجرة ،لانتخاب رئيس . [١٣] ورغم أن الرئيس كان منقوص السلطات ألا فى حالة الحرب وعند طلب التحكيم ،فقد كانت تلك التجربة هى البداية التى اتبع بوير الترنسفال هديها فيما بعد ضم بريطانيا لناتال [١٤]ونص دستور ناتاليا فى مارس ١٨٣٩ علي مبدأ الديمقراطية فيحكم البلاد مجلس Raad من أربعة وعشرين عضوا عمر الواحد منهم بين الرابعة والعشرين والستين ينتخبون سنويا فى اقتراح علنى من الأشخاص البيض البالغين ،ويجتمع الفولكسراد

مرة كل ثلاثة أشهر ، وكانت هذه العلامة العنصرية مميزة لكل دساتير المهاجرين . وكان الرئيس يرأس لجنة للعمل خلال تغيب الفولكسراد ، أما القائد العام فكان يرأس مجلسا للقادة العسكريين Krygsraad .(١٥)

وعندما خلف بريتوريوس بيت ريتيف بعد مقتل هذا على يد دنجان ،اعتبر نفسه القائد للبويرجميعا ، وذلك بعد انتخابه فى نوفمبر ١٨٣٨ . وعلي هذا اعتبر الجميع جمهورية ناتال الأخ الأكبر . وكان علي بوتجيترالقائد الرئيسى شمال القال أن يقدم تقريرا عن أعماله إلى بريتوريوس . (١٦) وبذا حقق بريتوريوس اثنين من أهم أهداف ريتيف هما: الحصول علي ميناء وتحقيق اتحاد ما بين المناطق التى احتلها المهاجرون (١٧) ، ولكن كل هذا انتهي باحتلال بريطانيا لناتال فى ١٥ يوليو ١٨٤٢ مما دفع هؤلاء إلى اعادة الهجرة إلى الترنسفال مما جعلها ذاخرة بالكارهين للحكم البريطاني . وقد أدى هذا إلى وجود قائدين متنافسين شمال القال هما : هندريك بوتجيتر فى المنطقة الشرقية حيث مدينة أورجيستاد Ohriegestad وزوتبانسبرج ، وأندريس بريتوريوس فى بوتشفستروم ومجاليسبرج (روستنبرج) فى الجنوب الغربي . (١٨)
وأعلن بريـ ريوس فى إبريل ١٨٤٤ قيام جمهورية جديدة بدلا من جمهرية ناتال ، ورفض الحكم البريطانى مطلقا. وبينما كان هذايحكم طبقا للتنظيمات التى أقرها ريتيف ،فان بوتجيتر لم يكن يقيم وزنا للفولكسراد ، الذي لم يتردد فى أن يصمه بالدكتاتورية ، رضربت الفوضي بأطنابها بين بوتجيتر ومعارضيه ،وعندما حاول بريتوريوس أن يتوسط دب الخلاف بينه وبين بوتجيتر . ولماكان المزارعون أكثر خشية علي السلام فقد كونوا جماعة من ستة أعضاء قابلوا أربعة عشر رجلا من كلا الجانبين فى ديردبسورت Derdspoort في ٢٣ مايو ١٨٤٩ (١٩) ، حيث اتفقوا على اجتماع فولكسراد وادح لكل الترنسفال وعلي المواد الثلاث والثلاثين التى تحدد كيفية انتخاب أعضاء الفولكسراد سنويا (٢٠) وتحدد الأحكام الواجب تنفيذيها ضد الأشخاص الذين يرفضون القتال أو يعتدون على جيرانهم أو لا يحترمون زوجاتهم والذين لا يطيعون النظام ولا يراعون الأمن العام ،وقواعد معاملة الأفارقة وأطفالهم . (٢١) ولكن لم يحدث تقدم حقيقى نحو الاتحاد بعد هذا الاجتماع . (٢٢)

وربما كان لضم هارى سيمث المندوب السامي للمنطقة وراء نهر الأورنج في أغسطس ١٨٤٨ أثره فى دعوة الترنسفاليين إلى الاتحاد . ففى ١٨٥٠ اجتمع أول فولكسراد للترنسفال وكان يتكون من اثنى عشر عضوا من أورجيستاد واثنى عشر عضوا من الأماكن الأخري فى ديردبورت Derdepoort (٢٣) واعتبرت أورجيستاد مقرالاجماع الفولكسراد ، ولكن بعد اخلائها أصبحت ليدنبرج هى المكان البديل . وبالرغم من تولية بريتورديوس منصب

القائد العام ، Commandant General ، فان صراع القادة أدى إلى اقرار وجود أربعة من القادة كلهم يحمل نفس اللقب وهم : جربيرت W. F. Jovbert في ليدنبورج Lydenburg وبوتجيتر في ذوتبا نسبرج وبريتوريوس في كل من بوتسفستروم وماجاليسبرج (ورستنبرج) [٢٤] أما القاطنون في ماريكو Marico فكان عليهم الاختيار بين بريتوريوس واينسلين J.A. Enslin الذي أخلى مكانه لبريتوريوس سريعا بموته فى يناير ١٨٥١ [٢٥] . وبعد عام واحد اقتنع المندوب السامي البريطاني سيرهاري سميث بترك البوير شمال الفال أحرارا في معالجة أمورهم الخاصة واعترف باستقلالهم فى اتفاق نهر السائد فى يناير ١٨٥٢ ، وذلك خوفا من مساعدتهم للأفارقة ضد البريطانيين . [٢٦] وبذا بقى أمام بوير الترنسفال أن يتحدوا وأن يكون لهم دستور . ولكن صراع القادة إلى جانب الاختلافات السياسية والدينية والانقسام الجغرافى أخر ذلك بعض الوقت [٢٧] ، ولكن هذا في نفس الوقت لم يمنع من ظهور بريتوريوس باعتباره ، رأس الدولة ، والذى يسأل دوما عن كل كبيرة وصغيرة . [٢٨] .

ولم يكن هناك وضوح رؤية بالنسبة للسلطات فلم يكن هناك سوى الفولكسراد وأربعة من اللاندروست فى الأقاليم الأربعة الكبرى وهى بوتشفستروم وليدنبرج وذوتبا نسبربج وردستنبرج ، ولم يكن هناك شرطة . ولم يكن يوجد البوير سوى الخوف من الأفارقة . [٢٩]

وعندما خلف ماريتنيوس بريتوريوس أباه اندريس لم يكن من الحنكة والدربة من الناحية السياسية بحيث عمل علي توحيد جمهوريات شمال الفال بل راح يـ ـلم بتوحيد جمهوريته الصغيرة في بوتشفستروم مع بوير الأورنج في الجنوب . وشهدت هذه الفترة استمرار التنافس بين القادة وتجاهلهم للفولكسراد حتي فشلت محاولة بريتوريوس فى الجنوب ،فقررت دعوة الفولكسراد للاجتماع . وكان اجتماعه ثلاث مرات سنويا ، ولكن سلطته كانت اسمية ، بسبب استقلال القادة التام ،مما أضعف امكانية وجود سلطة تنفيذية مركزية ، أو سلطة قضائية قوية ، وهذه انحصرت في اللاندروست والهيمرادين ومحكمة لاستئناف أحكامها تحكم طبقا للقانون الروماني الهولندي ، وما أمكن تذكره من قوانين مستعمرة الرأس فى عهدها الهولندى . [٣٠]

وقد بدأ الاتجاه الاتحادي يتدعم بسبب الرغبة فى الاستقلال الديني عن مجمع مستعمرة الرأس وما يمثله من السيطرة الانجليزية وفرض المساواة بين البيض والسود ، [٣١]وانعقد مجلس كنسى عام للترنسفال تمسك بالاستقلال الديني ولكن ليدنبرج انشقت علي الكنيسة الترنسفالية الوليدة ، وبدأت فى وضع دستور خاص بها ، فأسرع بريتوريوس يغرى

الفولكسراد بتعيين لجنة لوضع الدستور . وعندما تم له ما أراد استعانت اللجنة بالطبعة الفرنسية لدستور الولايات المتحدة الأمريكية ، ووضعت مبادئ ما عرف باسم دستور روستنبورج Rustenburg Grondwet الذى شارك فى أعماله الشاب بول كروجر . [٣٢] وفي ١٦ ديسمبر ١٨٥٦ وافق الفولكسراد على الدستور [٣٣] وهكذا بزغ دستور جمهورية جنوب أفريقيا . وفى يناير ١٨٥٧ تم انتخاب بريتوريوس كأول رئيس للجمهورية. وقد رفضت جمهوريتا ذويتا نسبرج وليدنبرج الاعتراف بسلطته التى لم تصبح حقيقة الابعد الحرب الأهلية . [٣٤] وقد تعرض الدستور للتعديل المستمر ، وكان هذايتم باعطاد مهلة ثلاثة أشهر لاتاحة الفرصة أمام الشعب لمناقشة التعديل ، ثم يصدر قرار التعديل من الفولكسراد بعد الموافقة عليه . [٣٥] وبعد الموافقة علي الدستور رفع علم الجمهورية ، وكانت ألوانه عبارة عن شريط رأسى أخضر قرب السارية وثلاثة شرائط أفقية ألوانها الأحمر والأبيض والأرزق .[٣٦]

أولاً - الهيئة التنفيذية :

رئيس الجمهورية والمجلس التنفيذي:

نص القسم الأول من الدستور عي أن شكل الحكومة جمهورى ، وأن البلاد مفتوحة لكل الأجانب ،وأنه لا مساواة بين السود والبيض ، ونص على أنه لا يسمح بوجود الرق ، وأن يعهد للفولكسراد بعمل قوانين الشعب ، بصفته أعلى سلطة فى البلاد ، وأن يعهد بتنفيذ القوانين لرئيس الجمهورية ، وأن يعهد بالسلطة القضائية للمحكمة العليا ، ونص صراحة على حرية الصحافة .[٣٧] وبذا تقررت الهيئات الرئيسية التى آل اليها حكم البلاد رغم معارضة بعض القادة . وأثبتت الأحداث التاريخية مقاومة البوير لقيام حكومة بويرية فعالة أقل من معارضتهم لقيام حكومة بريطانية فعالة . [٣٨]

عرض الدستور فى القسم الرابع منه لوضع رئيس الجمهورية ومعاونيه فى الهيئة التنفيذية . فالرئيس هو قمة الهيئة التنفيذية ورئيسها ، وهو مسئول أمام الفولكسراد [٣٩] وينتخب المواطنون Burghers ، وهم البوير فقط ، الرئيس لمدة خمس سنوات .وعمر الرئيس يجب أن يكون ثلاثين عاما وزيادة [٤٠] ، وقد اشترط فيه أن يكون من مواطنى (بورغرز) الجمهورية ثم ألغي هذا الشرط فى ١٨٧٢ ، ثم عدل هذا الوضع بالقانون رقم خمسة لسنة ١٨٩٠ الذي اشترط فى المرشح منصب الرئاسة أن يكون له حق الانتخاب كعضو في الفولكسراد الأول . وكل الموظفين يعينهم الرئيس وهم يتبعونه ، عدا موظفى القضاء فهم

مستقلون عنه ، ولا يحق للرئيس أن يتولى أي عمل أو أن يمارس التجارة أو يغادر البلاد دون اذن الفولكسراد ، وفى حالة موت الرئيس أو عجزه عن القيام بمهام منصبه يتولى أعباءه نائب الرئيس ، حتى يتم انتخابه رئيس جديد ، [٤١] وقد تعرض منصب نائب الرئيس للالغاء ومثلما حدث فى عهد الرئيس بريتوريوس وبورجرز ، مما أدى لحدوث خلافات شديدة حين يغيب الرئيس وفى نهاية عهد بورجرز انتخبت المعارضة نائبا للرئيس وفرضته عليه ، وكان بول كروجر هو صاحب هذا اللقب . [٤٢]

ويمكن عزل الرئيس فى حالة ادانته بسوء أو ارتكاب الجرائم الخطيرة ، وذلك بعد محاكمته أمام محكمة مكونة من أعضاء المحكمة العليا ومن الرئيس نفسه ومن عضو في الفولكسراد . وللرئيس حق اقتراح القونيان التي يراها ضرورية ، أو التى اقترحها عليه الشعب . [٤٣] وتطبع القوانين المقترحة في الجريدة الرسمية ، Staatscourant قبل عرضها على الفولكسراد بثلاثة أشهر للموافقة عليها بأغلبية لا تقل عن ثلاثة أرباع أعضائه . [٤٤] وللرئيس الحق في اعلان الحرب والسلام بإذن المجلس التنفيذى. وعليه أن يقدم للفولكسراد في كل دورة ميزانية الدولة ، وعليه أن يقوم بجولة يزور خلالها كل مدن الجمهورية مرة كل عام ، له الحق في فصل أي موظف بموافقة الفولكسراد . وللرئيس بالاتفاق مع المجلس التنفيذى حق تخفيف الأحكام أو تأجيلها . [٤٥]

والمجلس التنفيذى [٤٦] Executive Raad يتكون من رئيس الجمهورية ، واثنين من المواطنين (البورغرز) ينتخبهما الشعب لمدة عامين ، ورئيس وزراء State Secretary ينتخبه الفولكسراد لمدة أربع سنوات ، ومدير الشئون الوطنية The Superintendent of Natives وللرئيس القول الفصل في السلطة التنفيذية ، وله ولأعضائها مقعد فى الفولكسراد ، ولكن ليس لهم صوت . أما الادارات العامة فلها رؤساء يخضعون للرئيس : وهم النائب العام [٤٧]، State Attorney والأمين العام للخزانة ، Treasurer - General ومراجع عام الحسابات ، -Au ditor -General ومدير التعليم ، Superintendent of Education والمشرف علي اليتامي ، Orphan Master ومسجل الصكوك، Registrar of Deeds ومساح الأراضى ، - Surveyor General ووزير المناجم Minister of Miner ووزير الأشغال العامة . ولهؤلاء Minister of Public صوت فى الهيئة التنفيذية ، في الآمور التى تستدعيهم لمناقشتهم فيها .

ويعيب الدستور الترنسفالى جملة أمور أظهرها تاريخ الجمهورية فان كون الرئيس مسئولا أمام الفولكسراد ، وليس أمام الشعب ، جعل أول الرؤساء وهو مارتينيوس ويسيلس

بريتوريوس ،الذى انتخب فى ١٨٥٨ يترك الترنسفال فى ١٨٦٠ عندما انتخب لرئاسة دولة الأورنج الحرة ولم يعد اليها الا أثناء الحرب الأهلية حيث شارك فيها . واستقال من رئاسة الأورنج ، ليتولى رئاسة الترنسفال مرة أخرى . (٤٨)

وكانت سهولة تعديل الدستور عيبا آخر فقد عدل الدستور فى عام ١٨٧٢ ليلائم وضع القس بورجرز ، ليتولي منصب الرئاسة ، فألغى شرط مواطنة الجمهورية ثم أعاده الرئيس كروجر في عام ١٨٩٠ ، بعدما تزايد خوفه من الوافدين . ومن عيوب الدستور كذلك ، عدم تقييده لمرات تولي الرئيس لمنصب الرئاسة ، مما مكن الرئيس كروجر من تكرار التقدم للترشيح له أربع مرات حتى طبع الدولة بطابعه ولم يترك لها مجالا لملاحقة التطور الفكرى والصناعى الذى أتى به التقدم فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر (٤٩) . ومن أكبر عيوب الدستور كذلك ، أنه أعطى الرئيس مقعدا فى الفولكسراد ، وان لم يعطه حق التصويت مما مكنه من فرض نفوذه على الهيئة التشريعية والتدخل فى كل صغيرة وكبيرة . وبذا كان عدم الفصل بين الهيئة التشريعية التنفيذية من أسوأ معالم دستور جمهورية جنوب افريقيا وكثيرا ماسارع الفولكسراد بالموافقة على قانون لمجرد العلم برغبة الرئيس فيه ، أو العزوف عن قانون لمجرد العلم برغبة الرئيس عنه . وكان الرئيس يترك الفولكسراد غاضبا مهددا بالاستقالة ، عندما يرفض له قانون ، مما يضطر الفولكسراد إلى تنفيذ مطلبه ، عندما يجتمع مرة أخري ، وهو ماوصمه الوافدون بالدكتاتورية (٥٠) . ويحكى ستمس لجوبرت عن كروجر بأن كروجر يعرف أنه مخطئ وقد دخل معه في نقاش هادئ ، "حتى إذا وجد معارضا يأبي قبول رأيه راح يزأر ويزمجر ، لم يتزحزح عن موقفه أخرج التوراه وراح يستشهد بآيات منها . فإذا لم يجد كل هذا أخذ يدى وراح يبكى كالطفل ويدعونى أن أوافقه فخبرنى يا سيدي من يستطيع أن يقاوم رجلا كهذا ". (٥١))

وقد تمكن الرئيس ، بحضوره جلسات الفولكسراد-من الدفاع عن موظفيه الذين عينهم مهما تكن مساوؤهم بل وكان يكلف النائب العام بتقديم الأموال للدفاع عنهم . (٥٢) ورغم أن الفولكسراد سن قانونا لعقاب فساد الموظفين الحكوميين فانه لم يوضع موضع التنفيذ بجدية . (٥٣) وكانت الحكومة غير مسئولة مسئولية حقيقية أمام البوير ،وذلك لعدم وجود وزراء ، يتحملون مسئولية ادارة قطاعات معينة من الحكم ، وبالتالى امتد نفوذ الرئيس وطغت ارادته . (٥٤)

وقد نص الدستور فيما يتعلق بشكل الحكومة علي وضع غريب . فلقد ظلت الحكومة مكونة طوال عهد الجمهورية من المؤيدين للرئيس والمعارضين له على السواء ، فيما يشبه

ائتلافا لم ينته الا بانتهاء الجمهورية . فبالرغم من أن أعضاء الهيئة التنفيذية هم مساعدو الرئيس ومستشاروه ، فان نص الدستور على انتخابهم ، سواء من الفولكسراد ، أو من الشعب ، أدى إلى داخالهم الحكومة على الرغم من أنف الرؤساء . ويتضح هذا إذا عرفنا أن جنرال سكويمان منافس الرئيس الأول للجمهورية بريتوريوس كان قائدا عاما للجمهورية ، وعندما تولى بورجرز كان بول كروجر القائد العام للجمهورية من أشد منافسيه ومعارضيه ،. وعندماتولى الرئيس كروجر الحكم كان القائد العام جوبرت هو قائد المعارضة وزعيمها . (٥٥) ولعل سبب ذلك وعلته هو احساس كل بويري بأنه لا يقل عن زميله شيئا مادام كلاهما مزارعا واعيا ومقاتلا . (٥٦)

ومن النتائج الطبيعية لهذا الوضع أن لا تقوم المعارضة علي الأحزاب السياسية ، بل علي تأييد كل طرف لشخص ما . وقد سمى مؤيدو وكروجر بالمحافظين ، وسمى خصومه بالتقدميين . وفى الواقع لم يكن هناك خلاف بين الحكومة ومعارضيها من ناحيتين ، فهم أولا طرف فيها بحكم مناصبهم فى الهيئة التنفيذية ،، وهم مع هذا يسعون لاسقاط الرئيس باعتبارهم معارضين له . والمعارضة ثانيا لا تختلف آراؤها كثيرا عن الحكومة حيث ليس هناك برامج سياسية واضحة ، يتمسك بها الطرفان، بل هناك فقط التمسك بشخص الزعيم أو القائد العام . *

ولعل هذا يتضح ازاء موقف كروجر وجوبرت مثلا من الوافدين ، حيث قاد جوبرت البوير ضد جيمسون وجوهانسبورج ، وهو الذى كان يدعو لاشراكهم في الحكم (٥٧) .

وقد أبى كروجر تكوين الأحزاب السياسية ورفع شعار الاتحاد قوة وفسره بأنه لن يترك الاختلافات السياسية بين البورغرز لتبدد المصالح الجوهرية للدولة ولتضيع استقلالها ، (٥٨) بل انه فى ١٨٩٤ أقر الفولكسراد قانونا يحرم اقامة لجان انتخابية ، مما جعل الحكومة تشكل مع أتباعها مجتمعا عسكريا يعوق عمل المعارضة ، وتمنح الامتيازات لمناصريها ، وبالتالى كانت تجد مؤيدين ،تستخدمهم في وقت الانتخابات ، بينما هي حرمت على معارضيها ذلك . (٥٩) ومن ناحية أخرى ، تفشى الفساد والارتشاء بين الموظفين ، وساءت الأحوال الادارية مما افقد الرئيس تعاطف بنى جلدته فى دولة الأورنج الحرة ومستعمرة الرأس ، وطالبوه بالاصلاح .ولم ينقذ وضعه هذا الا حدوث غارة جيمسون ، مما أيقظ المشاعر العنصرية والقومية . (٦٠)

وقد تأخر تطور الادارات العامة والمالية منها بصفة خاصة واستمرت طويلا غير محددة الاختصاص والمسئولية . (٦١) ولم تتحول إلى وزارات يتولاها وزير مسئول الا على يد لايذر

الذي تولى منصب النائب العام في ١٨٨٤ ، وعمره ٢٤ عاما ، ثم انتخب لتولى منصب رئيس الوزراء فى ١٨٨٨ ، وهو المنصب الذي حمل مضمونه المعروف وظهرت أهميته علي يديه حتى صار أهم المناصب السياسية بعد منصب الرئاسة . حتى قبله ريتز الرئيس السابق لدولة الأورنج الحرة . (٦٢) وجدير بالذكر أن لايذر ولى هذا المنصب ، بدلا من بوك ، الذي ابتدع له منصب سكرتير المجلس التنفيذى. (٦٣)

Secretary to the Execiitive Raad ورغم أنه اعترف بماصار اليه الوزراء من نفوذ وما تحملوه من مسئولية ، فقد كانت سلطة الرئيس كروجر طاغية عليهم وكان من السهل عليه اخراجهم وكان كروجر ورئيس وزرائه يشرفان عل تصريف الأمور صغيرها وكبيرها ، حتى مايختص بالفولكسراد منها ،حتى قيل أنهما مؤلفا كل قانون أصدره (٦٤) ولم يقتصر الأمر علي امتداد سلطة الرئيس علي الهيئة التشريعية بل توغلت إلى الهيئة القضائية فالرئيس يعين لانددروست كل اقليم أو مدينة بينما يتولى هذا إلى جانب عمله كمدير للاقليم من قبل الحاكم .مهام قضائية ويخضع له سته من الموظفين يسمى أحدهم الهيمرادين يساعدونه فى عمله القضائى ، كما يقدم كل فيلدكورنت تقريره اليه عن الأحوال (٦٥) ، بينما يقدم ، أى الفيلد كورنت تقريرا آخر عسكريا إلى قائد الاقليم . (٦٦)

وقد تجاوب البوير مع رئيسهم إلى أبعد حد ، حتى بدا أنه ليس مثلهم الأعلى ، ولا منفذ سياستهم فقط بل هو أيضا يصوغهم في قوالب ارادته . فاستطاع بقوة حجته واقناعه وارادته الطاغية أن يجعل منهم بذرة للقومية الأفريقاندريه (٦٧) . وابتدع لايذر للجمهورية وزارة الشئون الخارجية (٦٨) Department of Foreigrr Affairs وأنشأ الكادرات اللازمة لذلك ، وقد أكثر لايدز من عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية فى شئون التجارة وتسليم المجرمين حتى يعرف العالم بالجمهورية ويكسب لها مركزا بين الدول المستقلة وحتي يبطل ادعاء بريطانيا بالسيادة ، وان كانت هذه استغلت حقها ، الذي قررته معاهدة لندن فى الموافقة علي المعاهدات التي تعقدها الجمهورية مع الدول الأجنبية ، مثلما حدث بخصوص معاهدة تسليم المجرمين بين الجمهورية والبرتغال في ١٨٩٣ (٦٩) . كما عين لايدز قناصل للترنسفال فى المستعمرات البريطانية والبرتغالية فى جنوب افريقيا ، وان كانت بريطانيا قد اعترضت علي ذلك . كما عين كذلك سفراء للجمهورية بدرجة وزير فى بعض الدول الأوروبية ، عين ممثلا دبلوماسياً لها فى أوروبا جمعاء ، وهو المنصب الذى شغله بيلارتزفان بلوكلاند ، Bealaerts Van Blokland ثم د. لايدز نفسه . (٧٠)

٢) الجيش:

اختصت بعض مواد القسم الثاني من الدستور بنظر مسائل الدفاع ، ونصت علي أن يستدعى كل ساكن فى الجمهورية للخدمة العسكرية ، للدفاع عن البلاد في حالة الحرب والغزو ، وقد قرر القسم الخامس أن القادة العسكريين للجيش يختارون لمناصبهم بانتخاب الجنود لهم . (٧١) وقد كان القائد العام للجمهورية يرأس مجلسا عسكريا يسمى الكريجسراد Krygsraad . وكان هذا المجلس يضم القادة والضباط الفيلدكورنت فى كل أنحاء الجمهورية ، وكان عليهم جميعا تقديم المشورة للقائد العام . (٧٢) وللجمهورية قائد عام واحد . وللقائد العام مقعد فى الهيئة التنفيذية فى حالة مناقشة الشئون الحربية فقط . (٧٣)

كانت قوات الجمهورية تجند من المواطنين ، Burghers أى الذين لهم حق المواطنة والحقوق السياسية الأخرى فقط ، وهم البوير . وشمل الجيش كل بالغ قادر علي حمل السلاح من سن ستة عشرة إلى ستين سنة (٧٤) . ويجتمع المواطنون فى القرية الصغيرة أو المنطقة السكنية الصغيرة تحت قيادة عريف Corporal منتخب . ومن هؤلاء العرفاء يتم انتخاب فيلد كرنت Field-Cornet للمنطقة الأكبر . (٧٥) والفيلد كورنت يقود بوير مابين ستين إل مائة مزرعة . (٧٦)ويشكل مجموع الفليد كورنت ضباط الجيش وعموده الفقري ، وهم يتولون حراسة حدود الجمهورية . (٧٧) وفيلد كورنت كلمة تعنى صاحب النفير فى المنطقة ، أي أن منصبه عسكرى أساسا ، ولكن يعهد اليه بمهام ادارية أخرى مثل تحديد المزارع والمعازل . وهو يحتفظ بقوائم بأسماء المقاتلين فى المنطقة وعناوينهم ، حتي يسهل عليه استدعاؤهم ومن ثم كان ذلك يتم سريعات . وله جولات نظامية فى دائرته ، التى تمتد نحو ستة وثلاثين ميلا على الأكثر ،وكان يعرف المزارعين بالقوانين وقرارات الحكومة أولا بأول ، وهو يتمتع ببعض السلطات القضائية ، ولم يكن يتقاضى راتبا ، وانما يعفى من كل الضرائب علي أرضه . (٧٨) ومن هؤلاء الفيلد كورنتنر ينتخب قائد Commandant يجتمع كل البوروجرز تحت لوائه ، وكان للفيلد كورنت مساعد يقوم بمعاونته فى تنفيذ مهامه . (٧٩) وكذلك كان لكل اقليم قائد يشرف علي عدد ستة فيلد كورنتيات (٨٠) وكان هذا التنظيم العسكرى ضروريا ، أزاء حياة البوير وسط أغلبية افريقية ، فهناك قائد بوتشفستروم وآخر لروستنبرج وثالث لكروجرزدوورب ، وهكذا . (٨١) وقد نتج عن هذا الوضع أن قادة البوير لم يكونوا يحبون قيادة قوات كثيرة العدد ، حيث قد عملوا مع مجموعات مقاتلة فى اقليمهم فقط ، تتراوح بين ٢٥٠٠ و ٥٠٠٠ رجل علي الأكثر مما أضعف قدرتهم الاستراتيجية بينما تفوقوا فى الناحية التكتيكية . (٨٢)

وقد كان الجيش البويرى ديمقراطيا إلى أقصى الحدود ، فمن حق كل مواطن أن يختار القائد أو الفيلد كورنت أو العريف الذي يحب أن يخدم فى ظل قيادته .وقد نتج عن هذا زيادة عدد المقاتلين لدى العريف المحبوب علي حساب غيره ، وهكذا ،والفيلد كورنت هو الذى يقوم بعبء التعبئة والامداد بالذخيرة وبالمؤن وبحراسة الجنود وبتوزيع المدفعية .(٨٣) ومن المستعمرات البريطانية دبر قاد البوير الحصول علي الأسلحة والذخيرة ، وأكد اتفاق نهر الساند قبول بريطانيا التجارة مع البوير فى السلاح .(٨٤) وكان الجنود ينتخبون من بين قادة الأقاليم القائد العام للجمهورية ، وذلك لمدة عشرة أعوام متصلة .(٨٥)

وكان على كل بويرى يستدعي للخدمة العسكرية أن يجهز جواده وبندقيته وذخيرته بنفسه ،ولكن علي نفقة الدولة . أما الذين لايستدعون للخدمة العسكرية ، فكان عليهم أن يدفعوا ضريبة تسمى الضريبة الفدائية الخاصة ، Speaial Commando Tax وتشمل هذه الضريبة ما آمكن للشخص تقديمه حسب ظروفه ، فقد كان أحدهم يقدم عربة أو ستة ثيران أو حقائب ملأى بالطعام ، وغير ذلك .(٨٦)

ورغم أن الجيش البويرى لم يكن يعرف شيئا عن الضبط والربط ، حيث كان يمكن للجندى أن يترك المعسكر ، ويعود لبيته متى شاء ، وحيث كان الجنود يمدون أرجلهم ويدخنون فى حضور قادتهم (٨٧) ، الذي كان أحدهم ينام فى المعسكر مع جنوده واضعا حزام الطلقات علي صدره ومعه بندقيته ، فان البوير كانوا جنودا أشاوس يحسنون تركيز النيران وحركات التطويق والالتفاف ويجيدون تغطية بعضهم البعض واستخدام الأرض ، كما كانوا أفضل من البريطانيين في استخدام العربات التي تجرها الثيران فى التموين والامداد . وكان لاعتياد البوير التقشف في حياتهم العادية أثره فى صبرهم على مكاره الحرب بحيث كانت حقيبة صغيرة ممتلئة بالبسكويت ، وقطعة من القماش بها بعض القهوة تكفى الرجل لمدة أسبوع .(٨٨) أما القادة العسكريون للأقاليم فلم يكونوا يعرفون شيئا عن الأقدمية بل كان كل منهم يحمل لقب قائد وكفى . أما التمايز بينهم فتحدده قوة الشخصية واعجاب الجنود .(٨٩)

ولجأت الجمهورية إلى استدعاء غير البوير من الوافدين حتى الملونين منهم لمجابهة الثورات الوطنية والتحركات المعادية (٩٠) ، بل ولجأت إلى تجنيد الصبية بين ١٤ و ١٦ سنة للقتال وعقدت لهم دورات تدريبية ، وكان هذا ضروريا بسبب قلة أعداد البوير بالنسبة للأغلبية الأفريقية . وخلال الحروب كان الشيوخ الكبار يكلفون بمهام عسكرية بسيطة

كحراسة السجون والمستشفيات ومناطق اقامة النساء والأطفال ، وما إلى ذلك . (٩١)

وقد أدخلت المدفعية فى عهد الرئيس بورجرز ، وكانت مكونة من بعض القطع الصغيرة . أما عهد الرئيس كروجر فشهد قفزة هائلة فى هذا المجال ، فقد أحضرت مدافع روب Krupp من المانيا ومدافع كروسو Creusot من فرنسا ، وتولي الضباط الألمان تدريب البوير علي استخدامها (٩٢) كما حرصت الجمهورية على استقدام هولنديين كخبراء في المدفعية (٩٣) وكانت المدفعية حسنة التنظيم ولرجالها زى موحد علي عكس القوات المقاتلة الأخري وشابهت الشرطة في هذا (٩٤) وسميت المدفعية مدفعية الدولة State Artillery ، وكانت غريبة علي البوير الذين هم أساسا فرسان وقل استعمال كروجر للمدفعية ضد الأفارقة ، إذ كان يدخرها لحرب تلوح في الأفق ضد بريطانيا . (٩٥) وقد ابتدع لايدز للرئيس نظام التشريفات ، المعمول به لدي رؤساء الدول . وكان يصحبه بحرس مسلح ، من رجال المدفعية فيمايشبه شرطة عسكرية . (٩٦) وقد أجهدت الحكومة البريطانية مسئوليها ، فى موانئ جنوب افريقيا وفي ميناء هامبورج الالمانى وفى بريتوريا ، لمعرفة حقائق تسليح الجيش الترنسفالى . ولكنها وصلت إلى قناعة بأن ذلك محال لأنه إذا كانت هناك حكومة علي سطح الأرض تعرف كيف تحفظ أسرارها فهى حكومة جمهورية جنوب افريقيا وشعبها . (٩٧)

٣ ـ الشرطة:

لم يكن للشرطة دور بارز في الجمهورية وليس لدينا لذلك تعليل واضح ، وربما كان لأهمية الجيش القصوى للدفاع عن حدود البلاد وأمنها ضد القبائل الأفريقية ، أثرها فى عدم وجود شرطة قوية طوال الفترة الأولي من عهد الجمهورية . كما لم تهتم الحكومة بالشرطة لأن البوير لم يكونوا يعتمدون علي بعضهم البعض . وحتى لو حدث ذلك فالبويرى يحظى باحترام مهما يكن جرمه . وأما منازعات الوطنيين فهى لا تهمهم في شئ الا إذا وصلت إلي حد تهديد أمنهم هم أنفسهم ، فإذا تطور الأمر إلى حد الثورة تولى الجيش الأمر . (٩٨) ، وقد خص الدستور الرئيس بحق عقد معاهدات تسليم المجرمين مع الدول الأجنبية وذلك بمشورة وموافقة المجلس التنفيذى ، ولم يشترط موافقة الفولكسراد (٩٩) ، وذلك ضمانا لأمن المجتمع البويرى ، وقد احتكرت الحكومة بيع الذخائر لمنع وصولها إلى الأفارقة ولحماية أمن البوير أيضا. (١٠٠)

وقد تولت الشرطة عملها فى المدن حيث كان رجالها راجلين . وعندما نشأت صناعة

الذهب ، وقد عرفت باسم زاريس ZARPS وهى اختصار لاسم :-Zuid-Africanche Repub lic Palitie أى شرطة جمهورية جنوب أفريقيا . وقد وصل عددهم إلى ١٤٠٠ رجل ، وكانت حسنة التنظيم شديدة المراس . وكان لرجالها زى موحد ولم يكونوا راجلين بل كانوا فرسانا ، وقد وصفوا بأنهم ممتازون فى السلام أبطال فى الحرب . (١٠١)

وامتاز رجال زاريس بالتشدد فى تنفيذ القانون سواء على الملونين أو علي الأفارقة وبعض الوافدين . وقد قال الوافدون أن شرطة زاريس ألمانية ، هذا ادعاء قصد به اثارة المسئولين البريطانيين ،وقد نشرت شهادات لبعض الملونين عن سوء معاملة الشرطة لهم ولكن رئيسها أنكر ذلك ولم ينته ما أجري من تحقيقات إلى ادانته أو رجاله وأعيد إلي منصبه ، وان كانت معاملة الشرطة للملونين قد تحسنت بسبب حملة عصبة جنوب افريقيا البريطانيه لصالحهم (١٠٢) بينما ظلت الحال على ماهي عليه بالنسبة لمعاملة الأفارقة ، حيث ساءت السجون وكان يموت منهم بالسجن عدد كبير بسبب سوء المعاملة ونقص الطعام . (١٠٣) وقد تأثرت الشرطة فى الجمهورية بالأنظمة الهولندية وذلك بسبب استقدام رجال شرطة هولنديين للعمل بها (١٠٤)

وقد أدى كبر جوهانسبورج واتساعها إلي عدم كفاية قوات الشرطة للقيام بمهامها ، وانتشرت مخالفات القانون مثل بيع الخمور وسرقة الذهب وعدم تنفيذ قانون المرور علي الوطنيين ، وانتشر المجرمون فى جوهانسبورج ، وكان هاذ أمرا طبيعيا في مدينة صناعية ضمت هذه الأعداد الكبيرة غير المتآلفة الا علي جمع المادة وقد سمح للمجلس المحلى فى ظل هذه الظروف باتخاذ شرطة له لاحكام أمور الأمن والنظام وفى المناجم (١٠٥) ، وقبيل حرب ١٨٩٩ - ١٩٠٢ اتفقت شركات التعدين في جوهانسبورج مع حكومة جمهورية جنوب افريقيا علي تكوين قوة شرطة من موظف المناجم والمستخدمين فيها سميت شرطة المناجم الخاصة Special Force of the Mines لحماية المناجم والمصانع وذلك بسبب مغادرة أغلب العاملين فى المناجم لجوهانسبورج عند احساسهم بنذر الحرب . وقد بدأت هذه القوة عملها فعلا بحدوث أول معارك الحرب. وكان رجالها يتلقون مرتباتهم من الشركات وليس من حكومة الترنسفال ، التى لم يكن يحق لها الانتفاع بخدماتهم . (١٠٦)

وقد كانت السجون البويرية سيئة الحال ، لا يراعى فيها الاشتراطات الصحية ، تملؤها الحشرات ولكن عندما يخدلها البيض ،حتى ولو كانوا من المعارضين لكروجر ، فيتم توفير الراحة لهم . (١٠٧) أما سجناء قوة د. جيمسون فلم تتبع معهم الاجراءات المعتاد اتخاذها مع السجناء ، ووفرت لهم وسائل الراحة ولا الطعام ونفذت رغباتهم ، بل ونقلوا من السجن إلي

منازل خاصة استوء جرت لهم ، ودفعوا نفقات الاقامة بهاوحراسة الشرطة لهم . (١٠٨) أما الأفارقة فكان معتادا أن يموت بعضهم في السجن. (١٠٩) وقد أدخل النائب العام سمتس اصلاحات كبيرة في الشرطة والادارة القانونية منذ وليها في ١٨٩٧ بتفويض من الرئيس بالاصلاح ، (١١٠) بعد ما نجح في نقل نقوة شرطة التحريات The Detective Force من تبعيتها لقائد الشرطة Chief of Police إلى النائب العام في ١٣ يونية ١٨٩٩ وذلك بعد معركة سياسية عنيفة في الهيئة التنفيذية . ورغم قصرالمدة التي مارس فيها سيطرته على هذه القوة فقد حقق نجاحا في تنفيذ قانوني منع الخمور وسرقة الذهب . (١١١) وقد كان قائد شرطة التحريات يتمتع بنفوذ وسطوة كبيرين وبخاصة في جوهانسبورج. (١١٢)

وقد نجحت محاولة البوير إبان فترة الانقسام قبل قيام الجمهورية في تدريب الأفارقة على العمل كشرطة محلية تحت امرة ضباط أوروبيين . (١١٣) وفيما بعد عمت ملاتجربة علي نطاق أوسع بضم سوازيلاند كمحمية للجمهورية وعينت الشرطة فيها من البيض للاشراف علي أمورها كما عين فيها فيلد كورنت . ولمكن بقيت جل أمر الادارة للشرطة البيضاء والوطنية . (١١٤) ، ولكن الشرطة لوطنية لم يكن يسمح لهابالتعامل مع البيض ،فذلك ، أمر من أمور السيادة لم يتهاون فيه البيض ، فقد كان البيض يخضعون لأجهزة الادارة البيضاء (١١٥) والتى سمح لها بالتعامل مع الأفارقة مادام هذا يثير خلافات الأفارقة ويجعل بأسهم شديدا بينهم ويشغلهم بعضهم ببعض ويصرفهم جميعا عن عدوهم المشترك ، وهم البيض . (١١٦)

وقد حرم البوير علي الوطنيين ملكية البنادق والعربات والخيل ، ومنعوهم من عقد تحالفات فيما بينهم . كما حرمت عليهم المشروبات الكحولية الا بأذن سيادتهم . وكانت المبادئ الأساسية التى حكم بها الترنسفاليون هذه القبائل تقوم علي عزلهم وتركهم تحت حكم رؤسائهم وزعمائهم ،ويعفى هؤلاء من ضرائب العمل ، ويفرض عليهم التمتع بحقوق المواطنة ، -Bur gher Rigrts ومن ثم يدفعون ضرائب مالية ويخدمون مع القوات الجمهورية في وقت الحرب. (١١٧) أما الوطنيون من القبائل قليلة الشأن أو من عمال جوهانسبورج حيث لم يكن هناك تجمع قبلي منظم فقد سامتهم الشرطة كالخسف ،ولم يكن اطلاق النار عليهم أمرا مستهجنا من البوير . (١١٨)

والقوات العسكرية لا الشرطة هي التي يعهد إليها بمقاومة الثورات الوطنية علي نطاق واسع ، ويقدم البيض العون لبعضهم البعض ،مهما تكن خلافاتهم القومية أو الاقتصادية ،

ضد هذه الثورات . [١١٩] ولذلك فقد عين جنرال كروبجي الذى تصدى لجيمسون مشرفا عاما علي الوطنيين Superintendent General وأصبح عضوا في الهيئة التنفيذية . [١٢٠]

ثانيا - الهيئة التشريعية:

١- مجلس الشعب "الفولكسراد" Volksraad :

كان الفولكسراد ممثلا فقط للبوير وقد أبعد الوطنيون والوافدون عن المشاركة في عضويته ، وهو السلطة والقوة العليا في البلاد . ولم يحدد الدستور عمله بطريقة منفصلة مما أثار منازعات طويلة خلال عهد الجمهورية . [١٢١] نص الدستور فى القسم الأول منه علي أن يعهد باصدرا قوانين الشعب إلى الفولكسراد ، وهو أعلى سلطة فى البلاد ،وبين القسم الثانى منه أنه لا يدخل الفولكسراد الا الأعضاء البروتستنت فقط . وقد حدد القسم الثالث من الدستور وضع الفولكسراد في البلاد وعدد أعضائه ومؤهلاتهم . فالفولكسراد هو السلطة العليا في الدولة ، ويتكون من عشرين عضوا علي الأقل ، زادوا فى تسعينات القرن التاسع عشر إلى أربعة وعشرين عضوا واشترط لعضويته أن يكون المرشح بالغا من العمر ثلاثين سنة ، وأن يكون من مواليد الجمهورية ، وأن يكون قد تمتع بحق الانتخاب أربع عشرة سنة أن يكون عضوا في الكنيسة البروتستنتينية . [١٢٢] ويحق لكل شخص ولد في الجمهورية ، وبلغ الحادية والعشرين من عمره أو منح حق المواطنة أن يصوت فى انتخابات أعضاء الفولكسراد . وقد مثل كل اقليم بعضوين في الفولكسراد ،ماعدا مدن بريتوريا وبوتشفستروم وليدنبرج ورونستنبرج وفرايبورج التي مثل كل منها أربعة أعضاء . [١٢٣] وينتخب المجلس رئيسه لكل دورة ، والجلسات علنية ما لم يقرر الفولكسراد عقدها سرية .ويجري الانتخاب كل عامين لتجديد عضوية نصف الأعضاء أو انتخاب غيرهم ، ومدة العضوية هي أربعة سنوات وينظر الفولكسراد في تعيينات الموظفين للموافقة عليها كما ينظر فى الميزانية ويشارك رئيس الجمهورية فى فصل الموظفين [١٢٤] . كما أنه لابد من موافقته علي المعاهدات تصديقا عليها طبقا للمادة ٢٧ من الدستور . [١٢٥] وتعقد الجلسات العادية في الجمعة الأولي من سبتمبر في كل عام . [١٢٦]

وقد اختلفت هيمنة الوفلكسراد علي اموراالدولة باختلاف قوة رؤساء الجمهورية وسطوتهم فالرئيس الأول مارتينيوس ويسيل بريتوريوس أرغم علي الاستقالة بعدموافقته علي تحكيم كيتي حاكم عام ناتال بين الجمهورية والزعماء الوطنيين في منطقة جريكوالاند الغربية بعد

اكتشاف الماس في كيمبرلي ، إذ اعتبر أعضاء الفولكسراد أنه قبل تحكيم حاكم أجنبي بينه وبين رعاياه. (١٢٧) وخلال الحرب الأهلية (١٢٨) فصل الفولكسراد كل القادة والمبرزين من البوير الذين شاركوا فيها ، رغم علو مناصبهم . (١٢٩) أما خلف بريتوريوس الرئيس بورجرز ، فقد كانت المعارضة في الفولكسراد لا تكتفى بنقده ، بل كانت تهمله مؤيدة من أعضاء الهيئة التنفيذية ذاتها وعلى رأسها القائد العام بول كروجر الذى عينه الفولسكراد نائبا للرئيس رغم أنف الرئيس ، (١٣٠) بل ان النائب كروجر بلغ به الأمرأنه لم يرافق الرئيس في حملته ضد الزعم سيكوكويني . (١٣١)

وقد شكى الرئيس بورجرز مر الشكوى من رفض أعضاء الفولكسراد دفع الضرائب. (١٣٢) أما الرئيس بول كروجر فكان له مع الفولسكراد شأن آخر ، ومع أن زعيم معارضته جنرال جوبرت كان قائده العام فان كروجر استطاع ترويض الأعضاء جميعا ، بل ويقال ان جوبرت كان يقوم بدور المعارضة بعون من كروجر نفسه وأنه بدون كروجر ما كان يستطيع أن يفعل شيئاً . (١٣٣) وقد سمح الرئيس لأعضاء الفولسكراد بالتوسط لصالح أصحاب الامتيازات وطالبيها ، ولم يمانع في قبولهم الهدايا ، أو بمعنى أصح الرشاوى ، وذلك حتى يلهيهم عن المعارضة ، ويسدد عن نفسه باب النقد من جهتهم . وقد تناقل الوافدون بعض الشائعات ، التى تفيد بأن النواب يرتشون مقابل منح الامتيازات ، حتى قيل بأن لكل امتياز ثمنا ما ،وقد ظهرت الهدايا التي حصل عليها أعضاء الفولكسراد ،مؤكدة هذه الشائعات (١٣٤) ، وكان كروجر يرى ضرورة اعطاء حصانة مطلقة لعضو الفولسكراد ، ووصف صوته بأنه مقدس ، ولكنه أشترط أن يكون العضو صادقا ، ولم يمانع في إعطاء البوير الحق فى التعبير عن آرائهم فى اجتماعات عامة ، أو بارسالها إلي لجنة خاصة بالشكاوي في الفولسكراد .أما الفولكسراد نفسه فقد وصفه كروجر بأنه عصبة أخلاقية مهمتها تنفيذ رغبات الشعب ،وأنه رغم الحصانة فانه لا يجب أن يظن نفسه سيد الشعب بل هو خادمه . (١٣٥) وتمكن كروجر من وضع بصماته في كل قانون صدر خلال السنين العشر الأخيرة من عهد الجمهورية . وكان يوحى بمشروعات القوانين ويلقنها للموالين له ، ويتمكن عن طريق الأغلبية التي يتمتع بها من اقراره . (١٣٦) وكان الفولسكراد ممثلا بالفعل للشعب البويري دون غيره من فئات السكان فى جمهورية جنوب افريقيا . إذ تكون المجلس من المواطنين البوير غير المتعلمين العنيدين المتمسكين بآرائهم ،والذين يستحوذ عليهم الشك ،وكان كروجر أكثرهم تمثيلاً للبوير الذين كانوا يحترمونه احتراما بالغا لعرفانهم بمدى اخلاصه في الدفاع عن استقلال الجمهورية ضد بريطانيا ومدي اخلاصه في الدفاع عن مصالحهم ضد

الأفارقة والوافدين . وقد اعتبر البوير كروجر أبعد نظرا منهم وأحكم تصرفا . [١٣٧] وقد تمكن من احداث النقلة بين القديم والجديد بعد كشف الذهب بطريقة سلمية . [١٣٨] وقد كان كروجر يعرف أعضاء الفولكسراد شخصيا ،ويستضيفهم فرادي أو جماعات في بيته لمناقشتهم في المسائل العامة . وليس من شك أن هذا كان يؤثر علي آرائهم . وكان الرئيس كروجر يحضرالجلسات عندما يكون ذلك ضروريا ،وكان ذلك يؤثر علي الأعضاء أيضا . وخلال السنوات الأخيرة قبل حضور كروجر الجلسات ،وزادت حرية حركة أعضاء المجلس التنفيذى ، ولكنه كان يتدخل عند الضرورة وبخاصة في أوقات الأزمات السياسية واشتداد المعارضة ضده . ولم يكن يسمح لعضو الفولكسراد بالتحدث أكثر من مرتين في موضوع واحد . [١٣٩] وكان مؤيدو كروجر في الفولكسراد أغلبية طوال عهده ، وذلك رغم أنه في عدة مرات اتخذ الفولكسراد مواقف معارضة للرئيس اتسمت بالتشدد ، مثل تقرير لجنة الصناعة ، [١٤٠] ، ولكن التيار العام كان لصالح الرئيس ولم يزد معارضوه فى الفولسكراد عن ثمانية من الأعضاء فى أى فترة من الفترات . [١٤١] ومن أشهرمعارضيه جوبرت ، وسكالكخبورجر ، ولويس بوثا ،ودي لارى ، ولو كاس ما ير وجنوال نيكولاس سميث ، وايوالد ايسيلين ، وكارل جيب . ولم ستطع هؤلاء زحزحة كروجر ،وذلك رغم أن الوافدين دعموا المعارضة في انتخابات الفولكسراد والرئاسة قبل نهاية عهد الجمهورية بقليل ،وقد لقيت المعارضة إلى جانب التأييد المادى في الانتخابات احتراما كبيرا من الوافدين وتوطدت علاقتهابهم وبخاصة لو كاس ماير ، وجيب ولفداى Loveday والأخوة دى جاجيرز De Jager [١٤٢] .

أما مستشار كروجر الأول ورئيس وزرائه د. لايدز والذي حمل عنه عبء الادارة في ١٨٨٨ عندما انتخبه الفولكسراد ، فقد كان مرغما علي استخدام الهولنديين لنقص خبرة البوير . وقد أفقده هذا حب البوير . وقد أفقده هذاحب البوير وأكسبه عداء افريقاندر مستعمرة الرأس ،الذين كانوا منافسين للهولنديين فى هذه المناصب . وقد بادل لايدز أعضاء الفولسكراد كرها بكره ، فلم يتخذ منهم صديقا أنفة من تخلفهم الحضاري ومن جهلهم ،وهو الذى تلقى تعليمه العالي في القانون فى جامعة أمستردام . وقد أستن لايدز للرئيس كروجر مظاهر الرئاسة وتشريفاتها . فكان كروجر يذهب ، [١٤٣] إلى الفولكسراد لابسا ملابس سوداء مثل أعضاء الفولسكراد أثناء الجلسات ، كما كان يلبس عباءة خضراء كبيرة وضع عليها الأوسمة التى منحها له الرؤساء والملوك الأجانب وكان يركب عربة رسمية ويصحبه حرس يلبسون الزى الرسمى ويركب حوله عدد من الرجال . [١٤٤] وفى فبراير ١٨٩٨ عقدت جلسة لما يسمى الراد الاتحادي Die Federale Raad بين جمهورية جنوب افريقيا ودولة الأورنج

والذي ضم الرئيسين وخمسة أعضاء من كلا فولكسراديهما . (١٤٥)

٢- الفولكسراد الثاني:

في ١٨٩٠ عدل الدستور تعديلا أوجد مجلسى فولكسراد بدلا من مجلس واحد . فصدر القانون رقم ٤ لهذه اسنة يخول السلطة التشريعية لمجلسين ينتخبهما الشعب ، أما أولهما فهو نفس الفولكسراد القديم الذى أصبح اسمه الفولكسراد الأول وهو السلطة العليا في البلاد ، وعضويته ، كما كانت من قبل ، قاصره على البورغرز وكذا التصويت على انتخاب أعضائه ، ولرئيس الدولة وأعضاء المجلس التنفيذى مقعد في كل مجلس وليس لهم صوت . (١٤٦)

أما المجلس الثانى ، والذي سمى الفولكسراد الثانى ،فقد ابتدعه الرئيس بول كروجر وكان من بنات أفكاره ، (١٤٧) لتمثيل الوافدين فيه عس أن ينفس عن تطلعات زعمائهم السياسية ، وينشغلوا بمشاكلهم المحلية عن مناهضة حكمه وعن استغلال خلافه مع بريطانيا لزحزحة الأقلية البويرية عن امتيازاته السياسية .

ويشترط لعضوية المجلس الثانى أن يكون المرشح عضوا فى الكنيسة البروتستنتية وله ملكيات فى الدولة . أما حق التصويت فيتمتع بها الوافد ، بعد إمضاء عامين في الدولة، ويقتصر علي التصويت للمجلس الثاني فقط ، ويختص المجلس الثاني بمعالجة المد ائل المتعلقة بالتعدين وبصنع العربات وشق الترع ، وحماية حق الاختراع والعلامات التجارية وحق التأليف، وحماية حقوق وواجبات الشركات ، واعلان الأفلاس والاجراءات المدنية والجنائية ،. وهذه المسائل تنحصرجميعها فى مدينة جوهانسبورج ومناجم الذهب . وعندما يتخذ المجلس الثانى قرارا ما أو يصدر قانونا ما فإن عليه أن يرسل به إلي كل من رئيس الجمهورية في ظرف ثمانية وعشرين ساعة . وللرئيس عند تلقيه مذكرة الفولكسراد الثانى أن يقدمها للفولكراد الأول في ظرف أربعة عشر يوما لاتخاذ قرار بشأنها . وفى حالة عدم اعتراض الرئيس الفولكسراد الأول يصدر القانون فى الجريدة الرسمية . أما إذا رأيا فى القرار أو القانون مساسا بمصلحة الدولة وتهديدا لاستقلالها ،فلا ينفذ ، ولا ينشر في الجريدة الرسمية . (١٤٨)

ورغم أنه نادرا ما رفض للفولكسراد الثانى قرار أو قانون (١٤٩) فان عدم مشاركة الوافدين فى ادارة الدولة كلها عن طريق عضويتهم فى الفولكسراد الأول جعلهم يسخرون من

تجربة الفولكسراد الثانى . [150] وزاد حنقهم من اشتراط مضى أربعة عشرة عاما على ممارستهم لحق التصويت للفولكسراد الثانى لكي يصبح لهم حق التصويت للفولكسراد الأول . [151] وقد عبر قادة الاتحاد القومى عن ضيقهم وعدم اقتناعهم بفكرة الفولكسراد الثانى بمشاركتهم في غارة جيمسون ، ثم بانضمامهم لفرع عصبة جنوب افريقيا البريطانية فى الترنسفال بعد فشل الغارة ، لمناهضته حكم كروجر والأقلية البويرية. [152] وقد رأى كروجر والبوير فى قادة الوافدين لصوصا يريدون سرقة ميراث البوير . [153] وأثناء غارة جيمسون وعد الرئيس كروجر بتقديم مطالب الوافدين التي تقدم بطريقة دستورية للفولكسراد الأول للنظر فيها ووعد كذلك بأنشاء مجلس بلدى لمدينة لجوهانسبورج يوأسه محافظ يتولي حكم الدينة . وقد أوفى كروجر بعهده ، فيما بعد . [154]

ثالثا- الهيئة القضائية :

كان المرجع الأساسى للقوانين الترنسفالية هو القانون الروماني الهولندى . [155] وقد قرر القسم الأول من الدستور أن يعهد بالسلطة القضائية لمحكمة عليا . وفصل القسم السادس منه ماسبق إجماله ، فجعل ادارة القضاء متدرجة من المحكمة العليا ، ثم المحاكم المتجولة ، Cir-cuit Court ثم محاكم اللاندردروست [156]، Land-drost Courts ، ثم هناك مندوبون للوطنيين [157] ، Native Conmissianers وعندما ضمت سوازيلاند للجمهورية كمحمية ، عين قاضى صلح للفصل في منازعات البيض فيها .. أما شئون السوازى فقد تركت لزعمائهم ،وتمتع ملكهم بونو Bunu بقدر كبير من الاستقلال والاحترام . [158]

كانت المحكمة العليا تتكون من ثلاثة قضاة من اللاندرروست، [159] وقد زادوا بعد ذلك إلي أربعة قضاة والرئيس ، [160] ويعرف رئيسها بالقاضي الأكبر . والمحاكم المتجولة هي محاكم محلفين مكونة من اثنى عشر محلفا . [161] والمحلفون من المواطنين الذين لهم حق الانتخاب ، فليس هناك محلفون من الوافدين ،أو الأفارقة .. [162] أما اللاندروست فهو رجل حكم وقضاء معا ، فإلى جانب رئاسته للمحكمة المحلية فانه ينظر في كل مصالح الحكومة في منطقته ،ويتقاضى مرتبا . وكان يساعده في عمله في الحكومة والقضاء ستة أشخاص ، يسمى أحدهم هيمرادين ، Heemraden وكانوا غالبا مواطنين يخدمون دون تقاضى مرتبات [163]، وينتخبهم البوير لهذا الغرض . [164] كما كانت تعاونه قوات شرطة تخضع له مباشرة . [165] وقد تمتع اللاندروست بنفوذ كبير من منطقته وكان واسطة لقضاء حوائج

المواطنين . وكثيرا ما ارتشى بعضهم لتسهيل حصول طالبي الامتيازات علي مآربهم . (١٦٦)وكان الغاء نظامي اللاندروست والهمرادين وأحلال نظام الحاكم المقيم والمندوب المدنى محلها أحد أسباب غضبة الهولنديين التي أدت إلى الهجرة الكبرى . (١٦٧) وقد تم تعيين هولندي هو د . جوريسين قاضيا خاصا لجوهانسبورج في عام ١٨٨٨ . (١٦٨) وكان هدف الوافدين هو أن يتمكنوا من أدارجة القضاء عن طريق محلفين منهم وتعللوا في ذلك بأن مادام المحلفون بويرا فان أى قضية ذات طابع سياسى لن تلقي أدني قسط من العدالة . (١٦٩)

أما النائب العام فاحتل مركزا مرموقاً في الجمهورية ، وقد كان يتولى اجراءات التحقيقات وتوجيه الاتهام . (١٧٠)

وكانت علاقة المحكمة العليا بالفولكسراد هي علاقة تبعية ، فالفولكسراد هو "أعلى سلطة فى الأرض " (١٧١) ، وهو أسبق منها فى الوجود حيث لم تنشأ المحكمة العليا الا قبيل ضم الترنسفال لبريطانيا وبعد عشرين عاما من اعلان الدستور ، إذ عهد بالاشراف على القضاء إلى المحكمة العليا كنوع من اظهار النية فى الاصلاح ، لمنح شينسبتون من اتمام الضم (١٧٢). وعين د. كوتزى J. G. Kotze وهو محامى من جراهامزتون -Graham stown رئيسا له . (١٧٣) ولم يكن قاضيا فقط ، بل كان سياسياأيضا (١٧٤) . وكان علي علاقة وطيدة بجان هوفمير زعيم الأفريقاندر في الرأس وغيره من المسئولين في هذه المستعمرة البريطانية ، مما أغضب عليه كروجر . (١٧٥) بل أنه كان دائم التردد عد مستعمرة الرأس وكان كثيرا ما يقابل كبار المسئولين البريطانيين وعلي رأسهم المندوب السامى مثلما فعل في أعقاب غارة جيمسون في مارس ١٨٩٦ حين اجتمع بسيرهير كليز روبنسون المندوب السامى (١٧٦) . ورغم الصراعات التى دخلها القضاة مع المسئولين ، فانهم تمتعوا باحترام كبير . وكثيرا ماكانا يدعون لحضور الاجتماعات الهامة مثلما حضروا اجتماع الرئيس كروجر مع المندوب السامي روبنسون بحضور الهيئة التنفيذية . (١٧٧)

وقد كرس كوتزي حياته لتنظيم القضاء . وقد عانى من تعدى الفولسكراد ورئيس الجمهورية علي استقلال القضاء ، فأما الفولكسراد فقد حدث في ١٨٨٧ أن تقدم تيودور دومز Theodore Doms بدعوى ضد الحكومة إلى المحكمة العليا يشكو من أنه كان سكرتيرا ومستشارا للزعيم جازيونى زعيما لباتلابين Bathlapin Chief Gasebane وأنه تعاقد معه علي أن يسلمه ثلاثا وعشرين مزرعة في اقليم على الحدود الضربية للترنسفال ، وقد ضمت الحكومة الترنسفالية اقليم جازيبوني ، بعض الشئ . ولكن الحكومة ،بعد علمها برفع دورمز

لدعواه ، أوحت إلي الفولكسراد فاجتمع وأصدر أمرا بإنكار حقوقه في المزارع متخطيا بذلك المحكمة العليا ،لا يقيم لها وزنا ولا ينتظر منها رأيا . (١٧٨) ولكن هذا لم يمنع من وجود قضاة لزموا جانب القانون رغم اهتياج المشاعر القومية . وذلك مثلما حكم أحدهم باطلاق سراح أحد رجال لجنة الاصلاح ، كتم الشهادة فأودعه اللاندروست السجن . (١٧٩)

وأما رئيس الجمهورية فكان الأمر معه أكثر شدة وتدخلا في أمور القضاة ، حتى قضى علي استقلاله . (١٨٠) وذلك أن كوتزى دخل انتخابات عام ١٨٩٣ منافسا لكروجر ، وجنرال جوبرث ، (١٨١) دون أن يستقيل من الهيئة القضائية وبعد اخفاقه أيد منح امتيازات واسعة للوافدين . وقد نافس د. لايدز في منصبه كرئيس للوزراء وآملت المعارضة أن تتمكن من اجلاسه علي كرسي لايدز بعد انتهاء مدته في مايو ١٨٩٦ . (١٨٢) ولولا حملة عنيفة للوافدين لتمت الموافقة علي شرع قانون يخول للهيئة التنفيذية حق تقرير مدي براءة المتهمين من الوافدين ، ومن ثم الحكم عليهم بالنفى ومصادرة ممتلكاتهم ، مما كان يعنى الغاء سلطة المحاكم وتحقيق قدر من الديكتاتورية للهيئة التنفيذية لانظير له . (١٨٣)

وقد حظي كوتزي بتأييد الوافدين الذين آملوا في حل سلمى على يديه لقضيتهم . (١٨٤) وقد أصدرت الحكومة ، بالاشتراك مع الفولكسراد ، ثلاثة قوانين : هى قوانين الطرد والهجرة والصحافة . ورأى كوتزي فيها مخالفة صريحة للدستور الذي نص بوضوح علي عدم منح دخول غير الوطنيين للجمهورية(١٨٥) ، وكذلك علي حرية الصحافة ، وطالب كوتزى بحق المحكمة العليا فى فحص دستورية القوانين بادئا بذلك ما عرف بالأزمة الدستورية ، وندد كوتزى خلالها باصدار الفولكسراد قرارات مخالفة للدستور . وطالب بحق فحص دستورية هذه القرارات (١٨٦) ، أملا منه أن يبطلها حتي يعيد للصحافة حريتها التي كبحهاكروجر . (١٨٧)

وفي هذه الأثناء رفع أحد أصحاب الامتيازات ،ويعد يبراون دعوى ضد الحكومة لأنها منحته امتيازا ما ،فلما شرع في العمل عادت فألغته وأعطت لتصرفها الشرعية بمناقشة الأمر في الفولكسراد ، واصدار تشريع بمنطق تصرفهاويبرره ويصبغه بالقانونية ، وجاء حكم كوتزي في صالح المدعي ، ليفجر الصراع بينه وبين الحكومة التي أصبح عليها أن تدفع لبراون وأمثاله تعريضات كبيرة بلغت ٣٧٢ ألف جنيهلبراون وحده (١٨٨) وقد أراد كوتزى بحكمه هذا انذار الحكومة ، لا الثورة عليها ،وهدف إلى منع الحكومة من مخالفة الدستور . ويؤكد هذا أنه وزملائه من القضاة سارعوا بتقديم المساعدات اللازمة لعلاج الصعوبات التي نجمت عن

حكمه هذا . ولكن الحكومة أعلنت أنها قررت عدم الابقاء علي أى قاض فى الهيئة القضائية يقبل بحكم كرتزى فيما يتعلق بمسألة حق اختبار دستورية القوانين ثم وافق الفولكسراد فى ٢٦ فبراير ١٨٩٧ على قانون عرف بالقانون رقم ١ لسنة ١٨٩٧ ، بمنح الحكومة سلطة فصل أي قاض يصر علي المطالبة بحق فحص دستورية القوانين . (١٨٩) وذلك رغم نص الدستور علي أن القضاة يعينون مدى الحياة ولا يمكن فصلهم الا بحكم قانوني . (١٩٠)

وهكذا اذن تحالفت الهيئتان التنفيذية والتشريعية علي القضاء علي استقلال الهيئة القضائية وقد قرر زملاء كوتزي الأربعة الوقوف بجانبه دفاعا عن استقلال المحكمة العليا ، علي الرغم من أن اثنين منهم لم يطالبا بحق الفحص . وعلي هذا رفضوا الرد علي استفسارالحكومة مع ما إذا كانوا يطالبون بهذا الحق أم لا فى موعد غايته السابع عشر من مارس ١٨٩٧ . وقد جاء الصدام بين الحكومة والقضاء فى قمة المصاعب الاقتصادية التي تعانى منها الجمهورية ، وفي قمة نزاعها الذي لا يجد حلا مع بريطانيا. وبدأ القضاة يشكون للناس ، فسارع محامو جوهانسبورج بإصدار قرار يؤيدون فيه القضاة ويعارضون فيه القانون رقم ١ لسنة ١٨٩٧ ، موقعا عليه من ثلاثة عشر ألف رجل . (١٩١) وتراجع كروجر أمام كل هذا ، إلي جانب وساطة دي فيليرز القاضى الأكبر لمستعمرة الرأس الذى بين له خطأ فصل كرتزى دستوريا . وحينما وصف كروجر كوتزى بأنه أشد سوء من جيمسون ، نصحه دى فيليرز بأنه من الصعب عليه أن يلقي بالقاضى الأكبر كالكلب بعد خدمته للدولة أكثر من عشرين عاما . (١٩٢) وعلي هذا تنازل كل من الطرفين عن موقفه لتخطي الأزمة . فعين الرئيس كروجر قاضيا سادسا ،سهل الانقياد ، في المحكمة العليا وهو جريجور ويسكى Gregorowski الذي قام بالتحقيق مع المتهمين في غارة جيمسون (١٩٣) ، كما وائق على وقف العمل بالقانون رقم ١ . أما القضاة فقبلوا عدم التحدث عن حق فحصهم دستورية قوانين الفولكسراد . (١٩٤) ولكن كروجر عاد إلي قراره الأول ففصل القاضي كوتزي وأعلن في الفولكسراد "أن القاضى يستطيع أن يحيا لو أنه لزم القانون، كمايلزم السمك الماء" ولكن القاضى الأكبر كان يقفز خارجا من الماء . وقد استعنت بصديقى القاضى الأكبر في مستعمرة الرأس ، وقد ساعدني فقمنا معا بالقاء السمكة الصغيرة في الماء ، فعاد ثانية إلى القفز خارجها ، وأنا لا أستطيع أن أعيده إلى الماء ثانية وانه لأمر طبيعى أنه الآن يموت" . (١٩٥) وقد أيد سمتس كروجر في قراره بفصل كوتزى ، وكان هذا أحد أسباب تعيينه نائبا عاما للجمهورية . (١٩٦)

ورغم لباقة الرئيس وقوته في الاقناع التي جعلت الفولكسراد يقف موقف التأييد لقراره

، فإنه من الجلي أن نهاية استقلال القضاء كانت قريبة العهد بنهاية استقلال الجمهورية .

وعلي الرغم من قوة العلاقة بين جريجورويسكى وكروجر ،فقد أصدر حكما خلال الحرب في ديسمبر ١٨٩٩ يدل علي عدالته . ذلك أنه قدم له متهم انجليزي وجهت له تهمة الخيانة العظمي لعمله جاسوسا للعدو وقيامه بتجنيد قوات من خارج الجمهورية لمهاجمتها . ولاحظ القاضى وزميليه أن الشاهدين شرطيان ،ولم يقدما أدلة وثائقية دامغة ، وبالتالى فلابد من أن يستفيد المتهم من هذا الشك وعلي هذا أصدر جريوجور حكمه بالبراءة .[١٩٧]

على أن الحال يختلف إذا كان القضاة ينظرون في المنازعات بين البيض والوطنيين، فان هناك شاهدا علي أن هولنديا ضرب اثنين من الوطنيات كانتا تعملان في خدمته حتي الموت ،وحكم عليه بالسجن ، ثم أطلق سراحه ليشارك في الحرب في ١٨٩٩ .[١٩٨]

وبسقوط دولة الترنسفال وزميلتها أورانج في عام ١٩٠٢ رسيما بتوقيع قادتها على معاهدة الاستسلام لبريطانيا فى فرينيجنج ، بدأت مرحلة جديدة من التطور فى النظم الاستعمارية والعنصرية فى جنوب افريقيا . فبدأ المندوب الساسى البريطاني ميلنر يقود المنطقة جنوب الاتحاد لتصبح وحدة سياسية هامة فى الامبراطورية البريطانية والكومن ولث.

وها ما سنعرض له في الفصل التالى

* * *

المصادر والمراجع

1) - Leonarf, C. : Papers on the Po Litotcal Sation in South Africa. p. 283.

2) - Walker, E. A. : A History of South Africa. p. 211.

3) - Selby, J. : A Sheort History of South Africa. p. 85.

4) - Davenport, T. R. H. : Southaftmca. A. Modern History p. 57.

٥) ارجع إلي فصل قيام الجمهورية في رسالتنا للمجاستير .

6) - Walker, E. A :Op. cit., p. 212.

7) - Brett, R. A. History of British Empire and Commonwealth . pp. 280-281.

8) - Walker, E. A Op. cit., p. 211.

9) - Cloete, S. : Op. cit., p. 69

- C. O. 879. 45. 686. : Op. cit. p. 44. 2076.

١٠) شوقي بالجمل (دكتور) : تاريخ كشف افريقيا واستعمارها . ص٢٦١.

11) - Theal, G. M. : Op. cit., pp. 228-229.

شوقي الجمل (دكتور): المرجع السابق . ص٢٥٩.

12) - Davenport, T. R. H.: Op. cit., p. 58.

13) - Leonard, C. : Op. cit., p. 295.

14) - Walker, E. A Op. cit., pp. 217-218.

15) - Davenport, T. R. H.: Op. cit., p. 58.

- Theal, G. M. :History of South Africa. p. 410.

١٦) - Walker, E. A. The Cambridge History of the British E,pire, Vol. VIII, p. 393.

١٧) - Walker, E. A. : A. History of South Africa. pp. 218-219

١٨) - Ibid., p. 256

١٩) - Theal, G. M. : Op. cit., pp. 421.

- Walker, E. A Op. cit., p. 257.

٢٠) - Leonard. G. : Op. cit., p. 295.

٢١) - Walker, E. A. : The Cambridge History.. Op. cit., p. 394.

٢٢) - Theal, G. M. :History of South Africa. p. 422.

٢٣) - Davenport, T. R. H.: Op. cit., p. 62.

٢٤) - Walker, E. A. : A. History of South Africa. p. 257.

٢٥) - Theal, G. M. : Op. cit., p. 362.

- Walker, E. A Op. cit., p. 258

٢٦) Ibid., p. 261.

٢٧) - Walker, E. A Op. cit., pp. 270-272.

٢٨) - Davenport, T. R. H.: Op. cit., p. 62.

٢٩) - Theal, G. M. : Op. cit., p. 361-362.

٣٠) - Walker, E. A Op. cit., pp. 273.

٣١) راجع ذلك في فصل الحياة الاجتماعية في رسالتنا للماجستير .

٣٢) - Walker, E. A Op. cit., p. 275.

٣٣) - Theal, G. M. :History of South Africa. p. 423.

٣٤) ارجع إلى فصل تطور الجمهورية السياسى في رسالتنا للماجستير .

٣٥) - Leonard. G. : Op. cit., p. 296.

٣٦) - Cloete, S. : Op cit., p. 150.

٣٧) - Leonard. G. : Op. cit., p. 296.

٣٨) Brett, R.: OP.Cit., P.288

٣٩) .- Leonard, C.: OP. cit., P. 297

٤٠) - Theal, G.M.: OP. cit., P. 424

٤١) - Leonard, C.: OP. cit., P. 297. , Theal, G.M.: OP. cit., P. 424.

٤٢) ارجع الى فصل تطور الجمهورية وعهدى بريتوريوس وبورجرزفيه فى رسالتنا للماجستير

٤٣) - Leonard, C.: OP. cit.,P. 297

٤٤) - Walker, E.A.: OP. cit., P. 276.

٤٥) - Leonard, C.: OP. cit., P. 297.

٤٦) لم يكن للقائد العام مقعد فى المجلس التنفيذى بنص الدستور، ولكن كان يمكن للقائد العام أن يصبح عضوا فى الهيئة التنفيذية بانتخابه من قبل الشعب البويرى انظر:

Theal, G.M.: HISTORY..PP. 424 - 425.

٤٧) - LEONARD, C.: OP. CIT., PP. 297 - 228.

وسنعرض للهيئة التنفيذية فى هذا الفصل.

٤٨) - Ibid ., PP. 301-302.

٤٩) Leonard, C.: OP. cit., P. 302.

٥٠) Ibid., PP. 303-304.

٥١) - Marais, J.S.: OP. cit., P. 16.

٥٢) - Leonard, C.: OP. cit., 306.

٥٣) - C.O. 879. 45. 686.: OP. cit., P.9.

٥٤) - Ibid.,: OP. cit., P. 8.

*) يلاحظ ذلك فى ارتباط أتباع كل من بريتوريوس ويوتجبيتر وشـويان وكروجر بقوادهم.

٥٥) إرجع الى فصلى نشأة الجمهورية وتطورها السياسى كما يلاحظ هذا طوال عهد الجمهورية.

٥٦) - Walker, E.A.: OP. cit., P 211., Cloete, S.: OP. cit., P 69.

٥٧) - C.O. 879. 45. 686.: OP. cit., P. 37. 1830. No. 50.

٥٨) - Maraia. J.S.: OP.cit., P. 10.

٥٩) - C,O, 879. 45. 686.: op., cit., pp. 9-10.
- Jbid., pp. 8-9.

٦٠) . Ibid., p. 5 and 8

٦١) - Ibid., p. 7,.

٦٢) - Marais, J.S.: op. cit., p. 14.

٦٣) Kruger, Pl: op. cit., P. 23

٦٤) C.O. 879. 45. 686.: OP. CIT., P. 8.

٦٥) - Jones, A.K.; op. cit., p. 33.

٦٦) سنعرض لذلك حالا عند الحديث عن الجيش .

٦٧) - Fitzpatrick. J.P.; The Transvaal from within, p.l.

٦٨) C.O. 879. 45. 686.: op. cit., o. 26

٦٩) - C.O. 879. 686.: op. cit., pp. 13 and 15

٧٠) - Ibid., pp. 306., pp. 306-307. 8993. N 296.

٧١) - Theal. C.M.; op. cit., p. 424.

٧٢) - Hallett, Robin: Aftica to 1875, p. 349.

٧٣) Theal, G.M.; op, cit., p. 410.

٧٤) Ibid., p. 424.

٧٥) Johes, A.K.; op. cit., p. 75.

٧٦) Selby, J.P op. cit., p. 187.

٧٧) C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 289. 7450. Enclosure in No. 260.

٧٨) - Jones, A.K.: op. cit., p. 33.

٧٩) C.O. 879. 45. 686.: op. cit.,. op. 284. 7710. No. 265.

٨٠) - Theal, F.M.: op. cit., p. 425

٨١) C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 276

٨٢) - Ibid., p. 281.

٨٣) - Selby, J.: op. cit., op 187.

٨٤) - Wilson, Monca and Thompson, Leonard: The oxford History of South Africal. p. 425.

٨٥) - Leonard, C.: op. cit., p. 297.

٨٦) - Theal, G.M.: op. cit., p. 410.

٨٧) - Cloete, S.: op. cit., p. 147.

٨٨) - Selby, J.: op. cit., pp. 189-190.

٨٩) C.O. 879. 45. 686. PP. 255-256. 5646. NO. 220.

٩٠) Ibid. p. 129. Enclosure in No. 243.

٩١) - Ibid., pp. 20-12. Enclssure in No. 10.

٩٢) - Ibid., p. 258. 6149. No. 224.

Ibid., p. 12.

- Cooete, S.: op. cit., p. 262.

٩٣) C.O. 879. 45. 686.: Op. Cit., PP. 256-257 6037. No. 221 Enclo-surE in NO. 221 A.

٩٤) - Pembertaon W.B.: Battles Of The Boer War, London, 1946 1964. P. 24.

- Selby, J. Op. Cit., PP., 188-189.

٩٥) - Cloete, S.: op. cit., p. 154.

٩٦) - Ibid., p. 165.

٩٧) C.O. 879. 45 686.: OP. cit., pp. 304-305, Enclosure 2 in No. 295. H.M. Agent, Pretoria to high Commissioner, cap tewn. Marsh 31. 1896.

٩٨) ارجع إلى فصول قيام الجمهورية وتطورها السياسى وقضية الأجانب الوافدين فى رسالتنا للماجستير ولاحظ تولى العسكريين إخماد الثورات الوطنية .

٩٩) - C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p26. Enclssure in No. 46, Department of foreign Affairs,September 5, 1895 to his honour sir Jacobus De Wet, British Agent, Pretoria,

١٠٠) Theal, F.M.: op, cit., P p. 425.

١٠١) - Selby, J.: op, cit., p. 187.

١٠٢) - Marais, J.S.: op. cit., pp. 235-236.

١٠٣) C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 16.

١٠٤) - Ibid., pp. 256-257. 6037. No. 22A. F.O. to C.O. Enclosure in No. 221.

١٠٥) - Leonard, C.: op. cit., p. 377.

١٠٦) C.O. 879. 46.: op. cit., pp. 45-46. 662 No. 27. Consolidated Fold fields of South Afrioa, Limited, to C.O., January 5, 1900.

١٠٧) - Ibid., po 72. 2199. No. 104. Mr. Chamberlain to Sir H. Robinsnn, February 7, 1896.

- Ibid., p. 74. 2934. No. 109, Sir H. Robinson to Mr. Chamberlain. February 7, 1896.

١٠٨) - Ibid., p. 185. Enclosure 16 in No. 139, From H.M. Agent, pretoria to High Commisioner, Cape town. Ranuary 27, 1896.

- Ibid., p. 194. 3670. No 145, From Sir H. Robirson to Mr. Chamberlain, February 18, 1896.

١٠٩) - Duminy, a.H. and Fuest, W.R: Fitzpatrick p. 47.

١١٠). - Davenport, T.R.H.; op. cit., p. 73

١١١) - Marais, J.S.; op. cit., pp. 218-219.

- Ronney, D.D., Litt, B. and Halladay, E.: The Building Of Modern Af-rIca, P. 191.

١١٢) C.O. 879. 45. 686.:op. cit., p. 141./ Twyfelachtin to Captain tos-sel, chief Detective, Johannesberg, January 8, 1896.

١١٣) Walker, E.A.; op. cit., p. 283.

١١٤) C.O. 879. 46.: op. cit., p. 20.

١١٥) Ibid., p. 184.

١١٦) - Ibid., pp. 6 and 625

١١٧) Walker, E., A.: op. cit., p. 286.

١١٨) C.O. 879.46.: op. cit., p. 63 Enclosure 16. in No. 99.

١١٩) C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 274. 7287. No. 258.

١٢٠) - Duminy, A.H. and Guest, W.R.; op. cit., p. 76.

١٢١) C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 7.

وكذلك انظر نشأة السلطات فى بداية هذا الفصل .

١٢٢) - Leonard, Cl: op. cit., p 296.

- Theal, G.M.: op. cit., p. 423.

١٢٣) - Kruger, p.: op. cit., p. 209.

١٢٤) - Leonard, C.: op. cit., p. 297

١٢٥) - C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 2308. 9142. No. 298.

١٢٦) Theal, G.M.: op. cit., p. 424.

١٢٧) Kruger, P.: op. cit., p. 120.

١٢٨)ارجع إلى الفصل الثانى من رسالتنا للماجستير ؛"تطور الجمهورية السياسى".

١٢٩) - Cloete, S.: op. cit., p. 72.

١٣٠) Walker, E.A.; op. cit., p. 368.

١٣١) Kruger, P.: op. cit., p. 125

١٣٢) - Ibid., p. 127.

١٣٣) Marais, J.S.: op. cit., p. 11

١٣٤) C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 9.

١٣٥) - Marais, J.S.: op. cit., pp. 11-12.

١٣٦) C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 8.

١٣٧) Leonard, C.: op. cit., P. 304.

١٣٨) - Marais, J.S.: op. cit., p. 11.

١٣٩) - Ibid., p. 12.

١٤٠) أنظر فصل "سقوط الجمهورية" فى رسالتنا للماجستير ، وكذلك
- Walker, E.A.: Rhe Cambridge History.. op. cit., p. 598.

١٤١) C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 6.

١٤٢) - Ibid., p. 7.

١٤٣) - Marais, J.S.: op. cit., pp. 13-18.

١٤٤) - Ibid., p. 6.

١٤٥) - Walker, E.A.: op. cit., pp. 593 and 601.

١٤٦) - Leonard, C.: op. cit., pp. 298-299.

١٤٧) - Kruger, P, : op. cit. o. 222.

١٤٨) - Leonard, C.: op. cit., pp. 299-301.

١٤٩) - Kruger, P.: op. cit., p. 224.

١٥٠) - Leonard, C.: op. cit., p. 47.

١٥١) - Ibid., p. 299.

١٥٢) إرجع إلى فصل" قضية الأجانب الوافدين" فى رسالتنا للماجستير .

١٥٣) - C.O. 879. 45 686.: op. cit., o. 37.

١٥٤) - Ibid., pp. 86-87.

١٥٥) C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 286.

١٥٦) - Leonard, C.: op. cit., pp. 296 and 298.

١٥٧) - C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 8.

١٥٨) - Ibid., pp. 240-241.

١٥٩) - Walker, E.A.; A History of South Africa, p. 276

١٦٠) - Marais, J.S.: op. cit., p. 143.

١٦١) - Walker, E.A.; op. cit., p. 276.

١٦٢) C.O. 879. 45. 686.: op. cit., pp. 8 and 139.

١٦٣) - Jones, A.K.: op. cit., p. 33.

١٦٤) - Theal, G.M.: History of South Africa op. 425.

١٦٥) C.O. 879. 45. 686.: op. cit., o. 142

١٦٦) C.O. 879. 45. 686.: op. cit., o. 9.

١٦٧) - Ibid., o. 573/.

١٦٨) - Kruger, o.: op. cit., o. 221.

١٦٩) - C.O. 879. 45. 686.: op. cit., o. 8.

١٧٠) - Ibid., pp. 236-237. 4047. No. 203.

١٧١) - Leonard, C.: op. cit., p. 313.

١٧٢) انظر فصل"تطور الجمهورية السياسي" فى رسالتنا ، للماجستير .

١٧٣) - Walker, E.A.; op. cit., p. 371.

١٧٤) - Hancock. W.K.: op. cit., p. 70.

C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 82. (١٧٥

- C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 245. 522. 7. No. 209. (١٧٦

- C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 84 (١٧٧

- Leonard, C.: op. cit., pp. 313-314. (١٧٨

C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 224 Enelosure in No. 181. (١٧٩

- Ibid., P. 27. Enclosure in No. 47. (١٨٠

- Kruger, P.: op. cit., p. 235. (١٨١

- Marais, J.S.: op. cit., po 140. (١٨٢

- C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 7 (١٨٣

- Ibid., p. 280 (١٨٤

١٨٥) غير الوطنيين فى النص قصد بها غير الأفارقة، عند وضع الدستور. ولكن البوير لم يفرقوا بن الأفارقة والآسيويين مثا من ناحية العزل العنصرى. انظر فصل الحياة الاجتماعية فى رسالتنا للماجستير.

- Marais, J.S.: op. cit., p. 140. (١٨٦

C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 8. (١٨٧

.- Walker, E.A.; op. cit., p. 465 (١٨٨

- Le May, G.H.L.; Britnsh Supremacy in Sauth Africa, 1899-1907, pp. 5-8.

- Marais, J.S.; op. cit., pp., 142-134. (١٨٩

- Walker, E.A.; op. cit., p. 465. (١٩٠

- Duminy, A.H. and Guest W.R.; op. cit., p. 145.

- Marais, J.S.; op. cit., p. 145. (١٩١

- Duminy, A.H. and Guest, W.R.; op. cit., o. (١٩٢

- Rooney, D.D., Litt, B. and Halladay, E.: op. cit., p. 191. (١٩٣

Walker, E.A.; op. cit., p 466. (١٩٤

١٩٥) انظر أيضا تفصيلات أخرى عن الأزمة الدستورية فى :

- Duminy, A.H. and Guest, W.R.; op. cit., pp. 90-99
- Walker, E.A.; The Cambridge History.. op. cit., p. 601.

١٩٦) - Hancock. W.K.; op. cit., p. 70.

١٩٧) - c.o. 879. 46.: op. cit., p. 122. 1874 Enclosure in No. 89.

١٩٨) - Ibid., p. 215. Enclosure in No. 106.

الفصل السادس

نظام الحكم فى اتحاد جنوب أفريقيا

(١٩١٠)

سادت جنوب افريقيا حرب طاحنة بين البوير في الترنسفال وأورانج والبريطانيين مع الأشهر الأخيرة من عام ١٨٩٩ ، واستمرت حتي مايو ١٩٠٢ ، حين وقع اتفاق الصلح في فرينيجنج ، والذي بمقتضاه أعلن البوير استسلامهم للحكم البريطاني .

ومنذ هذا الوقت بدأت الحكومة البريطانية تعهد إلى مندوبها السامي القومي سير الفريد ميلنر بشق الطريق صوب اتحاد جنوب أفريقيا ،بعد ما نجح في شق الطريق صوب إقرارسيادة بريطانيا عليها .

سياسة ميلنر في أعقاب حرب البوير:

كان طبيعياً أن تبدأ بريطانيامحاولة قوية لتوحيد جنوب أفريقيا في وحدة سياسية واحدة بعد ما اجتاحت جيوشها خلال حرب البوير دولتى الترنسفال وأورانج . وكان علي ميلنر أن يهيئ الظروف في المنطقة ، لتحقيق هذا الهدف قبل أن تنتهي الحرب رسمياً ، بدأ ميلنر عملية إعادة البناء . وقد صمم علي أن لا يكون هناك نظامان مختلفان ، سياسيا ومعنويا ، "في بلد قضى التاريخ والفطرة أن يكون بلدا واحدا" . وقد أعطت الحرب لبريطانيا يد عليا ، وكانت فرصتها لإعادة البناء ، بشكل يدعم أنظمتها وسلطتها فى البلدان التي خضعت لها أخيرا . وكان أهم اتجاه في عملية إعادة البناء هو العمل علي تطوير صناعة الذهب في الترنسفال وإدخال العنصر البريطاني ، وبخاصة من احتياطى القوات البريطانية الراغبين في البقاء في جنوب افريقيا ، إلى مجال الزراعة في مستعمرتي الترنسفال والأورنج .[١] وحرص ميلنر في تنفيذه لهذا أن لايثير مشاعر الافريكانرين في المستعمرات الأربع ، الترنسفال والأورنج والرأس وناتال وبخاصة فى مستعمرة الرأس ،حيث الأغلبية الافريكانرية المنظمة [٢] . وكانت زيادة عدد الانجليز فى الترنسفال يهدف إلي تخفيف حدة الوضع القديم ،الذي أدى إلى اختلاف المصالح بين مجتمع بويرى زراعى أساسا ، ومجتمع بريطاني مدنى أساسا . وهكذا خضعت الترنسفال أخيرا للسيطرة البريطانية ، التي طال ترددها ، مرارا ، في تحقيق هذه الخطوة ، بعد ما ظلت الترنسفال ،طويلا ، عقبة كؤود ، في سبيل اتحاد جنوب افريقيا البيضاء ، تارة بسبب فقرها المدقع ، وأخري بسبب غناها الفاحش ، الذي جعلها مركز الثقل في سياسات واقتصاديات جنوب افريقيا [٣] .

ولكي يتمكن ميلنر من قيادة دفة الأمور في الاتجاه المنشود ، سعى إلي الحصول علي موافقة الحكومة البريطانية علي فصل منصب المندوب السامي لجنوب أفريقيا عن منصب حاكم عام مستعمرة الرأس ،وربط المنصب بنفسه شخصيا . فصار حاكما لمستعمرتي الترنسفال

ونهرالأورنج ، ومندوبا ساميا في نفس الوقت . [٤]وقد خوله القانون القاضى بذلك سلطة توحيد جنوب افريقيا ، ودعوة ممثلين من كل المستعمرات والمحميات للتباحث حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك ، مثل معاملة الوطنيين ،والسكك الحديدية .وعلي هذا عين لورد ميلنر ،منذ عام ١٩٠١ ، مديرا لمستعمرتى الترنسفال والأورنج ، وغادر كيب تاون في ٢٨ فبراير ١٩٠١ . وقد جعل ميلنر مقر حكمه في جوهانسبورج . وأصبح سيروالترهيلي هنشنسون حاكم عام مستعمرة ناتال لفترة طويلة ، حاكما عاما لمستعمرة الرأس [٥] .

خلال الحرب كان ميلنر حريصا علي أن يعيد فتح تجارة المناطق المحتلة مع مستعمرة الرأس ،حرصا منه علي أن تدب فيها الحياة [٦] . ثم بدأ فى إعادة تنظيم أوضاع مستعمرتى الترنسفال والأورنج ، لتطابق أوضاع ونظم مستعمرة الرأس [٧] . وانتقلت المستعمرتان ، تدريجيا ، من الحكم العكسري إلي الإدارة المدنية ،وافتتحت مناجم الذهب ، من جديد ، للعمل ، وبدأ ميلنر فى تنظيم إمدادها بالعمال ، وذلك بالاتفاق مع مستعمرة موزمبيق البرتغالية ، وبتخفيف حدة تنفيذ قانون المرور ،لتسهيل مرور الأفارقة إلي المناجم . بدأت تعود البلاد إلى حالتها الطبيعية ، رغم اجتماعات البوير ، للاعتراض علي نظام حكم مستعمرة التاج [٨] ، ورغم الجفاف الذى ساد البلاد لثلاث سنوات متتالية ، فيمابين ١٩٠٢ و ١٩٠٥ [٩] . ولم يضيع ميلنر الوقت فقام في عام ١٩٠٣ بدمج قوات الشرطة في المستعمرات البريطانية الأربع . [١٠]

وقد حدد ميلنر أهدافه ، بخصوص إعادة البناء في ثلاثة أمور وهي:

أولاً : المساواة التامة بن البريطانيين والافريكانريين ،مع العمل علي زيادة أعداد الانجليز إلى الافريكانريين ،لأن هذا يحقق أمن ورخاء جنوب افريقيا ، علي حد قوله .

ثانياً : إدخال الحضارة الغربية بتأثيراتها المختلفة ، إلي جموع الافريكانرين وذلك عن طريق نشر اللغة الانجليزية . فيجب استخدام اللغة الهولندية في تعليم اللغة الانجليزية ، ثم تستخدم اللغة الانجليزية ، في تعليم الافريكانريين كل شئ ، وذلك لأن اللغة أمر هام ،ولكن الروح التي يتم تعليم اللغة بها أكثر أهمية .

ثالثاً : حكم مستعمرتي الترنسفال ونهر الأورنج كمستعمرتي تاج لفترة قصيرة ،ريثما تتم السيطرة علي الخدمات الكبري عبر جنوب افريقيا ، السكك الحديدية والجمارك ، وريثما يمكن ضمان وجود أغلبية بريطانية ، وأخيرا ريثما يمكن إنهاء عزلة الافريكانريين ، وبمعنى آخر تحقيق اتحاد جنوب افريقيا ، في ظل السيطرة الاستعمارية البريطانية [١١] . وكان تنفيذ

هذه السياسة يقتضي أن يكون المنتصر البريطاني كريما تجاه المهزوم الافريكانري حتي لا تنقلب الأمور ، إلى حالة من المرارة والكبت لا تحمد عقباها ، مع سرعة تنفيذ الإصلاحات المطلوبة لإعادة البناء (١٢) .

ولكن ميلنر ، الذي كان يبنى في الترنسفال ، كان يرى اتخاذ إجراءات للهدم في مستعمرة الرأس . فقد مال إلي التوصية بإلغاء دستورها ، وتفضيل الحكم الذاتى لفترة محدودة في مستعمرة الرأس . لقد كانت سلطته علي مستعمرتي الترنسفال ونهر الأورنج أعظم منها علي مستعمرة الرأس ، فهو يحكم الأولتين كمستعمرتى تاج ، أي حكما مباشرا ، بينما مستعمرة الرأس تتمتع بحكم ذاتى قوي (١٣) . وقد رأي ، ورأت معه جماعة التقدميين والبريطانيين ، أن تعطيل الدستور سيعطيه فرصة لإعادة توزيع مقاعد البرلمان على الدوائر الانتخابية لصالحهم ، أو بمعنى آخر التمهيد لقيام اتحاد جنوب افريقيا كاتحاد بريطاني ، لا اتحاد افريكانرى (١٤).

أيدت مستعمرة ناتال ميلنر ، فيماذهب إليه ، بعد ما تعاظم نفوذها ،وزاد قدرها ، بنقل بعض أقاليم الترنسفال إليها وهي إقليم فرايهيد Vryheid وإقليم أوترخت Utrucht ، وجزء من إقليم ووكر ستروم Wakerstroom أما مستعمرة الرأس فاعتبرها ميلنر مصدر متاعبه ، واعتبر الحكم الذاتى فيها عقبة فى سبيل اتحاد جنوب افريقيا المنشود . فقد أعقب جلسات برلمانها في ١٩٠٠ غزو البوير لها ، ثم تبع الغزو تمرد الافريكانريين . (١٥)

استند المطالبون بإلغاء الدستور إلى حقيقة أنه قد انتهك بالجملة ، ذلك أن البرلمان عطل بطريقة غير قانونية ، قبل التاريخ المحدد لإجراء الانتخابات ،وأن حكومة سير غوردون سبريج استجابت لأوامر الحاكم ، دون إذن البرلمان ، ولم ينفذ تسجيل الناخبين الجدد ، وهو إجراء يتم دوريا ، كل عامين ، وحل موعده في فبراير ١٩٠١ (١٦) . فقد كان واضحا أن ميلنر يسعى إلى الإنتقاص من صلاحيات البرلمان ، قدر إمكانه ، حتي تمكن من تعطيله (١٧) . وقد هبت الرابطة الافريكانرية ،وبعض المعتدلين الانجليز ، للدفاع عن امتياز الحكم الذاتى (١٨) . ودفعوا بأن الانتقاص الحادث في امتياز الحكم الذاتي ، والتعدى القائم علي الدستور إنما جاءا لظروف طارئة ، ستنتهي بحلول السلام ، وتمسكوا بالبرلمان ، باعتباره المنفذ الطبيعي للتعبير عن الرأي العام بشكل منظم . زيادة علي هذا فإن دعاة تعطيل البرلمان وإلغاء الدستور ، لا ينفصلون عن الرأي القديم والجدل المستمر حول كيفية حساب التمثيل البرلماني بشكل عادل : علي أساس أعداد الناخبين ، أم علي أساس أعداد اسكان . فحسابهم علي النمط الأول يناسب المناطق الريفية ، وبدا يعطي ميزة للافريكانريين ،. وتسوية هذه المسألة بإلغاء الدستور الراهن

ومنح دستور جديد يرضى البريطانيين أمر يكيد الافريكانريين كيدا ،ولا ريب . (١٩)

أخذت الحركة أولى خطواتها العملية حين قدم الأعضاد التقدميون لسير والترهيلى هتشنسون حاكم مستعمرة الرأس عريضتين يؤيدون فيها إلغاد الدستور . فقام سيرهيلى بتقديم العريضة إلي لورد ميلنر ، باعتباره المندوب السامى البريطاني في جنوب افريقيا . فنشط سير هنري دى فيليرز ينظم المعارضة الافريكانرية ، للتصدي للحملة التي يتزعمها ميلنر على الافريكانريين ، فرأوا أن تضييق السبل عليهم قد يزيد حنقهم بعد انتصار بريطانيا. ومن ثم أيد هؤلاء انتهاج سياسة معتدلة ، تتيح للافريكانريين فرصة المشاركة السياسية النشطة ، باعتبارهم الأغلبية صاحبة الحق في الحكم ديمقراطيا . (٢٠)

أما وزارة سبريج فقد وقفت للحظة موقف المتردد بين فريقي الإلغاء البريطاني والإبقاء الافريكانري. ولكن اشتداد حملة الرابطة الافريكانرية علي المطالبين بإلغاء جعل الأرض تميد من تحت كرسي سبريج ،واضطرته إلي الاختيار بين السياستين . وبينما استقال وزيره سمارت Smart ليقود حركة الإلغاء أعلن سبريج معارضته لأى مساس بالحكم الذاتي ، ثم هرع إلي لندن هاربا ،ليحضر مؤتمر تتويج الملك إدوارد السابع، ومؤتمر رؤساء وزارات المستعمرات البريطانية (٢١) . وتأكد كل وأحد في جنوب افريقيا أن سبريج يعتمد علي تأييد الرابطة الافريكانرية والأحرار بقيادة ميريمان وسوير فى البرلمان ، وهوفماير من خارج البرلمان ، بعد ما اضطرته الظروف العامة إلي العودة إلى الحياة السياسية من جديد . (٢٢)

سبقت مؤتمر رؤساء وزارات المستعمرات البريطانية في لندن حملة عنيفة شنها الحزب التقدمى في جنوب افريقيا ،للمطالبة بإلغاء الدستور . وكانت أبرز مجهودات هذه الحملة عريضة وقع عليها اثنان وأربعون عضوا تقدميا في البرلمان ، في مايو ١٩٠٢ ، تطالب الحكومة البريطانية بإلغاء الدستور ،ذكروا فيها أن تعطيل البرلمان ، رمز الحكم الذاتي ، هو الثمن الواجب دفعه حتي يتم إلغاء قانون الأحكام العسكرية . كذلك نظم المطالبون بالإلغاء حركة لجمع التوقيعات علي عريضة بهذا الشأن ، انتظمها ثلاثون ألف توقيع (٢٣) . وقد أيد سيسل رودس حركة الإلغاء ، قبل وفاته ، في ٢٨ مارس ١٩٠٢ ، تأييداقلبيا، علي أساس أن الحكم الذاتي في مستعمرة الرأس هوآخرالعقبات أمام اتحاد جنوب افريقيا (٢٤)

في نفس الوقت نشط الافريكانريون في الدفاع عن الحكم الذاتي ، والذي كان أيضا دفاعا عن مصالحهم ووضعهم كأغلبية بيضاء ، في المستعمرة ، تتمتع بميزة السيطرة علي صناديق الانتخاب ،وتخشى أن تفقد هذه السيطرة خلال مرحلة إلغاء الحكم الذاتى (٢٥) .

في مؤتمر المستعمرات البريطانية أيد كولونيل هيم ، رئيس وزراء ناتال وسيدون Seddon رئيس وزراء نيوزيلند فكرة الإلغاء ، وعارضها سيسر ويلفرد لوريبه W. Lawrier ، رئيس وزراء كندا ، وهدد بمغادرة المؤتمر إذا نفذ الإلغاء ،. وأيده كل من سيرغوردون سبريج رئيس وزراء مستعمرة الرأس وسير ادموند بارتون Edmond Barton ، رئيس وزراء اتحاد استراليا (٢٦)

وكان اتجاه تشمبرلين ،وزير المستعمرات ، أن لا تتحرك حكومته في اتجاه الإلغاء ، ما لم يكن استمرار وجود الدستور الحالي خطرا علي سلام وأمن المستعمرة ومصالح الامبراطورية ، ما لم تكن الغالبية العظمي من السكان البيض يفضلون هذا الإلغاء (٢٧) . وإزاء موقف رؤساء وزارات مستعمرات الرأس وكندا واستراليا طرح تشمبرلن جانباقضية إلغاء الحكم الذاتي . وبذا انتهت آمال ميلنر في قيام اتحاد جنوب افريقيا ،في ظل سيطرة الروح البريطاني عليه ، بشكل فورى (٢٨).

وهكذا مات اقتراح إلغاء ادستور ، بعد موت رودس ، أحد أقوى مؤيديه. ولكن الأمر اختلف بالنسبة لإلغاء الحكم العسكري ، إذ تطلب احتياطات أمن مشددة ، وتطلب كذلك استرضاء الافريكانريين باصدار قانون التعويضات Act of Indemnity وبدا سبريج واثقا من مقدرته علي العمل في ظل هذه الظروف ، ولكن موقفه كان غريبا . لقد فقد تأييد حزبه ،بعد رفضه لإلغاء الدستور ،واستمر في الحكم ، بفضل عدم رغبة المعارضة فى إسناطه ،انتظارا لماتأتى به الأيام . وأعلن تشمبرلين أن البرلمان لبريطاني سيصدر قانون التعويضات إذا تطلب الأمر ذلك ،ووافق سبريج علي بقاء الحكم العسكرى ، رغم حالة الاسترخاء ، حتي يصدر القانون .وعلي هذا اجتمع برلمان مستعمرة الرأس. لأول مرة في ٢٠ أغسطس ١٩٠٢ ، منذ تعطيله في اكتوبر ١٩٠٠ ، وأصدر قانون التعويضات ، وحدد قواعدها ، ومقدار التعويض في كل حالة علي حدة للمزارعين والمتضررين من الحرب . واتبع هذا عودة الحياة الدستورية ، ومد قانون التعويض في عمر وزارة سبريج عاما آخر ، ودفعت التعويضات للمزارعين عن خسارئهم في الحرب . (٢٩)

وألغى الحكم العسكرى ، في كل المستعمرات ، وزيدت منحة مستعمرة الرأس للأسطول البريطاني (٣٠) . ولكن وزارة سبريج هزمت في البرلمان ، بسبب الاقتراع حول اقتراح بالتحقيق في أحكام القانون العسكرى ، والتجاوزات التي تمت في ظله . وهكذا استراح ميلنر من تردد سبريج ، ومراعاته لعدم إغضاب الافريكانريين (٣١)

أعاد هوفماير تنظيم الرابطة الافريكانرية ، في عام ١٩٠٣ ، تحت اسم حزب جنوب افريقيا The South African Party ، وعند إجراء الانتخابات في أوائل عام ١٩٠٤ ،

أسفرت عن فوز التقدميين بقيادة د. جيمسون ، بأغلبية خمسة أعضاء فى الجمعية التشريعية ، وعضو واحد في المجلس التشريعي . وبهذا تولى د.. جيمسون رئاسة الوزارة . وكان السبب الرئيسى فى فوز التقدميين فى هذه الجولة ، هو ، إلي جانب الإنفاق المتزايد علي الحملة الانتخابية العنيفة ، عدم ممارسة المتمردين الافريكانريين لحقوقهم السياسية ، طبقا للقانون الخاص بذلك ،ولمعاهدة فيرينينجنج [٣٢] ، وبسبب الأحكام العرفية السائدة في المناطق الريفية الافريكانرية . وأعقب هذا إسقاط العقوبات الصادرة ضد معظم المتمردين عدا السياسية منها ،وإطلاق سراح آخرين . [٣٣]

واصل ميلنر عملية إعادة البناد فى الترنسفال والأورنج ، فعين لهما حاكمين ،ومجلسين تنفيذي وتشريعي في كل مستعمرة ،وفي يناير عام ١٩٠٣ فى بريتوريا وفى مايو من نفس العام فى بليمفونتين [٣٤] . وأخضع لإشرافه المباشر الشرطة والسكك الحديدية ،وذلك بعد توقيع المعاهدة بثلاثة أسابيع فقط . كما بدأ فى إعادة توطين البوير ، وعمال جوهانسبورج وكيمبرلي ، وقد زادت أعداد هؤلاء عن مائتي ألف أبيض ومائة ألف أفريقى . كما خصص مبلغ مليوني جنيه لتعويض مواطنى البوير ، الذين كفلت لهم بريطانيا الحماية Protected Bourghers وهم الذين استسلموا طوايعة ، أو استسلموا طبقا لإعلان لورد بروبرتس ، قائد علم القوات البريطانية ، فى مارس ١٩٠٠ ، بعد دخوله أراضى الجمهوريتين [٣٥] ، والذين شجع ميلنر تهجيرهم إلى الترنسفال والأورنج لإحداث توازن سكاني مع البوير [٣٦] .

قام جوزيف تشمبرلين ، وزير المستعمرات ،بزيارة لجنوب افريقيا ، يسرت حل العديد من المشكلات ،وحققت المصالحة بين عنصرى البيض . وقد نزل بدوربان في ٢٦ ديسمبر ١٩٠٢ . وقضى تشمبرلين الفترة من ٨ إلى ٢٢ يناير ١٩٠٣ فى جوهانسبورج ، يتشاور مع لورد ميلنر ، حيث بحثا تفصيلات ضمان بريطانيا لمنح قرض قدره خمسة وثلاثون مليونا من الجنيهات للاصلاح والتطوير [٣٨] وقد خصص جزء من هذا القرض لتأميم شركة السكك الحديدية الهولندية في الترنسفال ، وإنشاء خطوط جديدة . ومن الملاحظ أن القرض خصص كله للخدمات العامة بين المستعمرات ، كالشرطة والخطوط الحديدية ، التي خضعت لإدارة واحدة في كل جنوب افريقيا ، هي شركة جنوب افريقيا المركزية للخطوط الحديدية . كما أنشئ مجلس الإشراف المالي على الخدمات المشتركة فيما بين المستعمرات . وبهذا يتم التنسيق بين المصالح الاقتصادية للمستعمرات ، وتنعدم بالتالى ، أسباب الصراع . هذا وقد تطور مجلس الإشراف المالي إلي مجلس المستعمرات Intercolonial Council ، ليتولي التنسيق في كل المسائل ذات الاهتمام المشترك بين المستعمرات [٣٩] .

استقبل تشمبرلين قادة البوير ، حيث قدموا له شكاواهم ومطالبهم . ووعدهم تشمبرلين بالاستجابة لها ، وبخاصة مطلب الحكم الذاتي والتعويضات ، وختاما العلاقات الافريقية الأوروبية بالمستعمرات (٤٠) . وقد كانت من أعظم نتائج زيارة تشمبرلين خطرا علي الأفارقة أنه عاد إلي أوروبا ،بعد ما أقنعه القادة البوير ، بأنهم يفهمون جيدا أن العلاقة بين عنصري البيض ،الانجليز أصحاب الامبراطورية والبوير المستوطنين،قد تعدلت ،ولكنهم لا يوافقون أبدا عل تعديل العلاقة بين البيض والسود (٤١) .

وفي أغسطس ١٩٠٣ قام ميلنر بزيارة لاوروبا ،وتولى سير أرثرلولي مسئوليات الحكم بصفة مؤقتة .وكانت الخطوة التالية ، بعد السيطرة علي الخدمات المشتركة بين المستعمرات ، هي دعوتها لحضور مؤتمر يبحث في مسائل الاتحاد الجمركي . عقد هذا المؤتمر الجمركي في بليمفونتين في مارس ١٩٠٣ . وقد تم تحقيق تقدم كبير في اتجاه الاتحاد ، حيث تم تخفيض ضرائب السكك الحديدية ، استجابة لطلب الترنسفال وبحث مسألتي نقص العمالة في المناجم وما تتعرض له البلاد من جفاف وهما مسألتان أدتا إلي نتائج خطيرة علي النقل التجارى (٤٢) .

انشغل المؤتمر الجمركي في بليمفونتين ، بين ما انشغل فيه ، بقضيتي الأفارق وتهجير العمالة الاسيوية ، حلا لقضية نقص العمالة . فأوصي المؤتمر ، رغبة في التعجيل باتحاد مستعمرات جنوب افريقيا ، بتشكيل لجنة لجمع المعلومات وتقديم توصيات للحكومات الأربع بغرض الوصول إلى فهم مشترك فى مسائل السياسة الواجب اتباعها تجاه الأفارقة. وكان هذا بداية لمولد لجنة الشئون الوطنية (١٩٠٣ ـ ١٩٠٥) (٤٣) . كما عين سير جودفرى لاجدين مندوبا للشئون الوطنية . وقد عملت اللجنة عل بحث مسألة استمرار قوانين المرور المطبقة علي الافارقة ، ومسألة حقوقهم الانتخابية ، وكذا توفيرالعمالة الافريقية للمناجم (٤٤) . وفى مجال العمالة الاسيوية ، دعا المؤتمر الجمركى إلي التعجيل بتهجير صينيين إلى المناجم ، مع اتخاذ الضمانات المناسبة ، ولم تكن هذه الفكرة جديدة ، فقد نوقشت خلال زيارة تشمبرلين لجوهانسبورج . الا أنه لم يوافق عليها ، وكذلك رفضا خلفه لا يتلتون وزير المستعمرات في حكومة لورد سيلبورن . ولكن النقص الحاد فى العمالة جعل حكام الترنسفال وعلي رأسهم سير لولي نفسه يؤكد أن العمالة الصينية هي المخرج الوحيد من المأزق وهى وحدها ، التي تحول بين الترنسفال والازمة الطاغية (٤٥).

دفع البعض بأن نقص العمالة الافريقية إنما هو أمر مؤقت ، ولاينبغى سد العجز فيها بإجراء صارم .وفضل البعض الآخر هجرة عمالة أوروبية (٤٦) ، حتي لا تزداد المسائل العنصرية

حدة ، بقدوم عنصر جديد كالصينيين . وقد مال ميلنر إلى التوفيق بين الرأيين ، فذكر أن لزيادة السكان البيض أهمية قصوي ، وأن حل مشكلة نقص العمالة بتهجير الآسيويين أيضا ، بشكل مؤقت أمر مقبول (٤٧) .وقد دافع ميلنر خلال وجوده في لندن عن رأيه هذا، باعتباره إجراء حتميا ، من الناحية لاقتصادية . وعند عودته إلى الترنسفال ، في ديسمبر ١٩٠٣ ، أصدر المجلس التشريعي ، الذي تم توسيعه فى مايو عام ١٩٠٣ ليضم ستة عشر موظفا وأربعة عشر من غيرالموظفين ، أصدر قرارات بإدخال العمال الملونين ،تحت التعهد بالعودة إلى الصين عند نهاية عقودهم ، ووافق لا يتلتون علي قانون بهذا الشأن في ١٦ يناير ١٩٠٤ . وفي يوليو من نفس العام بدأ أول عامل صيني بالعمل وفي يناير ١٩٠٧ وصل عدد الصينيين إلي قرابة أربعة وخمسين ألف عامل . وبهذا بدأت المناجم في العمل ، بكامل طاقتها ، وتحسن وضعها (٤٨). وفي نفس الوقت نصحت لجنة الشئون الوطنية بعدم الغاء الحاجز اللونى ، حتى لا يثور المستوطنون البيض ،وحتي يمكن تلبية الطلب علي العمالة الافريقية (٤٩) .

ومن المهم هنا أن نذكرموقف قادة البوير من حكومة ميلنر بعد الحرب . لقد مالوا إلى طلب تعديل شروط الصلح ، أول الأمر ، ولكن بفشلهم في هذا ركزوا جودهم في تخفيف آلام شعبهم ، والاستفادة من كل ميزة تتيحها معاهدة فرينيجنج ،وتميز نشاطهم في هذا الصدد بحماس لا يقل عن حماسهم في القتال . فليس هناك ،كما قالوا ، وقت يضيعونه (٥٠) . كما اندفع المثقفون الافريكانريون تاركين مزارعهم ، ليبحثوا عن وظيفة مدنية أو منجم يعملون به في المدن ،وإدراكا منهم للتحول الذي يوشك أن يحدث (٥١) . أما القادة فرفضوا الاشتراك في المجلسين التشريعيين للأورنج والترنسفال ، لتكون لهم حرية نقد الحكومتين ، دون تحمل مسئولية تصرفات ميلنر(٥٢).وقد اتجه نقدهم للسياسة التعليمية واستخدام العمالة الصينية (٥٣)

أما سياسة ميلنر في المستعمرتين ، الترنسفال والأورنج ، فتتسم بمعاملتهما معاملة كريمة ، كما لو كانتا تتمتعان بالحكم الذاتى فعلا . فدعا قادتهما للتشاور معه ، وأكد أن الحكم الذاتى الكامل لن يتأخر طويلا . ولكنه أيضا لم يكن يتعجل ، ريثما يمكن الأمور للعنصر الانجليزى ، خوفا من الخطر الناجم عن وضع الأغلبية الافريكانرية الساخطة علي قمة السلطة . وعلي هذا تقرر أن تكون هناك مرحلة انتقالية بين مرحلتي الحكم المباشر والحكم الذاتي، فيكون هناك برلمان ولكن صلاحيات الحاكم العام تكون طاغية للحيلولة دون إساءة استغلال البوير للسلطة . فكان دستور لايتلتون ، الذي بدأ تنفيذه في مايو ١٩٠٥ ، ونظم قيام جمعية تشريعية منتخبة من أربعة وأربعين عضوا بالإضافة إلي الموظفين التنفيذيين الذين تعينهم الحكومة البريطانية (٥٥) .

الافريكانريون في جنوب افريقيا بعد حرب البوير :

في ابريل ١٩٠٥ انتهت مدة حكم ميلنر ، وعاد إلي انجلترا ، وتولى لورد سيلبورن Selborn عمله كمندوب سام ، وريتشارد سولومون كحاكم للترنسفال وكان سيلبورن حاكما كفوءا ، موافقا لميلنر ،في كثير من آرائه ، ليضمن بذلك قدرا أدني من الاستمرارية في السياسة ذاتها [٥٥] . وكان دستور لايتلتون ، في الترنسفال ،مقدمة لنشاط سياسى كبير . فأعلنت الجمعية التقدمية الترنسفالية The Transvaal Progressive Association وهي جمعية ضمت السياسيين البريطانيين في الترنسفال ، وقليلا من الأحرار من الافريكانريين ، أعلنت تأييدها المطلق للدستور الجديد ،وكونت الحزب التقدمي بقيادة فارار Farar أما جمعية الحكم الذاتى الترنسفال ، وأبرز أعضائها سولون البريطانى The Transvaal, Responsible Government المولود في جنوب افريقيا ، والتي أصبحت فيما بعد الحزب الوطني ، كانت تجمعا للبريطانيين أيضا ،فكانت ترغب في الحكم الذاتي المطلق ، كما قضى بذلك اسمها . أما الأفريكانريون فكونوا حزب الشعب Het Volk ، للدعوة للحكم الذاتى [٥٦] ، مستغلين الحماس الذي تفشى بسبب جنازة الرئيس السابق كروجر ، في عام ١٩٠٤ ، في بريتوريا [٥٧] .

ويتولى الاحرار الحكم في بريطانيا ، برئاسة سيرهنري كامبل بانرمان ، تبنوا اتجاها أكثر استجابة لمطالب البوير . فقد أعلنت حكومتهم عن عزمها علي منح الحكم الذاتي لمستعمرتى الترنسفال والأورنج . وصدرت القوانين المتضمنة لهذا العزم فمنحت الترنسفال الحكم الذاتى في ٦ ديسمبر ١٩٠٦ ، ومنحته الأورنج في ٥ يونيو ١٩٠٧ . كما استجابت لمطالب البوير بتقييد هجرة الصينيين . وبهذا كانت السياسة الميلنرية تحتضر ، رغم منح ميلنر لقب اللورد ، فصار الفريد لورد ميلنر . وكانت من ملامح المرحلة الانتقالية ، في المستعمرتين ، وجود بعض القيود علي الحكم الذاتي ،فقد قصر التصويت فيهما علي الرجال البيض ، تمشيا مع سياسة التفرقة العنصرية ، فلم يكن هناك أدني أمل في منح حق التصويت لأي شخص غير أوروبي . وأقر نظام تعيين المجلس التشريعى في كلتا المستعمرتين ، للأعوام الأربعة الأولى . كما أقر حق الحاكم في إصدار أوامر تنفيذية بالتعيين في حالة خلو المقاعد البرلمانية ،في حالة لوفاة أو المرض أو الاستقالة . ومن ملامح المرحلة الانتقالية كذلك إنشاء مجلس مستقل في كل مستعمرة لأدارة شئون المستوطنين الذين تم تهجيرهم إلي جنوب افريقيا ، وفقا لمشروع ميلنر الاستيطاني . فقد اعتبر الحكومة البريطانية نفسها مسئولة عن حمايتهم ، بشكل مستقل عن غيرهم ، ضد احتمالات الإضرار بهم ، في حالة قيام الحكم الذاتي . ومن ثم لم

يخضعوا لإشراف حكومتي الترنسفال والأورنج لخمسة أعوام أخري [٥٨] .

حصل البوير علي تأييد حزب الأحرار البريطاني في مسألتي التعليم والعمالة الصينية ، التي أسماها الأحرار الرق الصينى Chineese Slavery [٥٩] . ونجح حزب الأحرار في استغلال هذه المسألة الأخيرة وغيرها من المسائل الداخلية في بريطانيا في إسقاط حكومة المحافظين في الانتخابات العامة في يناير ١٩٠٦ . وقد قدم الاحرار للبوير الثمن بتقييد الهجرة الصينية [٦٠] . كذلك بدأت حكومة الترنسفال في تنفيذ قانون أصدرته يقضى بأن يحمل الهنود تصاريح مرور سواء بسواء كالأفارقة . ولم تستجب الحكومة البريطانية لطلب غاندي بإلغاء القانون [٦١].

جرت الانتخاباتك العامة في الترنسفال ،في فبراير ١٩٠٧ وأسفرت عن حصول حزب الشعب ، هت فولك ،علي سبعة وثلاثين مقعدا ، وحصول الحزب الوطني علي ستة مقاعد ، وحصول الحزب التقدمى علي واحد وعشرين مقعدا ، وحصول حزب العمال أو المستقلين علي خمسة مقاعد. وبذا أصبح جنرال بوثا قادرا علي تشكيل وزارة قوية بأغلبية كبيرة [٦٢] . وكان هذا تتويجا لتعاون وتشاورالافريكانريين فى المستعمرات البيضاء كلها ، وبخاصة حزب هت فولك الترنسفالي ، وحزب الرابطة الافريكانرية ، الذي صار حزب جنوب افريقيا ، وحزب اتحاد الأورنج Orange Unie [٦٣] .

وفي مستعمرة نهر الأورنج لم تكن هناك معارضة كبيرة لحزب اتحاد الاورنج ، الذي يقابل حزب هت فولك الترنسفالى ، والذي كان الرئيس ستاين وراء نجاحه الساحق [٦٤] . ومن ثم شكل أبراهام فيشر الوزارة في ديسمبر ١٩٠٧ وكان وزير العدل والتعليم ، في وزارته جنرال هيرتزوج . وكان عدد ممثلى المعارضة فى البرلمان سبعة أعضاء فقط ،من بين ثمانية وثلاثين عضوا. وقد استهلت الوزارتان الترنسفالية والاورنجية عملهما في تجديد القوانين الجمهورية المضادة للهنود ، كتقييد هجرتهم ،وإعاقة تجارتهم ، وتخصص معازل لهم . هذا وقد انتهجت ناتال سياسة مشابهة تجاه الهنود أيضا [٦٥] .

علي هذا النحو إذاً استتبت الامور للافريكانريين ،في الجمهوريتين السابقتين وتولوا حكم أنفسهم في ظل السياسة البريطانية ، وأصبحت الطريق أمام الاتحاد ممهدة سهلة [٦٦] . ولكن العقبات الباقية جاءت من المستعمرات البريطانية القديمة ، الرأس وناتال وروديسيا ، وتعلقت بالعلاقات بين البيض والسود من جهة ، وبين عنصرى البيض من جهة أخرى . ففي ناتال وإثر محاولة فرض ضريبة جديدة قاوم الأفارقة جباة الضرائب بالقوة . وأعقب هذا ثورة

افريقية عامة ، استلزم إخمادها مشاركة قوات المتطوعين من مستعمرة الرأس وإعلان الأحكام العرفية في زولولاند [٦٧] . وقد أوجدت ثورة الزولو إحساسا عاما لدي البيض بمدي عمق وتعقد المسألة الوطنية ، وضرورة إنهاء الانقسام السياسي بين مستعمراتهم . لمواجهتها مواجهة شاملة ، فلا يمكن لها أن تتعامل ، مستقلة ، مع الفوضى الداخلية التي تضرب بأطنابها في كل منها ، ولا مع المشكلات الأكثر خطورة والخاصة بالدفاع . ففشل ناتال في مواجهة الثورة ، اضطرها إلى قبول المساعدة من جيرانها ، ومن قوات الحامية البريطانية ذاتها. وكانت لجنة الشئون الوطنية (١٩٠٣ - ١٩٠٥) قد قدمت في تقديرها توصيات يصعب تحقيقها إلا بتعاون وثيق بين المستعمرات جميعها [٦٨] .

وفي روديسيا عانت حكومة الشركة من مشاكل جمة ، ناجمة عن نقص العمالة والكساد الاقتصادي ،وخيبة الأمل في التوقعات المتفائلة للإنتاج المعدنى . وطالب المستوطنون بالمشاركة في الحكم ، وضرورة أن تفصل الشركة بين إدارتيها التجارية والإدارية ،وعلي هذا زيدت فرص الانتخاب في المجلس التشريعي في عام ١٩٠٣ ، وتبع هذا زيادة الصراع بين الشركة والأعضاء المنتخبين في المجلس حتي طالبوا بحله [٦٩] .

أما في مستعمرة الرأس فإن حكومة الحزب التقدمى برئاسة جيمسون عانت من مشاكل نقص العمالة في مناجم الماس في كيمبرلي ، ونقص الدخل ، وآزدياد المعارضة الافريكانرية . فأعاد جيمسون تسمية حزبه باسم الحزب الاتحادى Union Party علي أمل كسب المعتدلين الافريكانريين بالدعوة لاتحاد العنصرين الانجليزي والافريكانرى واتحاد المستعمرات البريطانية [٧٠] . وبدأ جيمسون الدعوة لإعادة توزيع المقاعد البرلمانية ، حيث كانت دائرة انتخابية ريفية تضم ١١٦١ صوتا تتساوي مع دائرة أخري في مدينة كيب تاون تضم ٣٤٢٦ صوتا ، علي سبيل المثال ، مما كان يعطي الافريكانريين ميزة علي الانجليز . وقد نجح جيمسون في إقرار مشروع قانون قدمه ، بهذا الصدد ، نص على تخصيص مقعد برلماني واحد لكل ألفى صوت في المدن ،مقعد برلمانى واحد لكل ١٥٠٠ صوت في الريف [٧١] . وأضاف اثنتى عشرة دائرة انتخابية جديدة في المدن ،وبذا كانت مناطق تفوق للتقدميين [٧٢] .

ولكن إذا كان جيمسون قد نجح فى هذه الناحية فإن موقف حكومته بات يتأرجح حين خسرت أغلبية الصوت الوحيد الذي تمتعت به في المجلس التشريعى ، وبذا كانت تعد أيامها الأخيرة في حكم المستعمرة [٧٣] . وقد عاني جيمسون من الموقف ذاته ، الذي عانت منه كل وزارة انجليزية . لقد رفض أن يستجيب لمطالبة حزبه بالعمل علي رفع الجمارك علي المنتجات الزراعية ، حيث لا يخسر كرسى الحكم . وسرعان ما سقطت وزارته في التصويت علي

مشروع قانون بوضع اليد علي مساحات كبيرة من الأراضى الوطنية . وبقيت الوزارة في الحكم ، حتي ينتخب برلمان جديد . وصدر قانون بوضع اليد عي هذه الأراضى بطريقة جزئية وقد حاول د. جيمسون إغراء شراينر بالانضمام إليه في تحالف اتحادى ، من أجل تحطيم حزب جنوب افريقيا ،الرابطة سابقا . ولكن شراينر رفض [٧٤] .

شيئا فشيئا بدأ الافريكانريون يستعيدون المبادأة . ونشط هوفماير يجمع شملهم وينفخ فيهم روح الحماسة من جديد ،مستغلا نجاحات الافريكانريين في الترنسفال والاورنج ، وبعد ما جمعت الامبراطورية البريطانية ، بين جميع الافريكانريين ، لأول مرة منذ انقسامهم ، عقب الهجرة الكبرى [٧٥] . ودخل حزب جنوب افريقيا الانتخابات ، بروح جديد ، ونجح في الإطاحة بالعقبات المتتالية ، رغم إعادة توزيع المقاعد في غير صالحه . وصار علي هوفماير ، مجددا أن يختار رئيس الوزراء الجديد ، فكان اختياره ، هذه المرة ، لميرمان الذي كان أكثر تعاطفا مع حزب هوفماير من بعض الافريكانريين أنفسهم [٧٦] . وتمتعت وزارة حزب جنوب افريقيا بأغلبية ضخمة في مجلسى البرلمان معا . وبهذا سيطر الافريكانريون علي مقدرات الأمور في المستعمرات الثلاث الترنسفال والأورنج والرأس [٧٧] .ولم يكن الانجليز يتولون الحكم إلافي ناتال ، التي يتمتعون فيها بالأغلبية المطلقة . وقد أعلن جيمسون عن شكه في إمكانية تحقيق اتحاد جنوب افريقيا ، في ظل حكم حزب جنوب افريقيا ، في ظل السيطرة الافريكانرية [٧٨] ولكن شكه هذا كان في غير محله ، بل كان المشكوك فيه أن تقوم للاتحاد قائمة فى ظل حكم حزبه الاتحادى ، الذي كان مجابها بمعارضة قوية . أما وقد آلت أمور الافريكانريين إليهم من جديد ، وشعروا بالأمان في ظل الحكم البريطاني ، في المستعمرات الثلاث ، بعد الحرب القاسية والتمرد العنيف ، فإن امكانية قيام اتحاد يسيطرون عليه كانت أمراً يرحبون به ، وكانت هذه السيطرة مضمونة حتى بفرض انضمام روديسيا إلي هذا الاتحاد. وبدأ جنرال سمتس ، في الترنسفال في إعداد مشروع الإتحاد ، ثقة منه بأن أموره ستؤول إلي الافريكانريين [٧٩] .

الحركة الاتحادية :

كونت مجموعة من الشباب الانجليزى المتحمس حركة منظمة تدعو إلى قيام اتحاد المستعمرات البريطانية فى جنوب افريقيا . وكان هؤلاء الشباب ممن أحضرهم ميلنر ليعملوا في جهازه الإداري ، ويأتي علي رأسهم باتريك دنكان Patrick Duncan الذى تولى وزارة المستعمرات فى الترنسفال ، بعد احتلالها ، وكذلك ليونيل كورتيز Lionel Curtis ، الذى

تولى تأسيس نظام الحكم المحلي في الترنسفال . وقد استقال كورتيز من منصبه في عام ١٩٠٦ ، ليكرس نفسه لقضية اتحاد جنوب افريقيا البيضاء ، وذلك بعد ما بدأت تساوره المخاوف إزاء انشغال كل مستعمرة بأمورها ، واختلاف أوضاع كل منها سياسيا واجتماعيا [٨٠] .

أسس كورتيز جمعية الاتحاد الوثيق Closer Union Society لتتولى دعوة جميع الأطراف البيضاء ، في كل المستعمرات ، إلى التفاهم والتعاون ، وتعمل علي التنسيق بين الأحزاب والهيئات والجمعيات والحكومات في هذا الصدد . وقد طاف كورتيز وزملاؤه بأرجاء البلاد ، وأسس فروعا للجمعية ، وعقد المؤتمرات وسجل تعضيد السكان البيض المحليين للقضية الاتحادية ، باعتبارها الوسيلة الوحيدة لحل منازعات البيض ، وتوحيدهم ضد الأغلبية الافريقية . وقد أكد كوتيز إن التعاطف مع دعوته مؤشر للنجاح ، لأن الاتحاد ليس مفروضا من لندن ، مثلما حاول لورد كارنارفون ، قبل ثلاثين عاما . رفع كورتيز مذكرة إلى المندوب السامي ضمنها كل اتجاه مشجع لفئات وعناصر السكان البيض في جنوب افريقيا ، لاسيما بعد أن تعاونت قوات الترنسفال في إخماد الثورة الافريقية ، خلال عام ١٩٠٦ ، مع مستعمرة ناتال [٨١] .

نتيجة لهذا الجو السياسى المواتي ، قدم جيمسون ، في نوفمبر ١٩٠٧ ، وكان لايزال برأس وزراء مستعمرة الرأس ، إلى اللورد سيلبورن ، طلبا ضمنه نشرة وزعها كورتيز حول إمكانيات قيام اتحاد جنوب افريقيا . وفي هذا الطلب تضرع جيمسون إلى سيلبور ، أن يتعهد الموقف العام في المنطقة باهتمامه ، حتى يجد شعبها ،يقصد البيض ، بطبيعة الحال ، فرصة للتعبير عن رغبته في قيام حكومة مركزية . والتقط المندوب السامى الفكرة وراح يبنى عليها . لقد زالت كل العقبات ، بعد خضوع البوير جميعا لحكم بريطانيا .وصارت فكرة الاتحاد أكثر إلحاحا ، بسبب المنافسة الخطيرة التي تتعرض لهابلاده من المانيا في أوروبا .ومن ثم أرادت بريطانيا التفرغ لنزاعها الأساسى في أوروبا ،حتي لو تطلب الأمر تسليم الاتحاد للافريكانريين [٨٢] . أرسل سيلبورن إلي حكومات المستعمرات يستطلع آراءها في قضية الإتحاد . وقد ردت جميعها بالموافقة ، بما في ذلك حكومة رذويسيا الجنوبية . وأعد سيلبورن ، بالتعاون مع كورتيز ، مذكرة حملت اسمه ، وكانت وثيقة بالغة الأهمية في تاريخ جنوب افريقيا [٨٣] . وأرسل بها إلي جميع الحكومات البيضاء في ٧ يناير عام ١٩٠٧ ، يحبذ اتخاذ الخطوات العملية لتحقيق الاتحاد . وقد أعلن مالان F.S. Malan القائد الجديد لحزب جنوب افريقيا ، جزب الرابطة الافريكانرية سابقا ، ترحيبه بمذكرة سيلبورن [٨٤] .

أكدت المذكرة ، التي حملت عنوان : "نظرة علي العلاقات المتبادلة بين مستعمرات جنوب

افريقيا البريطانية . " ان جنوب افريقيا ، البيضاء طبعا ، لن تتمتع بالحكم الذاتي الفعلي، بل وقد تنشب حرب أهلية ، طالما ظلت مقسمة إلي دول مختلفة ، لا يجمع بينها سوى المندوب السامي ، بصفته مسئولا عن حل المنازعات بين المستعمرات ، أمام الحكومة البريطانية" . وقد أكد ، بعد هذا ، أن الحكومة الاتحادية ، وحدها ، كفيلة بحل هذه المشكلة ، بل ومشكلة الاستغلال الأمثل من العمالة الأفريقية التي تحتاجها المناجم والمزارع (٨٥) . وألمحت المذكرة إلى بعض التغييرات المشجعة ، بعد الحرب . فقد صارت كل الوحدات البيضاء مستعمرات بريطانية ، تخضع لسلطة المندوب السامى . كذلك فإنه رغم إلغاء مجلس المستعمرات فإن إدارة السكك الحديدية في مستعمرتي الترنسفال والأورنج ظلتا تخضعان لإدارة موحدة . كما ألغى اتفاق الاتحاد الجمركي في عام ١٩٠٣ ، والذي دخلته روديسيا الجنوبية ، أيضا ، ألغي القيود المفروضة علي التجارة بين المستعمرات (٨٦) . وبدأ أن عقبات كثيرة قد أزيلت في ظل الروح الجديدة ، توطئة لتحقيق الاتحاد ، حين أعلن د. جيمسون استعداده للخدمة ، تحت رئاسة ماكان ، في أي مؤتمر وطنى يعقد لبحث مسألة الاتحاد (٨٧) .

جذبت الحركة الاتحادية اهتمام ثلاثة من أشهر رجال جنوب افريقيا هم ميريمان من مستعمرة الرأس ، وستاين من مستعمرة الأورنج ، وسمتس من مستعمرة الترنسفال . وكان ثلاثتهم من المعارضين للحكم البريطاني ، وللحرب ،والذين اتهموا أقطاب الصناعة التعدينية بأنهم السبب الرئيسي للصراع المرير في جنوب افريقيا . وقد رحب سمتس وستاين بتحقيق الاتحاد ، بعد قيام الحكم الذاتى أولا ، ورحب به ميريمان ومالان بصفة فورية . وقد زار ميريمان الترنسفال والأورنج ، لمناقشة هذه الأمور تفصيلا مع سمتس وستاين (٨٨) .

وعلى الرغم من كل هذه العوامل المشجعة ، فإن حقيقة الموقف أدت إلى عمق أسباب الخلاف ، بل والصراع . لقد ظلت لورنزوماركيز البرتغالية هي الميناء الطبيعي والرئيسى لمنطقة مناجم الراند الترنسفالي، والتي عرفت باسم منطقة التنافس (٨٩). وقد أدى هذا إلى حرمان المستعمرات البريطانية من الجزء الأكبر من تجارة هذه المنطقة ، ومن ثم اشتد صراعها علي الجزء المتبقي . وقد حاول ميلنر ، قبيل رحيله فى ٥ فبراير ١٩٠٥ ، إقناع حكومات المستعمرات بتقسيم هذا الجزء بالتساوي فيما بينها . ثم كان هناك صراع آخر داخل كل مستعمرة على الرسوم الجمركية بين الموانئ والمناطق الداخلية . وزاد الأمر في مستعمرة الرأس بصراع ثالث بين الثلاثة موانئ الرئيسية فيها علي تجارة المناطق الداخلية . وفي ١٩٠٦ عقد مؤتمر أقر نسبة ثابتة لكل مستعمرة ، في الجمارك والسكك الحديدية . ولكن جنرال بوثا رئيس وزراء الترنسفال هدد ،عقب تولية الحكم مباشرة بالانسحاب من الاتحاد الجمركى (٩٠) .

كان علي مؤتمر بريتوريا الجمركي ، في مايو ١٩٠٨ ، أن يبحث الوصول إلي اتفاق فى المسائل الخلافية هذه . وبتعثر تحقيق ذلك قررت المستعمرات مد العمل باتفاق ١٩٠٦ عاما آخر . ولكن أهمية المؤتمر السياسية كانت أكبر من أهميته التجارية ، علي الرغم من المسمى الذي حمله . لقد دعا برلمانات المستعمرات إلى تعيين وفود لها ، تتولي تمثيلها في مؤتمر وطني National Convention للإسرع بإنجاز تقدم في قضية الاتحاد [٩١] . وكان الافريكانريون هم الداعين المتحمسين لهذا المؤتمر ، خوفا من عودة المحافظين إلى الحكم ، فربما حالوا بين الافريكانرين وقيادة الاتحاد [٩٢] .

أكد مؤتمر بريتوريا في توصياته أن الصراعات حول السكك الحديدية والجمارك ، وهي السبب الرئيس في الدعوة إلى عقد المؤتمر الوطنى لن تحل إلا عن طريق إدارة مركزية . فإن أيا من المستعمرات البريطانية لن يكون لها سلطة كاملة على شئونها الداخلية بمفردها . فلابد، والحال هذه ، من إنهاء إنقسام إدارتها في معالجة أقوي مشاكل الوجود الأبيض وهي المشكلة الافريقية . فالاتحاد سوف يمكن من علاج مشاكل السكك الحديدية والجمارك والدفاع والصحة . وتطوير الزراعة وحماية الثروة الرعوية . فالأوبئة والطواعين لا تعرف حدودا إدارية أو سياسية . وبذا افسحت قرارات مؤتمر بريتوريا الجمركي المجال لعقد المؤتمر الوطنى في دوربان في ١٢ اكتوبرعام ١٩٠٨ [٩٣] ونشط الافريكانريون في التمهيد لهذا المؤتمر بحماس كبير . وطاف زعماؤهم بالبلاد ، يقنعون الافريكانريين المحبين للعزلة ، بقضيه الإتحاد مع أعداء الامس القريب [٩٤] .

المؤتمر الوطني وقانون الاتحاد :

فور انتهاء مؤتمر بريتوريا الجمركى بدأت الوفود تنظر في الإعداد للاتحاد ، وللمؤتمر الوطنى . وكان الإعداد صعبا ،وبخاصة بالنسبة للاتفاق على مسألة التمثيل في المؤتمر الوطنى ،فهل تمثل المستعمرات بأعداد مستاوية في كل وفد ، أم بحسب تعداد سكانها البيض [٩٥] . وقد تكون المؤتمر الوطنى أخيرا من ثلاثين عضوا من البرلمانيين ،الذين عهد إليهم بتحديد الصلاحيات التنفيذية والتشريعية والقضائية فى الاتحاد [٩٦] . وقد توزع التمثيل علي النحو الآتي : مستعمرة الرأس اثنا عشر عضوا ، ومستعمرة الترنسفال ثمانية أعضاء ، وكل من مستعمرتى ناتال ونهر الأورنج خمسة أعضاء ، أما روديسيا فدعيت لإرسال وفد من ثلاثة

أعضاء ، ليس لهم حق التصويت ، بل يحضرون بصفة مراقب ، حتي يمكنها دخول الاتحاد " في الوقت المناسب ووفق الشروط التي يوافق عليها المؤتمر ، فيما بعد " (٩٧) .

وكان وضع روديسيا مختلفا عن المستعمرات الأربع . فروديسيا لا تتمتع بالحكم الذاتي ، ولا تخضع للحكم البريطاني مباشرة ، بل لحكم شركة جنوب افريقيا البريطانية . ولأسباب أخري لم تدع محميات باسوتولاند وسوازيلاند وبتشوانالاند . فالوجود الأبيض فيها محدود ، وزعماؤها يفضلون الحكم البريطاني المباشر . ثم إن الاتحاد في النهاية ، اتحاد ابيض في مواجهة السود (٩٨) .

وتعكس شخصيات الحاضرين من أعضاء المؤتمر غلبة المزارعين والمحامين ، وهي غلبة ميزت ، أيضا ، الحياة السياسية في جنوب افريقيا البيضاء كلها . فالافريكانريون زراع رعاة، ومن يعيشون في المدن منهم تركز نشاطهم في امتهان المحاماة والخدمة الدينية والمدنية ، بأكثر مما تركز في التجارة أوالصناعة أو التعدين ، بل إن المحامين منهم أمثال سمتس وميريمان وسمارت كان لهم اتصال وثيق بالزراعة . ولم يكن هناك ممن امتهنوا التجارة سوى جاجر J.W. Gagger من كيب تاون (٩٩) ، بينما كان سير جورج فارار وسير بيرسى فيتزباتريك المثلين الوحيدين لصناعة تعدين الذهب ، التي كانت بعد الاتحاد ، العماد الأول للاقتصاد الابيض (١٠٠) .

ويَتَجلّى هذا التمثيل حقيقة هامة ، وهي أن أعضاء المؤتمر تم اختيارهم عن طريق مستعمراتهم . ولما كان ثلاثة منها ،هي : الرأس والأورنج والترنسفال تخضع لحكم الافريكانريين الزراع ، فقد جاء تمثيل المؤتمر منسجما مع أوضاعها السياسية ، دون مراعاة لتمثيل التجمعات السكانية الهائلة من العاملين في الصناعة والتعدين (١٠١) . وكان معنى هذا عدم المساواة بين عنصرى البيض الانجليز والافريكانريين في تمثيل المؤتمر . ففيما عدا مستعمرتي ناتال والأورنج ، واللتين كان تغلب الانجليز في أولاهما يتعادل ويتوازن مع تغلب الافريكانريين في أخراهما ، فان تمثيل مستعمرتى الرأس والترنسفال معا شمل اثنى عشر افريكانريا مقابل ثمانية من الانجليز .وكان هذا مثار بعض النقد . ولكن الساسة البريطانيين اعترفوا بأنه إن كان للاتحاد أن تقوم له قائمة ، فلابد أن يكون الافريكانريون قادته ، بل إن من المستحيل أن يتم هذا الاتحاد ، دون تعاونهم (١٠٢) ومن ناحية أخري أنذر المؤتمرون المستعمرات بألا تتوقع الحصول علي أية امتيازات ، إذا ما فشلت احداها في دخول الاتحاد فورا (١٠٣)

ترأس جلسات المؤتمر سير هنرى دي فيليرز ، القاضى الأكبر لمستعمرة الرأس وأول قاض

أكبر للاتحاد بعد قيامه . وكان نائب الرئيس هو ستاين ، رئيس دولة الأورنج السابق (١٠٤) .
ومثل مستعمرة الرأس أيضا كل من ميريمان وسوير ومالان وبيك G.M.M. Beck وفان هيردين H.C. Van Heerden ومازدورب Masdorp وجيمسون وسمارت ووالتون وجاجر ،وهوفماير ، الذي كان قد تغيب لفترة ظنا منه أن الاتحاد لن تقوم له قائمة ،وشراينر ،الذي استقال ليتولي الدفاع عن زعيم الزولو وديزولو ، لمحاكمته بتهمة التآمر والتمرد بعد استسلامه في ٩ ديسمبر ١٩٠٧ ، وقد عين بدلا من شراينر كولونيل ستانفورد (١٠٥) .

دخل الوفد الترنسفالى ، بعنصرية الافريكانرى من حزب هت فولك والانجليزى من الحزب التقدمى ، إلي المؤتمر باتفاق عمل علي أكثر المسائل الخلاقية تعقيدا ،مما زاد فرص نجاح المؤتمر ، وألغى كل حساسية بين الانجليز والافريكانريين . وكان الاتفاق بين الوفد الترنسفالي علي مشروع دستور للاتحاد ، أعده جنرال سمتس وجمعية الاتحاد الوثيق (١٠٦) . وقد أعد ميريمان رئيس وزراء مستعمرة الرأس مشروعا آخر ، مما أدى إلى استمرار الخلاف بينه وبين سمتس ولكن الواقع أنه كان على الوفد الترنسفالى أن يقترح ، وعلي الآخرين أن يطلبوا التعديل (١٠٧) . بل إنه يمكن القول بأن أفكار سمتس ،التي تمثل وجهة النظر الترنسفالية المتشددة ، هى التي سادت فى النهاية (١٠٨) .

علي كل لم يسفر المؤتمر عن النتيجة المرجوة ، من فوره . فانتقلت جلساته إلى دوربان ، وهناك أعلن فض الاجتماع في ٥ نوفمبر ١٩٠٨ علي أن يعاود المؤتمر انعقاده في كيب تاون ، في ٢٣ نوفمبر من العام نفسه واستمرت الاجتماعات إلى ١٨ ديسمبر من ذات العام ، ثم من ١١ يناير ١٩٠٩ إلي ٣ فبراير ، ثم في أواخر فبراير ١٩٠٩ (١٠٩) .

قدم المؤتمرون مشروع قانون جنوب افريقيا The South African Act ليعرض علي برلمانات المستعمرات الأربع . وكان هذا المشروع متأثرا بالدستورالامريكي في كثير من الوجوه ، مع فارق الخضوع للامبراطورية البريطانية ، وما يترتب عليه من اختلافات . وقد بدأت برلمانات المستعمرات في دراسة المشروع ، كل علي حدة ، ثم ، اقترحت كل منها تعديلات على المشروع . وعندما تم جمع التعديلات جميعا إجتمع الموتمر الوطني من جديد في بليمفونتين فيما بين ٣ و ١١ مايو ١٩٠٩ ، لبحثها ، ثم أعاد صياغة مشروع القانون وفقها، وأرسل به إلي البرلمانات الأربع ، فوافقت عليه ، ثم خرجت وفود من قبل حكومات المستعمرات االأربع إلى لندن لعرضه علي البرلمان البريطاني ووزارة المستعمرات (١١٠) .

وريثما يتم بحث مشروع القانون في لندن حاولت صحافة كل حزب وكل مستعمرة

الحصول علي مكاسب جانبية . بل إن ميريمان رئيس وزراء مستعمرة الرأس انتهز جواً كهذا وحاول فرض الضرائب والضغط للحصول عل أكبر قدر من التخفيضات الجمركية لتجارة بلاده إلى منطقة التنافس (١١١) .

وقد وافق انعقاد المؤتمر عمل دؤوب من أجل حصر الخلافات الاقتصادية التي لم يختص بها المؤتمر ،. وفي نفس الوقت كانت حكومات المستعمرات تعمل فيما بينها من أجل تسوية االخلافات الاقتصادية المتبقية ، في ظل روح التعاون والاسترضاء بين البيض (١١٢) . وكانت أبرز هذه الخلافات هو صراع الموانئ علي الجمارك ، وصراع السكك الحديدية على تجارة منطقة التنافس . وقد أسفرت هذه الجهود عن عقد اتفاق ، في كيب تاون ، في فبراير ١٩٠٩ وزعت بمقتضاه أنصبة المستعمرات من تجارة منطقة التنافس وسط خلافات ضخمة بين المستعمرات ، بسبب رغبة كل منها في الاستحواذ علي أكبر قدر من هذه التجارة . وقد أعقب هذا اتفاق آخر مع البرتغال ، بشأن نصيب مستعمرتها موزمبيق من تجارة مناجم الراند (١١٣) . وقد كانت هذه التطورات من السرعة بحيث لم تستطع الأحزاب السياسية في كل مستعمرة أن تلاحقها . فما تكاد تستوعب إجراء حتي يفاجئها المؤتمر أو الحكومات بإجراء جديد ، حتى طالبت بعض الأحزاب بأختيار أعضاء المؤتمر بالانتخاب ، إعتراضا علي ما توصل إليه من قرارات (١١٤) .

علي كل حال كان الوصول إلى اتفاق ، في فبراير ١٩٠٩ عاملا مساعدا علي اختيار المؤتمرالوطنى نمط الاتحاد الوثيق الاندماجى ، وتفضيله علي صيغة الاتحاد الفيدرالي ، الذي تحتفظ فيها كل مستعمرة باستقلالها التنفيذي والتشريعى والقضائى . وكان سمتس وميريمان وراء انتهاج صيغة الاتحاد الوثيق .ولكن المؤتمر رأي أن تحافظ كل مستعمرة علي شخصيتها وحدودها الجغرافية ، على أن تصير أقاليم في اتحاد اندماجى (١١٥) .

ولا شك أنه ساد البيض روح التعقل والتراضى ، بغض النظر عن الخلافات العنصرية والإقليمية والاقتصادية . لقد كان هناك ظل افريقى يخيم علي اجتماعات البيض ، تدفعهم إلى الاتفاق وتسوية الخلافات ، حتي يكون الاتحاد أكثر نجاحا ، بوضع الوطنيين "فى مكانهم " هكذا (١١٦) . وليس أدل على هذا من حرمان الأغلبية الافريقية من حقوقها فى الممارسة السياسية ، حتي في مستعمرة الرأس ، التي كانت أخف المستعمرات تقييدا لهذه الممارسة ، وإن كانت قيودها عنيفة (١١٧) . وعلي هذا اتفق الحضور في المؤتمر ، بسرعة ، علي كثير من المسائل . أما الأمور الأثر تعقيدا فقد أغلقوا باب البحث فيها ، حصافة وفطنة ، وتركوها لحكومة الاتحاد القادم (١١٨) .

على الصعيد السياسي ، كذلك ، كانت هناك مشكلتان بحاجة إلى الحل ، **أولاهما:** مشكلة اختيار عاصمة الاتحاد ، **وثانيتهما:** مشكلة إعادة توزيع المقاعد البرلمانية ، بين الريف والحضر . فأما عن مشكلة العاصمة، فقد حاولت كل مستعمرة أن تجعل من عاصمتها عاصمة للاتحاد (١١٩) . وكان المخرج من هذه المشكلة هو انتهاج نهج استرضائي ، كحل وسط ، قبلته جميع الأطراف . فوزعت الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، علي ثلاث عواصم إقليمية .فصارت بريتوريا مقرا للحكومة ،وكيب تاون مقرا لقسم الاستئناف للمحكمة العليا The Appellate Division of the Supreme Court. (١٢٠) .

وأما عن مشكلة توزيع المقاعد البرلمانية في كل إقليم ، بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية ،فكانت أكثر تعقيدا من مشكلة العاصمة الاتحادية وبخاصة في مستعمرتى الرأس وناتال (١٢١) . ويرجع السبب في تعقيدها إلى أنها وثيقة الصلة بقضية العنصرية البيضاء بين الانجليز والافريكانريين ، إذ يمس وترها الحساس من قريب ، وكان علي السياسيين أن يتجنبوا ميل التمثيل النيابي ، بشكل خطير ،لصالح البريطانيين أو الافريكانريين لئلا تثور المنازعات التي ترجع جذورها إلى الماضى البعيد ، وقد انتهج قانون الاتحاد نهج دستور لايتلتون ، فدعا إلى تحديد الأقسام والدوائر بواسطة لجنة من القضاة ، بطريقة تضمن تساوى الكفتين ، مع السماح بتفوق أحد العنصرين بنسبة ٥٪ علي أساس كثافة السكان وتوزيعهم ، وبعد إجراء إحصاء للسكان في كل مستعمرة ، قامت لجنة معينة بإعادة توزيع المقاعد في كل إقليم . وقد نصت مسودة القانون التي خرجت من كيب تاون ،علي أن يمثل كل دائرة ثلاثة أعضاء . ولكن هوفماير استخدم نفوذه لإلغاء هذا النظام واستبدله بنظام الدائرة الانتخابية ذات العضو الواحد (١٢٢) .

وقد نص القانون في مادته الثالثة والثلاثين علي أن يتكون البرلمان من مائة وواحد وعشرين عضوا ،توزيعهم الإقليمى كالآتي :

إقليم رأس الرجاء الصالح .. يمثله واحد وخمسون عضوا ..

وإقليم الترنسفال .. يمثله ستة وثلاثون عضوا ..

وإقليما ناتال والأورنج .. ويمثل كلا منهما سبعة عشر عضوا (١٢٣) .

وكان هذا التوزيع موافقا لاحصاء أجرى عقب الحرب في عام ١٩٠٤ (١٢٤) .

ومن المسائل التي تضمنها القانون ، وشغلت المؤتمر الوطنى كثيرا ، مسألة اللغة . ذلك أن شعور الافريكانريين بضرورة أن لا تظل لغتهم في وضع أدنى من اللغة الانجليزية ، قانونيا ،

كان سببا رئيسيا في تزايد ونمو شعورهم العنصرى ، ونشأة الرابطة الافريكانرية ، من قبل . أما مبعد الحرب فقد كانت اللغة بالنسبة لهم الوسيلة الرئيسية لبقاء وتماسك عنصرهم ، أو علي حد قول هوفماير لن يكون للافريكانريين بدونها شخصيتهم الوطنية ، ولن يمكنهم ، بالتالى ، الوقوف أمام البريطانيين بثقة في النفس (١٢٥) .

وإزاء هذه الرغبة الجارفة ، قبل البريطانيون بأسلوب الترضية . ولكن الصعوبة لم تأت من جانب البريطانيين ،بل من جانب بضع الافريكانريين أنفسهم والمتعاطفين معهم من الانجليز ، الذين لم يكونوا يجيدون الافريكانية ، ولم يكن ممكنا إقرار أية تسوية لمسألة الاتحاد ما لم يوافق المؤتمر علي المساواة التامة بين اللغتين الانجليزية والافريكانرية . فهذه .. كما قال لويس بوثا ، مسألة مبدأ ، ولأجلها رفض الرئيس الاورنجى السابق شتاين أن يشارك في أعمال المؤتمر ، حيث يصبح حرا في حركته ، إلى أن يقر المؤتمر المساواة بين اللغتين . وقد تركزت المطالبة بهذه المساواة في قادة دولة الأورنج الحرة السابقين ، وتعاطف معهم رئيس وزراء مستعمرة الرأس ميريمان (١٢٦) .

اعترف القانون بالمساواة بين اللغتين الانجليزية والافريكانية . ولكن عديدا من الصعوبات اكتنفت تحديد معنى هذه المساواة وكيفية تطبيقها (١٢٧) . وكان المخرج من هذه الصوبات جميعها أن ضَمَّنَ المؤتمرون قانون الاتحاد مادة تقر بأن تكون كل من اللغتين الانجليزية والافريكانرية لغتين رسميتين للاتحاد ،وأن تعاملا علي قدم المساواة ، وأن يكون لهما نفس القدر من الحرية و الحقوق والامتيازات ، وأن تتمتعا بالحماية ضد التعديل بنفس الوسائل التي اتخذت إزاء أصوات غير الأوروبيين فى مستعمرة الرأس (١٢٨) .

أدت موافقة عنصري البيض البريطانيين والافريكانريين علي المساواة بين لغتيهما إلى ايجاد جو موافق للاتحاد .، بشكل لم يؤده شئ آخر ، مما جري الاتفاق عليه . وقد تركت مسألة تطبيق المساواة بين اللغتين دون إقرار ، فيما عدا ما اختص بإجراءات البرلمان والمذكرات والمطبوعات الحكومية ، إذ جعل استخدام اللغتين فيها إلزاميا (١٢٩) .

وقد تركت بعض المسائل الخلافية ، لأول برلمان اتحادي ، ليبحثها ، مثل مسألة اللغتين ،وكيفية تحقيق المساواة بينهما ، ثم المسألة الهندية ، والهجرة الاسيوية ، والشئون الافريقية . فلم يمس المؤتمر إياها إلا فيما تيسر الاتفاق عليه ، أما المسائل الأكثر تعقيدا فتركت ، ليعهد بها فيما بعد ، إلى الحكومة الاتحادية (١٣٠) . وكان هناك كثير من هذه المسائل حاول هوفماير دعوة رجال حزبه إلى التجمع لاقتراح تعديلها ،ولكن برلمانات المستعمرات قبلت إمضاء مشروع القانون علي مافيه من نقاط تأباها (١٣١) .

كانت هذه أهم ملامح مشروع قانون اتحاد جنوب افريقيا . ولما كان إقراره من اختصاص البرلمان البريطاني ، فإن اتجاه حكومة الأحرار البريطانية كان أمرا بالغ الأهمية .وقد ارتبط اتجاهها بأمرين هما الحقوق السياسية لغير الأوروبيين ،ومستقبل محميات بتشوانالاند وسوازيلاند وباسوتولاند . ومن وجهة النظر الحكومية كانت المسألتان شديدتى الارتباط [١٣٢] . فإنها كانت لا تستطيع التخلى عن حكمها الاقاليم الثلاثة ، باعتبارها أقاليم خاضعة مباشرة لحكم المندوب السامىHigh Commissioner territores ما لم تتأكد من الاتجاه السياسى للحكومة التي ستخلفها علي هذه الأقاليم ،ومدي نجاحها واستمرارها في الحكم . ولهذا رأت أن منح حقوق سياسية معتدلة ، علي حد قولها ، سيكون إجراءً من إجراءات الأمن والطمأنينة . زيادة علي هذا ، فإن المادة الثامنة ، من معاهدة فيرينينجنج ، والتي منعت منح الحقوق السياسية للأفارقة فى الترنسفال والأورنج ، حتي يتم منحهما الحكم الذاتي ،قد طبقت بالفعل .ومن ثم رأى لورد سيلبورن أنه يجب التصرف في هذا الأمر ، أي منح الحقوق السياسية للأفارقة والمفروض أن يكون الاتحاد المزمع إقامته فرصة للحكومة البريطانية للضغط من أجل تحقيق تقدم لصالح الأفارقة ، مع وضع قيود معينة تتعلق بالمدنية والحضارة ،. كما دأبت بريطانيا علي القول [١٣٣] .

وقد مالت جميع الأطراف إلى تجاهل مسألة الأقاليم الثلاثة . وإبقائها خاضعة للحماية البريطانية ، حتى لا تكون عبئا علي الاتحاد ،ي لا يكون هناك تغيير كبير في السياسة الوطنية المنتهجة في أقاليم الاتحاد وبين السياسة الوطنية التي ستنتهج في أقاليم الحماية هذه [١٣٤] .

وواقع الأمر أن بريطانيا كانت تلح لتحقيق الاتحاد ،بينما كان الافريكانريون يلحون لإقرار التفرقة العنصرية . فتم إقرار الاتحاد إرضاء لبريطانيا ،في ظل التفرقة العنصرية إرضاء للافريكانريين [١٣٥] .

كانت التقاليد والنظم الموروثة لدي المجتمعات البيضاء في جنوب افريقيا تحول بين الأفارقة وممارسة الحقوق السياسية . وكانت أقل هذه الأنظمة عنصرية ، وهو نظام مستعمرة الرأس ، يضع قيودا على منح حق الانتخاب لغير الاوروبيين مثل اختبار التعليم والحضارة والملكية ، وما إلي ذلك ، مما لا يتعلق بالسلالة والعنصر مباشرة [١٣٦] .

وقد أيدت الحكومة البريطانية مد العمل بنظام مستعمرة الرأس إلى المستعمرات الثلاث الاخرى ، في محاولة منها للتوفيق بين النظامين .ولكن محاولة التوفيق كانت نظرية أكثر منها عملية . فنظام مستعمرة الرأس يقر المساواة نظريا ، إلا أنه من الناحية العملية لم تكن

المساواة تعني شيئا [١٣٧] . ولكن لورد سيلبورن كان لا يملك أن يفعل شيئا ضد رغبة المؤتمر الوطني ، ولا ضد رغبة برلمانات المستعمرات ، عدا مستعمرة الرأس التي ظل حق الأفارقة النظري فى دخول برلمانها مكفولا [١٣٨] . ومن ثم خشى ، إن أصرت حكومته علي التعديل لصالح منح الأفارقة حقوقهم السياسية ، أن يتحد عنصرا البيض فى المستعمرات الأربع ضدها. وعبر سيلبورن عن موقف بريطانيا الضعيف من هذه القضية ، أنه في حالة عدم تحقيق اتفاق بسببها فى المؤتمر الوطني ، فإن حكومة بريطانيا لا تملك إلا الرضا بهذا الحل ،وإقرار الأمر القائم في كل المستعمرات ، بشأن الحقوق السياسية لغير البيض علي ما هو عليه [١٣٩] . فإن البيض لا يمكن أن يخاصم بعضهم بعضا بسبب الأفارقة السود [١٤٠] . وعلي هذا عهد لعدد من الأعضاء البيض فى برلمان الاتحاد ، بتمثيل الأفارقة ،وهؤلاء الأعضاء يكونون ممن يعينون فى البرلمان ، أي غير منتخبين ، لهذا الغرض أصلا. وهكذا لم يسمح للأفارقة بالتعبير عن أنفسهم [١٤١] .

رغم أن الحكومة البريطانية اعتبرت قرار المؤتمر الوطني بخصوص قضية الحقوق السياسي لغير الأوروبيين أحد الشروط التى ستوافق ، بمقتضاها ، علي تسليم الأقالم الخاضعة للمندوب السامى محميات بتشواناالاند وسوازيلاند وباسوتولاند لحكومة الاتحاد ، بعد تشكيلها ، فإنها تساهلت مع مقررات المؤتمر الوطني المعادية للحقوق السياسية الافريقية ، ومالت فقط إلى التشدد في المطالبة بضمانات كافية لإبقاء الشخصية المستقلة لكل محمية . ومن بين الإجراءات التي قبلت بها الحكومة البريطانية وضع إدارة المحميات بين يدي رئيس وزراء الاتحاد ، علي أن تعاونه لجنة من ثلاثة أعضاء لا يعزلون إلا بقرار من البرلمان ، ويعاون الحاكم العام لكل إقليم مجلس تنفيذي . أما السلطة التشريعية في المحميات الثلاث فكان من اختصاص برلمان الاتحاد مراجعة قانونية اعلانات وبيانات الحاكم التنفيذية . واتفق ،كذلك ، علي تحريم فرض برلمان الاتحاد الضرائب ضد رغبة أى اقليم ،وأن ينفق دخل كل إقليم في داخله ، وتحريم نقل أى جزء من أرض المعازل القبلية فى باسوتولاند وبتشواناالاند وسوازيلاند . وبعد مفاوضات غير طويلة قبل المؤتمر الوطنى هذه الشروط ، علي أن تدرج في قانون الاتحاد ، الذي سيصبح سارى المفعول ،حين تنتقل هذه الأقاليم لحكومة الاتحاد [١٤٢] . ولكن هذه الشروط انتهكت جميعا ، حتى قبل الموافقة علي لقانون [١٤٣] .

بصعوبة بالغة وافق البرلمان البريطاني علي قانون جنوب افريقيا ،الخاص بقيام الاتحاد بين المستعمرات البريطانية الأربع المتمتعة بالحكم الذاتي ، وذلك فى شهر اغسطس ١٩٠٩ . وجاءت الموافقة ، رغم ما اشتمل عليه القانون من اقرار للعنصرية والحاجز اللونى [١٤٤] ،

خوفا من أن يعترض البريطانيون والافريكانريون معا ، علي الحكومة البريطانية ، فتتجدد الصراعات مرة أخرى. وقد أصبح القانون ساري المفعول اعتبارا من الحادي والثلاثين من شهر مايو عام ١٩١٠ ، حين تولى الفيكونت (١٤٥) جلادستون Viscount Gladstone مهام منصبه ، كأول حاكم عام لاتحاد جنوب افريقيا ،وصار جنرال بوثا ،القائد البويرى ورئيس وزراء مستعمرة الترنسفال أول رئيس وزراء للاتحاد الوليد (١٤٦) . وقد جاء اختيار بوثا ، بعد موت أهم مرشح للمنصب ، وهو جان هوفماير ،ومرض شتاين . وكان هناك منافس آخر لبوثا هو ميريمان ، رئيس وزراء مستعمرة الرأس ، ولكن كفة بوثا رجحت لانه افريكانري ، ولد في ناتال ، وسطع نجمه في الترنسفال ، وكان مزارعا ، ولكنه كان من الاحرار المعارضين لكروجر ويتحدث اللغتين ، لبقا حصيفا ، يدرك ضرورة تعاون البيض مهما اختلف عنصرهم ، وكان أخيرا يمثل تفوق افريكانري الشمال . أما ميريمان فكان مزارعا ، انجليزي الاصل ، خبيرا بشئون جنوب افريقيا ،وبرلمانيا لامعا في مستعمرة الرأس (١٤٧) .

وطبيعي ، في هذا المقام ، أن يثور التساؤل حول موقف عنصري البيض ، اللذين كانا يتصارعان ، منذ أمد طويل ، من سيطرة الافريكانريين علي مقدارات السلطة التنفيذية في الاتحاد . والواقع أن الافريكانريين عمهم السرور بطبيعة الحال . وأما الانجليز فلم يكن موقفهم متعنتا ، ذلك أن التسوية تمت علي أساس المساواة العنصرية البيضاء ، فلم يعد هناك ، بالتالى ، مبرر لتقسيم السكان البيض إلى معسكرين متنافرين ، وشعر كل ابيض بأنه يجب أن ينسي ما عاناه من أخيه ، ليتفرغ كلاهما للسود الافارقة . ومن ثم كان حل المشاكل السياسية الصغيرة بينع نصري البيض يتميز بالتسامح والصبر والتضحية (١٤٨) .

وهكذا اتحد الأوروبيون ، علي اختلاف مصالحهم الاقتصادية ، واتجاهاتهم الحزبية ، وتياراتهم الفكرية ، ضد الأفارقة . ولم يفد الافارقة تعاطف شراينر ولا جان هوفماير ،الذي انشق عن آراء حزبه ورابطته ، حزب جنوب افريقيا ، في أيامه الأخيرة (١٤٩) . وهكذا ، إذا حل البيض ، أو علي الاصح عَقَّدوا ، المسألة الوطنية ، طبقا لنظم التفرقة العنصرية ، ورغم أنف الليبراليين القلائل الذين لم يكونوا يملكون شيئاً ورغم ضغوط غاندي لصالح الهنود في جنوب افريقيا . (١٤٩) .

السلطة التنفيذية في اتحاد جنوب افريقيا :

نص قانون اتحاد جنوب افريقيا على أن يضطلع الحاكم العام بالسلطة التنفيذية في الاتحاد ، بمعنى أنه يتولى حكم الأقاليم الأربعة التي تكون منها الاتحاد ، وهي ناتال والكيب

والترنسفال وأورانج .ونص الدستور علي أن يتقاضى الحاكم العام راتبا قدره عشرة آلاف جنيه سنويا ، من ميزانية الاتحاد ، علي أن لا تتم زيادة الراتب خلال فترة بقاء الحاكم في منصبه .، وكان الحاكم العالم يعتبر قائدا للقاعدة العسكرية البريطانية في الكيب وقائدا للقوات العسكرية والأسطول . كما عهد إليه الدستور بأن يتولى تعيين عشرة من كبار الموظفين علي الأكثر ، في الإدارات الحكومية المختلفة للاتحاد ، ويمكنه أيضا عزلهم ،وذلك بغرض العمل كوزارة مؤقتة للاتحاد ،حتى يتم إجراء انتخابات عامة ، ويتحدد الحزب الذي سيفوز بالأغلبية ويتمكن بالتالى من تشكيل الوزارة ،طبقا للأسس الديمقراطية المعروفة بشرط أن يكون أعضاؤها أعضاء فى أحد مجلس البرلمان . (١٥٠) .

أما حكام الأقاليم الأربعة ، فكان أحدهم يسمى مديراً ، وكان أحدهم يعين من قبل الحاكم العام ، وعليه أن يقوم بتصريف المسئولية التنفيذية في الإقليم ،بالرجوع إلي الحاكم العام . (١٥١)

السلطة التشريعية في اتحاد جنوب افريقيا :

اختص الجزء الرابع من قانون اتحاد جنوب افريقيا الصادر في عام ١٩٠٩ ، بمعالجة وضع السلطة التشريعية . فنص علي إسنادها لملك المملكة المتحدة ، باعتباره صاحب السيادة علي الاتحاد ولمجلس السينت Senate والجمعية التشريعية House of Assembly . ويختص البرلمان بمعالجة قوانين السلام وحسن نظام وحكومة الاتحاد . (١٥٢) . هذا وللحاكم العام للاتحاد أن يدعو البرلمان للانعقاد ، بعد أقل من ستة أشهر من قيام الاتحاد ، وله سلطة حله ، بمجلسيه ، السينت والجمعية التشريعية معا ، أو الجمعية التشريعية وحدها ،ولكن ليس له أن يحل السينت خلال عشرة الأعوام التالية لتأسيس الاتحاد . ولا يعنى حل السينت الغاد تعيين من عينهم الحاكم العام من الشيوخ لشغل مقاعد هذا المجلس (١٥٣) .

واعترافا بمدي نضج برلمان مستعمرة الرأس وتميزه ، بدرجة فاقت برلمان مستعمرة ناتال وفولكسرادى دولة الأورنج الحرة وجمهورية جنوب افريقيا ،فقد صارت كيب تاون هي مقر الهيئة التشريعية الاتحادية (١٥٤) .

وقد حدد قانون الاتحاد أوضاع السينت في العشرة أعوام التالية للاتحاد ،والتي يصبح البرلمان ، بعدها ، حرا في تعديلها . فنص القانون علي حق الحاكم في أن يعين ثمانية شيوخ لعضوية مجلس السينت، بينما يمثل كل إقليم ثمانية شيوخ منتخبون . وبهذا يكون عدد

شيوخ السينت أربعين شيخا ،ويختار الحاكم أربعة من الثمانية المعينين علي أساس "خبرتهم ودرايتهم برغبات واحتياجات الأجناس الملونة في جنوب افريقيا" . وإذا خلا مقعد أحد الشيوخ المعينين ،يعين الحاكم العام من يخلفه لعشرة أعوام أخرى أما الثمانية أعضاء المنتخبين عن كل إقليم ،فيشغلون مقاعدهم لشعرة أعوام أيضا ،إلا أن شغور مقعد أحدهم لسبب أو لآخر ، يقتضى انتخاب شيخ جديد ، ليتم الفترة من المتبقية من السنوات العشر [١٥٥] .

ويشترط في الشيخ عضو السينت أن لا يكون عمره أقل من ثلاثين عاما ، وأن يكون مؤهلا للتسجيل كناخب في انتخابات الجمعية التشريعية في أحد أقاليم الاتحاد ، وأن يكون قد أقام خمسة أعوام داخل حدود الاتحاد ، وأقاليمه السابقة ، وأن يكون من رعايا بريطانيا ،ومن أصل أوروبى . لاحظ حرمان الأفريقيين سياسياً . وأن يكون مالكا لعقار مسجل ، غير منقول ،داخل الاتحاد ، لا تقل قيمته عن خمسمائة جنيه خالية من الديون [١٥٦] .

أما الجمعية التشريعية للاتحاد فتتكون من مائة وواحد وعشرين عضوا ، يشغلون مقاعدهم لمدة خمسة أعوام ، بعد أول اجتماع . ما لم يحلها الحاكم العام [١٥٧] . ويجرى انتخابهم في الدوائر الانتخابية الموزعة على أساس الأقسام الإدارية ، فى الأقالم الأربعة علي النحو التالي :

١) إقليم رأس الرجاء الصالح .. ويمثله واحد وخمسون عضوا .

٢) إقليم ناتال .. ويمثله سبعة عشر عضوا .

٣) إقليم الترنسفال .. ويمثله ستة وثلاثون عضوا

٤) إقليم نهر الأورنج .. ويمثله سبعة عشر عضوا [١٥٨] .

وترك للبرلمان إصدار قانون لتحديد الشروط الواجب توافرها لتخويل الاشخاص حق التصويت في انتخابات أعضاء الجمعية التشريعية . ولكن اشترط ، فى هذا القانون ، عند صدروه ،أن لا يحرم التصويت ناخبا يتمتع بهذا الحق في مستعمرة رأس الرجاء الصالح ، طبقا لقوانينها الراهنة ، بسبب لونه أو جنسه ، وذلك ما لم يجتمع المجلسان ، السينت والجمعية الشريعية ، في اجتماع مشترك ،ويصدران بالتصويت للمرة الثالثة ، وبأغلبية لا تقل عن ثلثى الأعضاء قانونا بهذاالصدد [١٥٩] . كما ترك لكل مستعمرة إصدار ترتيباتها لمراعاة النسبة بين الدوائر الريفية والدوائر الحضرية [١٦٠] .

وقد اشترط في عضو الجمعية التشريعية أن يكون مؤهلا كناخب في انتخابات الجميعة

التشريعية ، فى أحد أقاليم الاتحاد ، وأن يكون قد أقام خمسة أعوام ، داخل حدود الاتحاد ، وأن يكون من رعايا بريطانيا ،ومن أصل أوروبى (١٦١) ، لاحظ أيضا الاصرار علي العنصرية السياسية .

ويقسم الشيوخ وأعضاء الجمعية التشريعية يمين الولاء للملك أو ملكة بريطانيا . ويتقاضى أحدهم بدلا قدره أربعمائة جنيه سنويا (١٦٢) .

السلطة القضائية في اتحاد جنوب افريقيا :

أما عاصمة اتحاد جنوب افريقيا القضائية ، فقد نص قانون الاتحاد أن تكون مدينة بليمفونتين . غاصمة إقليم نهر أورانج مقراً للمحكمة العليا للاتحاد ، والتي تتكون من المحاكم العليا الفرعية في أقاليم الاتحاد الأربع ، ومحكمة الاستئناف التي تنظر جميع القضايا التي تحال إليها من المحاكم العليا الفرعية في الأقاليم . وقد رأس هذه المحكمة القاض الأكبر لمستعمرة رأس الرجاء الصالح وهو بارون دى ڤيليرز الذى أصبح أول قاض أكبر للاتحاد في يوم قيامه ٣١ مايو . ١٩١ (١٦٣).

وكان هذا اعترافا بمدى نفوذ دى ڤيليرز ، وقوة المحكمة العليا لمستعمرة رأس الرجاء الصالح ،والتي بدأت الأقاليم الأخري تقتبس نظمها وقوانينها ، التي كانت المرجع الأول لكل المستعمرات والمحميات البريطانية في جنوب افريقيا (١٦٤) .

وقد تمكن رجاء القضاء الافريكانرز بقيادة دى ڤيليرز والمحامون الذين تمتعوا بنفوذ قوى فى مستعمرة الرأس والاتحاد ، تمكنوا من هزيمة حملة دعت إلى استبدال القانون الانجليزى بالقانون الروماني الهولندى ، الذي كان القاعدة القانونية في جمهوريتي البوير ترنسفال وأورانج من قبل . (١٦٥)

ولقد ظلت النظم التي أقامها دستور اتحاد جنوب افريقيا معمولا بها . فيما عدا تعديلات طفيفة . حتي تولى الحزب الوطنى النقى السلطة إثر انتخابات ١٩٤٨ ، فبدأ في إجراء تعديلات جوهرية في نظام الحكم ، كان أبرزها دون شك ، إعلان قيام جمهورية جنوب افريقيا ، وتنشيط الاتجاهات القومية الافريكانرية ، ودعم التوجهات العنصرية وإعلان استقلال الجمهورية عن بريطانيا ، وما استتبع ذلك من ضعف العنصر البريطانى بين المستوطنين البيض ،وزيادة ارتباط جنوب افريقيا بالولايات المتحدة الأمريكية ، وتصاعد الحركة الوطنية الافريقية في ظل قيادة الزعيم الأفريقي نيلسون مانديلا وحزب المؤتمر الوطنى

Afican Notional Cangren الأفريقى .

وبهذا يتضح تماما أن بريطانيا بإقرارها دستور اتحاد جنوب افريقيا قد أسلمت للعنصريين الافريكانريين زمام منطقة الجنوب الافريقى ليديروها بمعرفتهم ، ووفقا لخبرتهم السيئة، وخلفيتهم التاريخية المظلمة مع الشعوب الافريقية .

رأي البيض إذاً أن تنظيم استغلالهم للأفارقة يحقق لهم من المكاسب أكثر مما يحققه الصراع فيما بينهم ، للاستحواذ عل طاقات الأفارقة الإنتاجية . وهكذا بدأوا في توزيع وتخصيص أعداد من العمالة الافريقية للمزارع البيضاء ، وأعداد أخرى للمناجم البيضاء ، بدلا عن أنانية الزراع البيض أو الصناع البيض ، في الاستحواذ علي العمالة الافريقية، كل منهم دون الآخرين . وأعقب الاتحاد إعادة تنظيم الحياة السياسية البيضاء علي أسس أقل عنصرية ، أي غير منقسمة بين الانجليز والافريكانريين أساسا ، وأكثر ميلا إلى الأسس الاقتصادية ، وبالتالى انضمت أعداد من الفريكانريين إلي أحزاب كان أكثر أعدادها من الانجليز ، وبالعكس[١٦٧] .

كذلك فقد تخلت الحكومة البريطانية عن التزامها الحضاري والانسانى تجاه الأفارقة ، كذا زعموا ، وتركت لدعاة العنصرية التحكم في رقاب الغالبية العظمي المطحونة ، من أصحاب الأرض الحقيقيين . وثبت بما لا يدع مجالا للشك ،أن المصلحة لديها فوق المثل ، وأن الإمبراطورية قبل الإنسانية . لقد أقر برلمانها ، وأقرت الحضارة الأوروبية البيضاء مبدأ التفرقة العنصرية [١٦٨] . وثبت أيضا ، وبما لا يدع مجالا للشك ، كذلك ،أن حقاً لن يستعاد من تلقاء نفسه ،وإنما بإدراك صاحبه لأسس الصراع ومداه وأبعاده ، وبوضوح الرؤية لديه ،وباستحواذه على القوة اللازمة له مادياً وأدبياً ، وتحديد الهدف النهائى المبتغى من وراء استمرار الصراع والتضحية لأجله .

* * *

المصادر والمراجع

١) C. O. 879. 46. P. 496, No. 4870

Williamson, James A. : Op. cit., P. 303.

٢) Wreench, John Evelyn: Op. cit., PP. 204-241.

Duminy, A. H. And Guest, W. R. : Op. cit., P. 263.

٣) Robinson, Robert And Gallagher, John :

South Aftrica, Anoher Canada or Another Unitef States, P. 71.

٤) Thompson, L. M. : The Union Of South Aftrica , P. 7.

٥) Southgate , George W .: The British Empre And Common- Wealth , p. 165.

Smuts , J.C .: op Cit ., p. 89.

٦) C.o . 879. 46 , p . 575 No . 555.

أعلن ميلنر هذا علي أساس الوضع القوي الذي تمتعت به الحكومة البريطانية بعد احتلال دولة الأورنج ، وعلي أساس الاتحاد الجمركي الذي كان معمولاًبه بينها وبين مستعمرة الرأس .

٧) Walker , Eric A .: A History of South Africa , p. 501.

٨) Ibid , Leconfield , Lord : The Unification of South Africa , p . 634.

٩) Wrench , John Evelyn : op ,. Cit ., p. 242.

١٠) Walker , Eric A.: op . cit ., p .501.

١١) Thompson , L.M : op . Cit ., pp . 7-8 .

١٢) Marten , C.H.K.: The Groundwork of British History , 714.

١٣) Thompson, L.M.: op Cit ., And Le May , G.H.L .: op Cit ., p.60.

١٤) Walker , Eric A .: A History of South Africa p. 503.

Duminy , A.H . And Guest , W .: op . Cit p. 238.

١٥) Leconfield , Lord : op . Cit ., p. 634.

١٦) Ibid ., p. 635.

١٧) Le May , G.H.L.: op Cit ., p. 62.

١٨) Walker , Eric A . op. Cit ., p. 503.

١٩) Leconfield , Lord : op . Cit ., p. 635.

٢٠) Thompson , L,M .: op . Cit ., pp. 8-9.

٢١) Duminy , A.H . And Guest , W.R .: op . Cit ., p. 335.

٢٢) Walker Eric A.: op . Cit ., p. 503.

٢٣) Ibid ., p . 506.

٢٤) Thomprson , L.M .: op . Cit ., p. 9

٢٥) Walker Eric A .: op Cit ., p. 506 .

Leconfield , Lord : op . Cit ., p . 635.

٢٦) Duminy , A.H And Guest , W.R .: op . Cit ., p. 309 .

٢٧) Hartz , Louis The ounding of New Societies , Chapter 7 , ولاحظ نشاط لوربيه ودوره في تطور كندا ، والدراسة المقارنة كل من كندا وجنوب افريقيا واستراليا ، التي عقدها المؤلف لو يس هارتز .

٢٨) Leconfield , Lord : op ,. Cit ., p. 635.

٢٩) Walker , Eric A. : op . Cit ., pp . 504-506.

٣٠) Leconfield . lord : op . Cit ., p. 636.

٣١) Walker Eric A . : op . Cit ., p. 506.

٣٢) Leconfield , Lord : op . Cit ., p. 637.

٣٣) Lencofield, Lord : op . Cit ., pp . 636 ,650.
Thompson , L.M : op Cit ., p.9.
Duminy , A.H . And Guest , W.R. : op . Cit ., p. 397.

٣٤) Walker , Eric A . op . Cit ., pp . 5.7,514.

٣٥) Thompson , L.M .: op Cit ., pp 12-4.

٣٦) Leconfield , Lord : op . Cit ., pp 637-638.

٣٧) Walker , Eric A .: op . Cit ., p. 507.

٣٨) Ibid ., pp . 506-508.

٣٩) Lenconfield , Lord : op . Cit ., pp . 638-639.
Duminy A .H . And Gust , W.R .: op Cit ., p. 401 .

٤٠) Smuts , J.C.: op Cit ., P . 92.

٤١) Legum , Colin : op Cuit ., p. 422.

٤٢) Lenconfield , Lord : op Cit ., p. 639.

٤٣) سنعرض للجنة الشئون الوطنية في فصل الحياة الاجتماعية أيضاً Walker , Eric A. : History of South Africa , p.509.

٤٤) Neame , L.E .: The History of Aparthied , p.31.

٤٥) Smuts , J.C.: op . Cit ., p.93.
Leconfield , Lord : op . Cit ., p. 640.

٤٦) حاول هذا كريزويل Graswell في منجم Mian Reef Gold village انظر Walker , Eric A. : op Cit ., p. 640.

٤٧) Dnoon , J.N. : The Transvaal Labour Crisis, L901- 6, PP. 481-494 (Journal of African History, Vol. VIII, 1967, No. 3)
Duminy, A .H . And Guest, W .R . : Op . Cit., P. 294, 341, 347.

٤٨) Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 641 .

٤٩) Neame, L.E.: Op. Cit., P. 31.

٥٠) Walker, Eric A. : Op. Cit., PP. 505-506.
Thompson. L. M: Op. Cit., P. 20.

٥١) Sowden ; Lewis: The Union of South Africa, New York, 1943, P. 41.

٥٢) Smuts, J.C.: Op. Cit., PP. 97-98.

٥٣) حصل البوير علي تأييد حزب الأحرار البريطاني في هذا الصدد ، ونجح الحزب في إستغلال هذه المسألة في إسقاط حكومة المحافظين في يناير ١٩٠٦ . أنظر :
Wrench, John Evelyn: Op. Cit., P.259 .

٥٤) نظم دستور لايتلتون مسألة توزيع المقاعد البرلمانية بين الريف والحضر ، فخصص لكل دائرة عددا متساويا من الأصوات مع زيادة ١٠٪ لصالح هذا الجانب أوذاك ، مع إعداد توزيع المقاعد دوريا .
Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 643-644.
Smuts, J.C. : Op. Cit., PP. 107-108 .

٥٥) فرح الأفريكانريون برحيل ميلنر ، أنظر : Walker Eric A. : Op. Cit., P. 512, 516 .

٥٦) Duminy, A .H . And Guest, W .R . : Op . Cit., PP. 420-421

٥٧) Hammond, John Hays: Op. Cit., P. 13 .

٥٨) Le May, G . H .L . : Op. Cit., PP. 177-178 .
Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 644-645.
لم يزد عدد هؤلاء عن ألفي شخص كثيرا ، وإحتلوا أراض زراعية قدرت مساحتها بمليون فدان إنجليزي (أيكر) ، ولكنهم ساعدوا في تطوير الزراعة بما ينتهجون من أساليب زراعية جديدة .

٥٩) Arnold, David : Op. Cit., P. 51 .

٦٠) Duminy, A .H . And Guest, W .R . : Op . Cit., PP. 397, 411.
Brett, S. Reed: Op. Cit., PP. 403-404.

†

٦١) Neam, L.E.: Op. Cit., P. 33.

٦٢) Hancock, W .K . : Op. Cit., P. 230

Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 641, 643 .

٦٣) Smuts, J.c.: Op. Cit., P. 100.

Duminy, A .H . And Guest, W .R . : Op . Cit., P. 422.

٦٤) Walker Eric A. : Op. Cit., P. 518-519.

٦٥) Neam, L.E.: Op. Cit., P. 33.

Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 645.

لاحظ أن بريطانيا تركت الهنود للأفريكانريين وحكومات المستعمرات . وهذا يثبت أن هجوم ميلنر على سياسة كروجر تجاه الهنود ، قبل الحرب ، لم يكن يستهدف خير الهنود بل شر الأفريكانريين

٦٦) Bettey, J.H. English Historical Documents, 1906-1939; London, 1967, P. 31.

٦٧) Walker Eric A. : Op. Cit., 524-525.

٦٨) Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 646-648.

٦٩) Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 649-650.

٧٠) Jr., William Henry Vatcher : Op. Cit., P. 36.

٧١) Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 644.

٧٢) Walker Eric A. :Op. Cit., P.514.

٧٣) Thompson, L.M. :Op. Cit., P. 83.

٧٤) Walker Eric A. : Op. Cit., P. 528 .

٧٥) Ibid., PP. 514-515 .

٧٦) Thompson, L.M. :Op. Cit., PP. 37-38.

٧٧) Jr., William Henry Vatcher : Op. Cit., P. 36.

٧٨) L_confield, Lord: Op. Cit., P. 650.

٧٩) Walker Eric A. : Op. Cit., P. 528 .

Sowden , Lewis : Op. Cit., P. 42-34.

٨٠) Hancock, W .K. : Op. Cit., P. 246.

Thompson, L.M. :Op. Cit., PP. 61.62.

تولي دنكان منصب حاكم عام الإتحاد ، فيما بين عامي ١٩٣٧ و ١٩٤٣ ، حين موته ، وكان منذ تكوين الإتحاد الوثيق صحفيا وسياسيا بارزا .

٨١) Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 651.

٨٢) Thompson, L.M. :Op. Cit., PP.63-64.

Brett, S. Reed: Op. Cit., P. 406.

٨٣) Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 651.

٨٤) Walker Eric A. : Op. Cit., P. 521.

٨٥) Thompson, L.M. :Op. Cit., P. 65.

٨٦) Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 651.

٨٧) Walker :ric A. : Op. Cit., PP. 522-57.

٨٨) Thompson, L.M. :Op. Cit., PP. 70-81.

٨٩) سنعرض لهذا في فصل الحياة الإقتصادية .

٩٠) Thompson, L.M. :Op. Cit., PP. 82-84 .

Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 651-653.

٩١) Ibid. Smusts, J .C. P: Op. Cit., P. 108.

٩٢) Walker Eric A. : Op. Cit., P 529.

لاحظ ماذكر عن التغيير الوزاري وعودة حزب الأحرار إلي السلطة بين عامي ١٩٠٦ و ١٩٤٩ حين فقد نفوذه لصالح حزب العمال البريطاني ، وإضمحلال حزب الأحرار منذ هذا الحين .

٩٣) Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 653-654.

٩٤) Smuts, J.C.: Op. Cit., PP. 6[illegible]-654.

٩٥) Thompson, L.M. :Op. Cit., PP. 110-111.

٩٦) Bettey, J.H.: Op. Cit., P. 31.

٩٧) Walker Eric A. : Op. Cit., P. 530.

Thompson, L.M. :Op. Cit., PP.82-93.

أورد ثومبسون تفصيلات مطولة للإتصالات التي سبقت عقد المؤتمر الوطني ، والمداولات التي تمت داخله ، والإتفاقات التي عقدت بين الإتجاهات السياسية والحزبية المختلفة .

٩٨) Walker Eric A. : Op. Cit., P. 530.

SouThgate, George W. : Op. Cit., P. 172.

٩٩) Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 654.

١٠٠) Thompson, L.M. :Op. Cit., PP. 166-167.

١٠١) Ibid.

١٠٢) Smuts, J.C.: Op. Cit., PP. 112.

١٠٣) Walker Eric A. : Op. Cit., P. 531.

١٠٤) Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 648-654.

١٠٥) Thompson, L.M. :Op. Cit., PP. 146, 174-179.

١٠٦) Smuts, J.C.: Op. Cit., PP. 112.

SouThgate, George W. : Op. Cit., P. 170.

١٠٧) Walker Eric A. : Op. Cit., Thompson, L.M. :Op. Cit., P. 96.

١٠٨) Hancock, W .K . : Op. Cit., P. 246-247.

١٠٩) Ibid., P. 262.

١١٠) Smuts, J.C.: Op. Cit., PP. 114

Leconfield, Lord: Op. Cit., 655.

١١١) Thompson, L.M. :Op. Cit., P. 140-141.

١١٢) Jr., William Henry Vatcher : Op. Cit., P. 37.

١١٣) Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 665.

١١٤) Thompson, L.M. :Op. Cit., PP. 186-192.

١١٥) Bettey, J.H.: Op. Cit., P. 32.

١١٦) Thompson, L.M. :Op. Cit., P. 143.

١١٧)راجع موقف الإنجليز والأفريكانريين من حقوق الأفارقة السياسية في الفصل الأول .

١١٨) Walker Eric A. : Op. Cit., P. 531.

١١٩) Duminny, A.H. And Guest W.R. :Op. Cit., P. 358.

١٢٠) Bettey, J.H.: Op. Cit., PP. 33-38.

١٢١) Thompson, L.M. :Op. Cit., P. 128.

١٢٢) Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 256-257.

١٢٣) Bettey, J.H.: Op. Cit., P. 35.

١٢٤) Hancock, W .K . : Op. Cit., P. 219.

١٢٥). Patterson, Sheila: The Last Trek, P. 42

Duminy, A .H . And Guest, W .R . : Op . Cit., PP. 420-421.

١٢٦) Thompson, L.M. :Op. Cit., PP. 135-138.

١٢٧) Bettey, J.H.: Op. Cit., P. 39.

١٢٨) Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 658.

١٢٩) Bettey, J.H.: Op. Cit., P.P. 36-37.

١٣٠) Leconfield, Lord: Op. Cit., 659.

١٣١) كانت الحكومة البريطانية قبل حرب البوير تطالب جمهوريتي الترنسفال والأورنج بإحسان معاملة الهنود وعدم تطبيق قوانين الفصل العنصري عليهم ، علي إعتبار أنهم رعايا بريطانيون . ولكنها تركت لحكومة الإتحاد حرية معاملتهم طبقا لهذه القوانين ، بعد الحرب ، كما تركت لها حرية معاملة الأفارقة طبقا لهذه القوانين العنصرية أيضا .

١٣٢) Thompson, L.M. :Op. Cit., P. 124.

١٣٣) Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 659.

١٣٤) Hancock, W .K . : Op. Cit., P. 256.

١٣٥) Ibid.

١٣٦) Neame, L.E. : Op. Cit., P. 36.

١٣٧) Hancock, W .K . : Op. Cit., P. 260.

١٣٨) Bettey, J.H.: Op. Cit., P. 35.

١٣٩) Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 660.
Thompson, L.M. :Op. Cit., P. 125 .

١٤٠) Theal , G. M. : Progress of Soth Africa, P. 501

١٤١) Bettey, J.H.: Op. Cit., P. 34.

١٤٢) Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 660.

١٤٣) Walker Eric A. : Op. Cit., P. 534.

١٤٤) Bettey, J.H.: Op. Cit., PP. 31,35.

١٤٥) لقب إنجليزي أعلى من لقب البارون في المجتمع الإنجليزي .

١٤٦) Bettey, J.H.: Op. Cit., P. 31.
Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 660.

١٤٧) Walker Eric A. : Op. Cit., PP. 534-535.

١٤٨) Theal , G. M. : Op. cit ., p . 472. and Malan, F. S. : South Africa After the Union, 1910-1912. p. 661 (C. H. B. E.)

١٤٩) Omer-Cooper, J. D. : Op. cit., p. 408.

١٥٠) Hancock, W .K . : Op. Cit., P. 255.

١٥١) Bettey, J.H.: English Historical DDocuments , PP. 32-30.

١٥٢) Ibid.

١٥٣) Bettey, J.H.: Op. Cit., P. 33, 63 No. 59 and Southgate, George W. : Op. cit., p. 168.

١٥٤) Bettey, J.H.: Op. Cit., P. 33, Nos. 20-21.

١٥٥) Ibid., No. 23.

١٥٦) Ibid., P. 34, Nos. 24-5
Thompson, L.M. :Op. Cit., PP. 204, 212.

١٥٧) Bettey, J.H.: Op. Cit., PP. 34-35, No. 26.

١٥٨) Ibid., P.36 No. 45.

١٥٩) Ibid., P. 35, Nos 32-33.

١٦٠) Ibid., P. 35, No. 35.

١٦١) Thompson, L.M. :Op. Cit., P. 1128.

١٦٢) Bettey, J.H.: Op. Cit., P. 36, No. 44.

١٦٣) Ibid., P. 35, Nos 51,56.

١٦٤) Ibid., P.38.

١٦٥) Theal, G. M. : Progress of South Africe, pp. 458-9.

١٦٦) Walker E. A. : Op. Cit., P. 501

١٦٧) Malan, F. S. : Op. cit., pp. 664-665.

١٦٨) Neame, L. E. : Op. cit., pp. 38-41.

الخاتمة

عُنيت الدراسة بتطور نظم الحكم في الجنوب الأفريقى طوال الفترة التاريخية الممتدة بين عام ١٨٠٦ حين احتلت بريطانيا المنطقة ، وبين وضع دستور اتحاد جنوب افريقيا فى عام ١٩٠٩ ، والذى ظل معمولا به حتى عام ١٩٤٨ .

وقد شهدت فترة الدراسة تنوعا فى نظم الحكم الاستعمارية ،وخصبا شديدا يصل إلى درجة التفنن فى صياغة القوانين الانتخابية صياغة تبدو براقة أخاذة إنسانية من الخارج ، إلا أنها فى واقع الأمر وبطبيعة الحال لم تترك للأفريقيين فرصة ممارسة حقوقهم السياسية .

ومنذ البداية الأولى للاستيطان الأبيض فى جنوب افريقيا تكاثفت سياسات الحكم الهولندي مستهدفة إبعاد البيض عن الأفريقيين حماية لهم أول الأمر ، ثم صارت تستهدف إبعاد الافريقيين عن الأرض التى سيطرعليها البيض . ومع قدوم عناصر غير أوروبية إلى المستعمرة أتت وسطا فى اللون والحضارة بين الحكام الأوروبيين وأصحاب الأرض الأفريقيين بدأت سُحب العنصرية تتجمع مرتبة أجناس البشر حسب لون البشرة .

وقد عبرت أنظمة الحكم العنصرية فى جنوب أفريقيا عن السيطرة البيضاء المطلقة علي المنطقة . ولم يشهد الحكم البريطانى مشاركة الأفريقيين فى هذه الأنظمة ، اللهم إلا إذا اعتبرنا حكم الزعماء لقبائلهم تحت السيطرة والهيمنة البريطانية ، نمطا من الحكم البريطانى غير المباشر . أما مؤسسات هذا الحكم فلم يكن للأفارقة فيها نصيب .

وقد أختلقت السياسة البريطانية كل ذريعة ممكنة لإحكام السيطرة على المستعمرة حتى لقد انتهجت كل نهج ممكن لإضعاف المستوطنين الهولنديين أو البوير ، وأسفر هذا عن هجرة البوير إلى الشمال مؤسسين حكومتين عنصريتين هما دولة أورانج الحرة والترنسفال . وحوالى هذا الوقت منحت بريطانيا مستعمرة رأس الرجاء الصالح الحكم النيابى ، وبدأت مشاركة المستوطنين فى السلطة يتعاظم حظرها يوما بعد يوم .

ولقد كانت السياسة البريطانية فى مستعمرة الرأس وثيقة الارتباط برغبة بريطانيا في دعم موقفها الاستراتيچى في العالم ورغبتها في خفض الانفاق فى نفس الوقت . وبين هاتين الرغبتين ترددت السياسة البريطانية . فمع كل تهديد لهذا الموقف الاستراتيچى كانت بريطانيا تمارس سياسة توسعية نشيطة ، مثلما حدث فى ضم باسوتو لاند وبتشوانا لاند وجاليكا لاند وتيمبو لاند وغيرها . وبعد ضمان ثبات هذا الموقف الاستراتيچى في المستعمرة تبدأ بريطانيا

فى تخفيض الانفاق وسحب جزء من حاميتها ، وتحميل مستعمرة الرأس مسئوليات ادارة المناطق التي ضمتها بريطانيا والانفاق عليها . وكان هذا يعنى أيضا منح المستعمرة مزيدا من الصلاحات والسلطات التى تكفل لها حمل هذه المسئوليات . وفي غضون نضم كافراريا والانسحاب من الترنسفال والأورنج فى أوائل الخمسينات من القرن التاسع عشر ، منحت مستعمرة الرأس الحكم النيابى . وفى غضون ضم باسوتو لاند وجريكوا لاند الغربية فى أواخر الستينات من نفس القرن منحت المستعمرة الحكم الذاتى.حتي قيل فى هذا الصدد بأن رغبة بريطانيا في تسليم مسئولية الادرارة الداخلية فى المستعمرة للمستوطنين كانت أشد من رغبة المستوطنين فى التمتع بحرية ادارة شئونهم فلقد كانوا في حاجة ماسة إلى تأبيد الحامية البريطانية لهم ضد الأفارقة .

وقد زعمت بريطانيا أن سياسة مستعمرة الرأس البريطانية إزاء الوطنين الافريقيين تختلف عن سياسة دولتى البوير في الترنسفال وأورانج تجاهم.غير أن الدراسة الوثائقية العميقة تبين أن سياسة البريطانيين لم تكن تختلف عن سياسة الافريكانرز ، فى مجال قوانين المرور والعمل الإجبارى والتشرد ، والأحكام العرفية ، والحملات العنصرية، والمعازل الوطنية ، والفصل العنصرى .

ولا يمكن الاستناد إلي وجود نص قانونى بالمساواة بين جميع السكان في دستور مستعمرة رأس الرجاء الصالح ، أو منح حق التصويت لعدد محدود من الأفارقة كان أقل من ٥٪ من مجموع السكان علي الرغم من أن عددهم كان يبلغ أربعة أضعاف عدد الأوربيين . ثم إن هذا العدد ، كان يتناقص يوما بعد يوم ، بحيث بقيت مستعمرة الرأس متميزة عن دولة الترسفال فى مجال الحقوق السياسية الافريقية بشئ واحد فقط هو النص القانونى النص القانونى علي المساواة بين جميع السكان . وأما فى الممارسة السياسية فلم يكن النص يعنى شيئا مطلقا إذ ظل الافريقيون غير ممثلين فى الهيئة التشريعية ، بل ولم يسمح لهم بالترشيح . مجرد الترشيح لعضويتها .

أما فى الترنسفال فإن نظام الحكم كان واضحا فى عنصريته منذ وضع دستور روستنبرج نفى عام ١٨٥٥ ، والذى نص صراحة على أنه ليست هناك مساواة بين البيض والسود ، لا فى الكنيسة ولا فى الدولة . ولقد جاءت النظم السياسية فى كل المستعمرات البيضاء في جنوب افريقيا تعبيرا عن تعال مزعوم ، وتفوق مفروض ، وعنصرية صارخة حطت من شأن بني البشر من ذوى البشرة السوداء من أهل البلاد الأصليين .

وتشهد فترة الدراسة تفوقا سياسيا للبيض مكنهم آخر الأمر من صياغة دساتير تفرض

هذاالتفوق ، وتعطل نمو الشخصية الافريقية صوب القومية والتنمية والحضارة ، عابرة مرحلة القبلية والتخلف والتبعية .

وبمراجعة النظم التى أقرتها هذه الدساتير يتضح مدى إحكام البيض سيطرتهم على مؤسسات الحكم من هيئات شريعية وتنفيذية وقضائية .

أما الافريقيون فقد كان لهم في معازلهم نصيب هين من إدارة شئونهم الداخلية ، من خلال زعمائهم الذين اضطلعوا بعبء الفصل في المنزاعات وفقا للأعراف القبلية، وذلك لقاء مرتبات منحت لهم . بيد أن مهمتهم هذه لم تكن لصالح الهوية الافريقية بقدر ما كانت لصالح الحكم الأبيض . إذ أبقت المعازل الافريقية هادئة قدر الإمكان ، كما وفرت العمالة اللازمة للمناجم والمزارع.وبهذا خدم نظام الحكم السيطرة الاقتصادية البيضاء على مقدرات الجنوبي الافريقى.

المحتـــوي

الموضـــوع	الصفحة

الفصل الثالث

نظام الحكم البريطاني في مستعمرة رأس الرجاء الصالح

الفصل الرابع

نظام الحكم فى مستعمرة رأس الرجاء الصالح

الفصل الخامس

الفصل السادس :

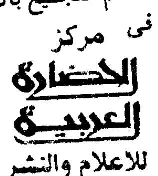
- الطبعة الأولى يناير ١٩٩٠

- رقم الإيداع ١٨٣٤ / ٩٠

الغلاف والإخراج الفنى: مجدى رياض

تم التجميع بالكمبيوتر

فى مركز





للاعلام والنشر

٤ ش العلمين - ميدان الكيت كات - جيزة.

ت: ٣٤٤٨٣٦٨



١٤ ش الأشرف - حدائق القبة - تليفون ٢٨٢١٩٤١